القول بالصَّرْفَة
في
إعجاز القرآن

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

القول بالصَّرْفَة
في
إعجاز القرآن

«عرضٌ ونقدٌ»

تأليف

أ. د. عبد الرحمٰن بن مَعَاضة الشِّهري

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الملك سُعُود


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسَلِين، سيِّدِنا ونبيِّنا محمَّد وعلى آلِه وصحبِه أَجْمعين، أَمَّا بَعْدُ:

فمُعظَمُ العلماءِ مِن أهل السُّنَّة وغيرِهم يَذهَبُون إلى أنَّ إعجازَ القرآن الكريمِ إعجازٌ ذاتيٌّ؛ يتمثَّلُ في نَظْمِه البديعِ، وفصاحةِ ألفاظِه، وبلاغةِ معانيه، وهو الوجهُ الذي وقَعَ به التحدِّي للعربِ إبَّانَ نزولِ القرآن، **قال ابنُ عطيةَ الأندلسيُّ (ت٥٤٢هـ) بعدَ أن ذكَرَ هذا الوجهَ**: «وهذا هو القولُ الذي عليه الجمهورُ والحُذَّاقُ، وهو الصحيحُ في نَفْسِه، وأَنَّ التحدِّيَ إنما وقَعَ بنَظْمِه، وصحَّةِ معانِيه، وتوالي فصاحةِ ألفاظه»[1].

وهناك أوجُهٌ أُخرى لعَظمةِ القرآن، ودلالَتِه على نبوَّةِ نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ

(١) «المحرر الوجيز» (١/ ٥٩ ـ ٦٠)، و«معترك الأقران» للسيوطي (١/ ٢٨). **وانظر**: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٨)، و«الصناعتين» للعسكري (ص١٦٧)، و«الحيوان» للجاحظ (٤/ ٩٠)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص٢٩٩)، و«الرسالة العذراء» لابن المُدَبَّر (ص١٧)، و«البلاغة» للمُبَرِّد (ص٥٩)، و«تفسير الطبري» (١/ ٦٥)، و«الإمتاع والمؤانسة» للتوحيدي (١/ ١٠٧)، و«النكت في إعجاز القرآن» للرماني (ص١٠٧)، و«بيان إعجاز القرآن» للخطابي (ص٢٧)، و«الرسالة الشافية» لعبد القاهر الجُرجاني و«دلائل الإعجاز» له.

لم يَرِدْ عن العلماء ما يمنَعُ من القولِ بها؛ كالأسرارِ الطِّبِّيَّةِ، والتشريعيةِ، وغيرِها مما أكثَرَ العلماءُ ـ ولا سيما المعاصِرُون ـ مِن الكتابةِ فيها، والتوسُّعِ في بيانِها، وقد نقَلَ السيوطيُّ عن بعضِهم أنه أوصَلَها إلى ثمانين وجهًا، **ثم قال السيوطيُّ**: «والصوابُ أنه لا نهايةَ لوجوهِ إعجازِه»[(١)].

غيرَ أنَّ هناك مَن خالَفَ هذا الرأيَ الذي عليه الجمهورُ؛ فذهبَ إلى أَنَّ وجهَ إعجازِ القرآن الكريم ليس في أسلوبِه وبلاغتِه ونَظْمِه وفصاحتِه؛ وإنما في الحَيْلُولةِ بين العربِ وبين معارضَتِه وتحَدِّيه، فقد صَرَفَ اللهُ هِمَمَهم عن معارضَتِه والقولِ على مِنْوَالِه، ولو خُلِّيَ بينهم وبينه لأَتَوْا ـ أو: أهلُ البلاغة منهم ـ بمِثلِ القرآنِ في بلاغتِه وفصاحَتِه، وهذا هو ما سَمَّاهُ العلماءُ بالصَّرْفَةِ.

وليس هذا هو المعنى الوحيدَ للصَّرْفَةِ عند القائلِين بها كما سيأتي، وقد حرَّرْتُ في هذا البحثِ الفروقَ بين أقوال القائلِين بالصَّرْفَة، وبيَّنْتُ وِجهةَ كلِّ قولٍ منها، حتى يكونَ القارئُ على معرفةٍ بمذهبِ كلِّ قائلٍ من القائلِين بالصرفةِ، فليسُوا كلُّهم يذهَبُون مذهبًا واحدًا، وليسَتْ كلُّ المذاهب في القولِ بالصَّرْفَةِ مردودةً مذمومة.

وقد خصصتُ هذه المقولةَ بالدراسة في هذا البحث للأسبابِ التالية:

▪ أسباب اختيار الموضوع:

١ ـ عدمُ تحريرِ المقصودِ بالصرفةِ تحريرًا يزيلُ اللبسَ الحاصلَ بين مفهومِها عند القائلِين بها والمعارِضِين، وعدمُ تحقيقِ مذهَبِ مَنْ نُسب إليهم القولُ بها مِن المتقدِّمِين.

---

(١) «معترك الأقران» (١/٣).

٢ ـ تحريرُ القول في نشأتِها، والأساسِ العَقَدِيِّ الذي تقومُ عليه.

٣ ـ غموضُ بعضِ جوانب هذا الموضوع لتداخُلِ مسائلِه بمسائلِ علم الكلام، وتفرُّق مسائله في كتب العقائد وأعلامِ النُّبُوَّة، وكُتُبِ البلاغة والبيان، وكتبِ إعجاز القرآن والتفسيرِ.

٤ ـ تناثُر أقوالِ العلماء الذين تناوَلُوا الصَّرفةَ بالبحث في مؤلَّفاتِهم.

٥ ـ محاولةُ حصرِ المؤلَّفات والبحوث التي أفرِدَت لهذه المقولةِ وعرضِها.

أسئلةُ البحث:

١ ـ هلِ العربُ قادرون على الإتيان بمِثلِ القرآن أوْ لا؟

٢ ـ إنْ كانوا غيرَ قادرِين، فما سببُ عدمِ قدرتِهم، هل هو العجزُ الطبيعيُّ أو صَرْفُ الهِمَّةِ عن ذلك؟

٣ ـ ما المعنى الدقيقُ للصرفةِ؟

٤ ـ هل القولُ بالصرفةِ هو الوجهُ الوحيدُ لإعجاز القرآن عند القائلِين بها؟

٥ ـ هل هناكَ تناقُضٌ بين القول بالصرفةِ والقول بالإعجازِ البلاغي؟

٦ ـ ما سببُ القولِ بالصرفةِ والأصل العقدي والفلسفي وراءَها؟

٧ ـ هل المعتزلةُ يقولُون جميعًا بالصرفةِ أو لا؟

٨ ـ هل هناك مِن أهل السُّنَّة ـ بمعناها الخاصِّ ـ مَن يقولُ بالصرفة؟

خطةُ البحث:

• **المقدِّمة**: بيَّنْتُ فيها أهميةَ الموضوع، وأسبابَ اختيارِه، وأسئلةَ البحثِ التي يسعى للإجابة عنها، والخطةَ المتبعةَ في البحث.

- **المبحثُ الأول:** تعريفُ الصَّرْفَةِ، والمؤلَّفاتُ والأبحاثُ فيها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريفُ الصَّرْفَةِ في اللُّغَة، والاصطلاح.

المطلب الثاني: المؤلَّفات والأبحاثُ في الصرفة.

- **المبحث الثاني:** نَشأةُ القول بالصرفة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تاريخُ نشأتِها، وأثَرُ القولِ بها في البيئةِ العلمية.

المطلب الثاني: أسبابُ نشأةِ القول بالصرفة.

- **المبحث الثالث:** أبرز القائلين بالصرفة وأدلتهم.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: رأي إبراهيم النَّظَّام.

المطلب الثاني: رأي عمرِو بن بَحْرٍ الجاحظ.

المطلب الثالث: رأي الشريفِ المرتَضَى.

المطلب الرابع: أدلَّتُهم.

- **المبحث الرابع:** أبرزُ المعارضِين للقول بالصرفة وأدلَّتُهم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: رأي حَمْد بن سليمان الخطابي.

المطلب الثاني: رأي عبد القاهر الجرجاني.

المطلب الثالث: أدلَّتُهم.

- **خلاصاتٌ واستنتاجات؛** وتتضَمَّنُ بعضَ الخلاصات والنتائج مِن البحث.

- **المصادر والمراجع.**

ولم أستَقْصِ في البحث أسماءَ القائلين بالصَّرْفَةِ وتواريخَهم على وجه الاستيعابِ؛ لتوافُرِ مثلِ هذه المعلومات، وإنما عُنِيتُ بإبراز الأسبابِ التي دفعَتِ القائلِين بها إلى ذلك، ومحاولةِ تلمُّسِ أوجهِ الارتباط بين بعض الأصولِ العقديةِ للقائلِين بها وبين القولِ بالصرفةِ في إعجاز القرآن، كما توسَّعْتُ في عرضٍ بعض المؤلَّفات التي أفرِدَت للحديثِ عن الصَّرْفَةِ مِن القائلِينَ بها والتي لم يَسْبِقْ عرضُها مِن قبلُ، وأرجو أن يكونَ في هذينِ الأمرينِ خصوصًا وفي بقية مسائلِ البحث ما يفيدُ الباحثينَ في هذا الموضوع. وهي اجتهاداتٌ بحسبِ ما توافَرَ بين يديَّ مِن المصادر، وبحسبِ ما وصلْتُ إليه مِنِ استنتاجاتٍ قد تصيبُ وقد تخطِئ.

وقد صدَرَ هذا البحثُ في طبعتِه الأُولى عن دارِ ابن الجوزيِّ بالسعوديةِ عامَ (١٤٣٢هـ)، وهذه الطبعةُ الأولى لمكتبة دار المنهاجِ بالرِّيَاض؛ بعدَ أن أضفْتُ فيه إضافاتٍ كثيرةً في مواضعَ متفرقةٍ، وصححتُ فيه مواضعَ كثيرةً، وأضفتُ بعضَ الأدلة التي يمكِنُ الاستدلالُ بها على إبطالِ الصَّرفة.

واللهَ أسأَلُ أن يُلْهِمَنا الصوابَ والرشدَ فيما نقولُ، راجيًا مِن كل باحثٍ يطَّلِعُ على هذا البحث أن يتكَرَّمَ بإفادتي بما يراه مِن خطأٍ فيه؛ حتى أسعى لتدارُكِه، شاكرًا وداعيًا له بالتوفيقِ والسَّداد، واللهُ الموفِّق، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على سيدِنا ونبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمَعِين.

أ.د. عَبْدُ الرَّحْمَٰن بْن مُعَاضَة الشِّهْرِيّ
amshehri@tafsir.net
الرِّيَاض في ١٩ رجب ١٤٣٦هـ



المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تَعْرِيفُ الصَّرْفَةِ وَالمُؤَلَّفَاتُ فِيهَا

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

تعريف الصَّرْفَةِ في اللغة

الصَّرْفَةُ في اللُّغَة:

مصدرٌ للفِعْلِ «صَرَفَ»؛ بمعنى: أَبْعَدَ، وصَرَفَ الشيءَ عن وَجْهِهِ إلى جهةٍ أخرى. ومنه: تصريفُ الرِّيَاحِ، وهو صَرْفُها من جهةٍ إلى جهة[1]. ولهذه المادَّةِ معانٍ كثيرةٌ أطالَ بذِكرها أصحابُ المعاجم، **واختصَرَها ابنُ فارس فقال**: «الصاد والراء والفاء: معظمُ بابِهِ يدلُّ على رَجْعِ الشيءِ؛ مِن ذلك: صَرَفْتُ القومَ صَرْفًا، وانصَرَفُوا، إذا رَجَعْتَهُم فرَجَعُوا»[2].

وتدورُ معانيها عند أهلِ الصَّرْفَةِ على رَدِّ العَزِيمَةِ والهَمِّ؛ **قال الخليلُ**: «**الصَّرْفُ**: أن تَصْرِفَ إنسانًا على وجهٍ يريدهُ إلى مَصْرَفٍ غيرِ ذلك»[3]، **وقال الراغبُ الأصفهانيُّ**: «**الصرفُ**: رَدُّ الشيء مِن حالةٍ إلى حالةٍ، أو إبدالُه بغيرِه»[4].

وأَما ضبطُها فبِفَتْحِ الصادِ، وإسكان الراءِ؛ هكذا: «صَرْفَة» على

(١) **انظر**: «تهذيب اللغة» (صرف) (١٢/ ١٦١ ـ ١٦٢).
(٢) «مقاييس اللغة» (٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤).
(٣) «العين» (٧/ ١١٠).
(٤) «مفردات ألفاظ القرآن» (ص٤٨٢).

وَزْنِ «فَرْحَة»، وهي على وزنِ اسمِ المَرَّةِ، ومَن ينطِقُها بكسرِ الصاد هكذا: «الصِّرْفَة» فقد أخطَأَ؛ لأنها بالكسرِ بمعنى الخالِصِ مِن كلِّ شيء[(١)].

وقد أصبحَتْ عَلَمًا بالغَلَبَةِ[(٢)] على هذه المقولةِ في إعجاز القرآن، وصِيغَت على وزنِ اسمِ المَرَّةِ للدلالةِ على أَنَّ هذا الصَّرْفَ صَرْفٌ خاصٌّ[(٣)].

تعريفُ الصَّرفةِ في الاصطلاح:

اختلفتْ عباراتُ العلماءِ في تعريف الصَّرفةِ اصطلاحًا:

فقال الرُّمَّانيُّ النحويُّ المعتزليُّ (ت٣٨٦هـ)[(٤)]: «وأَمَّا الصَّرْفَةُ، فهي صَرْفُ الهِمَمِ عن المعارضةِ»[(٥)].

وقال أبو سليمانَ الخطَّابيُّ البُستيُّ (ت٣٨٨هـ) في تعريفها: هي «صَرْفُ الهِمَم عن المعارضة وإن كانَتْ مقدورًا عليها، وغير مُعَجَّزةٍ عنها، إلا أنَّ العائقَ مِن حيثُ كانَ أمرًا خارجًا عن مجاري العادات، صار كسائرِ المعجِزات»[(٦)].

---

(١) **انظر**: «لسان العرب» (صرف) (٧/ ٣٣٠).

(٢) العَلَمُ بالغلبة هو ما كان علمًا بسبب غلبةِ استعمال اللفظ في فردٍ مِن مدلولاتِه لشُهرتِه، **وهو نوعانِ**: **مضاف، ومحلًّى بأل**. **انظر**: «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» (١/ ١٨٦)، و«شرح المكودي على ألفية ابن مالك» (ص١٦٨).

(٣) **انظر**: «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور (١/ ١٠٣).

(٤) **هو**: عليُّ بن عيسى الرُّمَّانِيُّ صاحب التفسيرِ، مِن أصحاب الإخشيد المعتزلي، ومِن الطبقة العاشرة مِن طبقات المعتزلة. **انظر**: «طبقات المعتزلة» (ص٣٣٣).

(٥) «النكت في إعجاز القرآن» (ص١١٠).

(٦) «بيان إعجاز القرآن» (ص٢٢).

وعرَّفَ الشريفُ المرتضى (ت٤٣٦هـ)[١] **الصَّرفةَ بأنها**: «سَلْبُ اللهِ تعالى كُلَّ مَن رامَ المعارضةَ، وفَكَّرَ في تكلُّفِها في الحالِ العُلومَ التي يتأتى معها مثلُ فصاحةِ القرآن وطريقتِه في النَّظْم»[٢].

وقد حاول حَمزةُ العلويُّ استقصاءَ معاني الصرفةِ اصطلاحًا عند القائلِين بها فقال: «واعلَمْ أنَّ قولَ أهلِ الصَّرْفةِ يمكنُ أن يكونَ له تفسيراتٌ ثلاثة؛ **لِمَا فيه مِن الإجمالِ وكثرة الاحتمالِ كما سنوضِّحه**:

التفسير الأول: **أن يُريدوا بالصَّرْفَةِ**: أَنَّ اللهَ تعالى سلَبَ دواعِيَهم إلى المعارضة مع أنَّ أسباب توفُّرِ الدواعي في حقِّهم حاصلةٌ؛ مِن التقريع بالعَجْز، والاستِنْزَال عن المراتبِ العالية، والتكليفِ بالانقيادِ والخضوع، ومخالفةِ الأهواء.

التفسير الثاني: **أن يريدوا بالصَّرْفَةِ**: أنَّ الله تعالى سلَبَهم العلومَ التي لا بدَّ منها في الإتيان بما يشاكِلُ القرآنَ ويقارِبُه، **ثم إنَّ سلبَ العلومِ يمكنُ تنْزيلُه على وجهينِ**:

أحدهما: **أن يقالَ**: إنَّ تلك العلومَ كانت حاصلةً لهم على جهةِ الاستمرارِ، لكنَّ اللهَ تعالى أزالها عن أفئدتِهم ومحاها عنهم.

وثانيهما: **أن يقالَ**: إن تلك العلومَ ما كانت حاصلةً لهم، خلا أنَّ الله تعالى صرَفَ دواعِيَهم عن تجديدها مخافةَ[٣] أنْ تَحصُلَ المعارضةُ.

---

(١) **هو**: أبو القاسم المرتَضَى علي بن الحسين بن موسى بن محمد المعتزلي، وُلد سنة (٣٥٥هـ) وتوفي سنة (٤٣٦هـ)، له عددٌ مِن التصانيف، منها: كتاب الذَّخِيرة في علم الكلام، وله كتاب الصرفة. **انظر**: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/٣١٣)، و«إنباه الرواة» للقفطي (٢/٢٤٩).

(٢) **انظر**: «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (الصرفة) (ص٣٥ ـ ٣٦).

(٣) نِسبةُ المخافة لله تعالى غيرُ لائقةٍ هنا.

التفسير الثالث: **أن يرادَ بالصَّرفةِ**: أن الله تعالى منَعَهم ـ بالإلجاءِ؛ على جهة القَسْرِ ـ عن المعارضة، مع كونِهم قادِرين، وسلَبَ قُوَاهم عن ذلك؛ فلأَجْلِ هذا لم تحصُلِ المعارضةُ.

وحاصل الأمرِ في هذه المقالةِ: أنهم قادرون على إيجاد المعارَضةِ للقرآنِ، إلا أنَّ الله تعالى منَعَهم بما ذكَرْناه»[١].

وكلامُ حمزةَ العلويِّ في حاجةٍ إلى مزيدِ بيانٍ وإكمال، حيثُ أبانَ عن مقصدِ القائلِين بالصَّرفةِ التي لولاها لأمكَنَ العربَ معارضةُ القرآن والإتيانُ بمثلِه، وهذا القولُ قولُ طائفةٍ ممن قال بالصَّرفة، وهو المعنى المشهورُ للصَّرفة.

وهناك مَن قال بالصَّرفةِ ولم يُنكِرْ عجزَ العرب عن المعارضةِ كالجاحظ[٢]. **فالصرفةُ عندَه هي**: صرفُ هِمَمِ العرب عن المعارضة؛ حفظًا لكتابِه مِن التشويشِ وإدخالِ الشُّبهة على السفهاء، ولولا الصَّرفَةُ لطَمِعَ فيه مَن لا يستطيعُ الإتيانَ بِمثلِه[٣].

وهذا هو التفسيرُ الرابع؛ وهو يجمَعُ بين القولِ بالصرفة والإعجازِ الأُسلوبيِّ البلاغي.

ومعنًى آخَرُ للصرفةِ ذهَبَ إليه بعضُهم، وهو ما ذهَبَ إليه القاضي عبدُ الجَبَّار الهمذاني[٤]، وهو أن الصرفةَ: انصرافُ العربِ عن معارضة

(١) «الطراز» (٣/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).

(٢) **هو**: أبو عثمان عَمْرُو بنُ بَحْرِ بن محبوب البصري المعتزلي، أخذ عن العَلَّاف، وتصانيفُه مشهورةٌ؛ كالبيان والتبيين، والحيوان، وهو مِن الطبقة السابعة، توفي سنة (٢٥٥هـ). **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٥٢٦)، و«طبقات المعتزلة» (ص٢٧٥).

(٣) **انظر**: «الحيوان» للجاحظ (٤/ ٩١).

(٤) **هو**: أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني المعتزلي، من فقهاء الشافعية، له تصانيفُ مثلُ «المغني»، و«شرح الأصول الخمسة»، وهو مِن الطبقة الثانية عشرة، =

القرآن بعدَ تيقُّنِهم العجزَ عن ذلك[١]، **وهذا التفسيرُ الخامسُ**.

ويمكنُ إضافةُ تفسيرٍ سادس للصَّرْفةِ، وهو: أن الله منَعَ العربَ عن المعارضةِ، مع عدمِ تعليل ذلك بعَجْزِهم عن المعارضةِ للقرآن؛ لأنَّ بلاغةَ القرآن مِن جنسٍ مختلِفٍ عن بلاغة العرب وفصاحتِهم، وهذا قولُ ابنِ حَزْم.

هذه هي المعاني التي قصَدَها القائلون بالصَّرفةِ، أردتُّ تفصيلَها وبيانَها، وكلُّ واحدٍ مِن القائلِين بها وصَلَ إليها مِن طريقٍ غيرِ طريقِ صاحبِه، **والمعنى المشهورُ للصَّرْفَةِ هو أن يقالَ**: **هي منعُ العربِ مِن معارضةِ القرآنِ، ولولاها لاستطاعَ العرَبُ معارضةَ القرآن، والإتيانَ بمثلِه**؛ لأنَّ الذي يقولُ بها ينكِرُ أن يكونَ القرآنُ معجِزًا بأسلوبِه وبلاغتِه وفصاحته.

وبعضُهم يذهَبُ إلى عدمِ ارتفاع أسلوب القرآن عن قدرةِ البُلغاء من العرب، ولو خُلِّي بينهم وبين المعارضة لأمكَنَهم القولُ على مِنوالِه أو قريبًا منه، ولصَعُبَ على غيرِ الخبيرِ التمييزُ بين الكلامَيْنِ، ولا سيما أنَّ الحكمَ في ذلك راجعٌ إليهم، فلو زعَمَ فصحاءُ العرب أنَّ هذا القولَ في مستوى القرآنِ بلاغةً وفصاحة ونحوَ ذلك لَمَا قدَرَ أحدٌ على ردِّ قولِهم هذا، ولأحدَثَ ذلك تشويشًا على القرآن. وسوف يأتي ذلك في أثناء مناقشةِ الأقوال.

والعَلاقةُ بين المعنى اللُّغويِّ للصَّرْفِ والمعنى الاصطلاحي ظاهرةٌ؛ فمَنْعُهم مِن المعارضةِ هو صرفٌ لهم عن ذلك.

وعلى هذه الأقوالِ؛ فالمحصِّلَةُ متقارِبةٌ مِن حيثُ إنَّ العربَ

= توفي سنة (٤١٥هـ). **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٤٤)، و«شرح عيون المسائل» للجشمي (ص٣٨٢).

(١) **انظر**: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» (١٦/ ٣٢٤).

مَصْرُوفونَ عن معارضة القرآن، والخلافُ حقيقيٌّ في كونِ العرب قادِرين على ذلك أم لا.

ولذلك قال القاضي عبدُ الجبار: «واعلَمْ أنَّ الخلافَ في هذا البابِ أنَّا نقولُ: إنَّ دواعِيَهم انصرفَت عن المعارضةِ لعِلمِهم بأنَّها غيرُ مُمكِنة... وهُم ـ أيِ: النَّظَّامُ ومَنْ معه ـ يقولون: إن دواعِيَهم انصرَفَت مع التأَتِّي، فلأجلِ انصرافِ دواعِيهم لم يأتُوا بالمعارضة مع كونِها ممكنةً، وهذا موضعُ الخلاف. وعلى المذهبينِ جميعًا أنَّ دواعِيَهم قد انصرفَت عن المعارضة»[1].

وذهَب بعضُ الباحثين إلى تقسيم القائلِين بالصَّرفةِ إلى فريقَيْنِ:

١ ـ **فريق يقولُ بصَرفةٍ تُنكِرُ الإعجازَ البلاغيَّ للقرآن**، ويميلون إلى أن الإعجازَ في الإخبارِ بالغَيْب، ومِن أنصارِها: إبراهيمُ النَّظَّامُ[2]، وابنُ صبيح المردار، وجعفر بن مبشرٍ الثقفيُّ، وجعفرُ بن حربٍ الهَمْداني، وهشامٌ الفوطي، وعَبَّاد بن سليمان، وغيرُهم.

٢ ـ **فريق يقولُ بصَرفةٍ تجمَعُ بين الإعجاز البلاغيِّ والصَّرفةِ**، ومِن أنصارها: الجاحظُ والرُّمَّانِيُّ والشريفُ المُرْتَضَى وابنُ سِنَانٍ الخَفَاجِيُّ والراغبُ الأصفهانيُّ وغيرُهم[3]، وهو تقسيمٌ مبنيٌّ على الموقفِ مِن الإعجاز البلاغيِّ للقرآنِ.

---

(١) «المغني في أبواب العدل والتوحيد» (١٦/ ٢٣٤)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٧٥).

(٢) **هو**: إبراهيم بن سَيَّار النظَّام، مولى آل الحارث بنِ عَبَّادٍ، الضُّبَعِيّ البَصْرِيُّ المتكَلِّم، شيخ المعتزلة وصاحبُ التصانيف، وهو قَرِينُ الجاحظ وليس شيخًا له؛ فالجاحظُ أكبَرُ منه بعشرِ سنين، وبقي بعدَه مثلَها. له كتابُ «الطفرة» وكتاب «الجواهر» و«الأعراض» وغيرها، وهو من الطبقة السادسة، توفي سنة (٢٣١هـ) وقيل غير ذلك. **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤١)، و«طبقات المعتزلة» (ص٢٦٤).

(٣) **انظر**: «نظريات الإعجاز القرآني» للدكتور جمال الدين عبد العزيز (ص٧٧).

والقول بأن العرب قادرون على الإتيان بمثل القرآن لو لم يصرفوا هو الذي احتَشَدَ العلماءُ لردِّهِ منذ قالَ النظَّامُ قَوْلَتَه، وأما المعاني الأُخرى التي للصَّرفةِ فقدْ أَخَذَتْ مِن الصَّرفةِ معناها اللغويَّ، وربما اختلَطَ فهمُ أقوالِهم بأقوال الفريقِ الأوَّلِ؛ فظَنَّ بعضُ الباحِثِين أن القائلينَ بالصَّرفةِ مطلقًا يذهَبُون مذهبًا واحدًا. والمتتَبِّعُ لحقيقةِ القول بالصَّرفةِ عند القائلِين بها مِن مختلِفِ الطوائفِ يلحَظُ الاضطرابَ في أقوالهم، والتناقُضَ أحيانًا، فبعضُهم يقولُ بها في كتابٍ مِن كُتبِه أو في موضعٍ مِن كتابِه، ويَرُدُّها في مواضعَ أُخرى؛ مما يدلُّ على اضطرابِ الموقفِ مِن هذه المَقُولة.





المؤلَّفاتُ والأبحاثُ في الصَّرْفة

منذُ أشار الجاحظُ إلى ردِّه لقولِ النظَّامِ بالصَّرفةِ في إعجازِ القرآنِ، والعلماءُ يتناوَلُون موضوعَ الصَّرفةِ في حديثِهم عن إعجاز القرآن وإثباتِ نبوَّةِ النبيِّ ﷺ، ولا تكادُ تَجِدُ مصنَّفًا من المصنَّفاتِ في الإعجاز قديمًا أو حديثًا إلا وقد تعرَّضَ للصرفةِ بالقَبُولِ أو بالردِّ، وقد أفرَدَ بعضُ العلماء المتقدِّمِين هذه المقولةَ بالتصنيف. **ومن هذه الكُتب**:

١ ـ المُوضِحُ عن جهة إعجاز القرآن «الصَّرفة»:

للشريف المرتضى علي بن الحُسين المُوسَوِيّ (٣٥٥ ـ ٤٣٦هـ).

وهذا الكتابُ أَهَمُّ ما كُتب عن الصَّرفة بحسَبِ ما اطلعتُ عليه، ومؤلِّفُه مِن أبرزِ مَن قال بالصَّرفةِ وجهًا لإعجاز القرآن الكريم دونَ إنكارٍ لوجهِ الإعجازِ بالنَّظْم كما سيأتي، وقد طُبِع هذا الكتابُ في إيرانَ بمؤسسةِ الطبع والنشر بمدينةِ مَشْهَدَ الإيرانيةِ عام (١٤٢٤هـ)، ويقعُ هذا الكتابُ في نشرتِه الأُولى في (٣٤٤) صفحة من القَطْع العاديّ، وقد نُشر عن مخطوطةٍ وحيدة وُجِدت بخزانةِ المخطوطات بمَشْهَد، وسقَطَ مِن أوَّلِه قطعةٌ لعلها لا تتجاوزُ المقدمةَ كما ذكَر المحقِّق. وقد نَسَبَ هذا الكتابَ للمرتضى غيرُ واحدٍ ممن ترجَم له[1].

---

(١) **انظر**: «أمالي المرتضى» (١/ ١٧)، و«الذخيرة في علم الكلام» للشريف المرتضى (ص٣٨٧ ـ ٣٨٨).

أبرزُ مسائل الكتاب:

تحدَّثَ فيه مؤلِّفُه عن الصَّرفة حديثًا موسَّعًا مفصَّلًا، استوفى فيه ـ كما يقولُ ـ اعتراضاتِ الخصوم التي تناقَلَها المؤلِّفون بعدَه، ونسبَها بعضُهم لمتأخرِين عن الشريفِ المرتَضَى، في حينَ كانت معروفةً مشهورة قبلَ الشريفِ المرتضى.

وهو في هذا الكتابِ يرى أن القرآنَ الكريمَ معجِزٌ للناس، وعَلَمٌ دالٌّ على صدقِ نبوَّةِ محمَّد ﷺ، كما يرى أن فصاحةَ القرآن فاقَتْ فصاحةَ العربِ الفُصحاءِ، وبانَ عَجْزُهم عن مجاراتِها. كما أن القرآن قد اختُصَّ بطريقةٍ في النَّظْمِ مفارِقةٍ لسائرِ نظوم الكلام، وهذا الاختصاصُ أوضحُ مِن أن يحتاج إلى تكلُّفِ الدلالة عليه، لكنْ لا يكفي النظمُ وحدَه في التحدِّي به، بل لا بد أن يقعَ التحدِّي بالنظمِ والفصاحةِ معًا؛ أي: إن التحدِّيَ وقعَ بالفصاحةِ والإتيانِ بمِثْلِه في فصاحتِه وطريقتِه في النظمِ معًا، لا مجردِ النظمِ وحدَه.

كما يذهَبُ المرتضى إلى أنَّ التحدِّيَ وقع بحسبِ عُرفِ القوم وعادتِهم، وقد علِمْنا أنَّه لا عهدَ لهم ولا عادةَ بأن يتحَدَّى بعضُهم بعضًا بطريقةِ نظمِ الكلام دونَ فصاحتِه ومعانيه، وأن الفصاحةَ هي المقدَّمةُ عندَهم في التحدِّي، والنظم تابعٌ لها.

ثم تحدَّثَ عن المِثليةِ في آيات التحدِّي؛ فذهَبَ إلى أنَّ المِثْلَ في الفصاحة الذي دُعُوا إلى الإتيان به هو: ما كان المعلومُ مِن حالهم تمكُّنَهم منه وقُدرتَهم عليه، وهو المقارِب والمُدَانِي، لا المماثِلُ على التحقيق، الذي ربَّما أَشْكَلَ حالُهم في التمكُّنِ منه.

وأشار في كتابِه إلى أن التحدِّيَ لا يجوزُ أن يكونَ واقعًا بأمرٍ لا يُعلمُ تعذُّرُه أو تسهُّلُه، وأنه لا بد أن يكونَ ما دُعُوا إلى فعلِه مما

يرتفِعُ الشكُّ في أمرِه، وقد ثبَتَ أن التحدِّيَ للعربِ استقَرَّ آخِرًا على مقدارِ ثلاثِ آياتٍ قِصَارٍ مِن عُرض آياتِ القرآن كلِّها التي زادت على ستةِ آلافِ آيةٍ.

وبيَّنَ مذهبَه في الصَّرفة؛ فذهَبَ إلى أَنَّها إنما كانت بأن يسلُبَ اللهُ تعالى كلَّ مَن رامَ المعارضةَ، وفكَّرَ في تكلُّفِها في الحال العلومَ التي يتأتى منها مثلُ فصاحةِ القرآن وطريقتِه في النظم. وكيفيةُ الصَّرف هي: بألَّا يجِدُوا العلومَ بالفصاحة في تلك الحال، فيتعَذَّرَ ما كان مع حصولِ العلم متأتِّيًا، وإذا لم يَقصدِ المعارضةَ وجرى على شاكلتِه في نَظم الشِّعر، ورَصْفِ الخُطَبِ، والتصريفِ في ضروب الكلام: خُلِّي بينه وبين علومه.

وأجاب عما يقالُ: إنَّ هذا القولَ يوجِبُ أن يكونَ القرآنُ في الحقيقة غيرَ معجِزٍ، وأن يكونَ المعجزُ هو الصَّرفَ عن معارضتِه، **بقولِه**: «بل إنَّ القرآنَ هو المعجِزُ مِن حيثُ كان وجودُ مثلِه في فصاحتِه وطريقةِ نَظْمِه متعَذِّرًا على الخَلْق، مِن دونِ اعتبارِ سبب التعذُّر؛ لأن السببَ يعودُ عندنا إلى الصَّرف، فالتعذُّرُ حاصلٌ على كلِّ حال»[1]. **ويرى الشريفُ المرتضى أنه بهذه الطريقةِ التي يراها**: ثبَتَ أن القرآنَ هو العَلَمُ على صدقِ دعوة النبيِّ ﷺ، وأن معارضَتَه متعذِّرةٌ على الخَلْق، وأن ذلك مما انحسَمَتْ عنه الأطماعُ وانقطَعَتْ فيه الآمالُ، فالتحدِّي بالقرآن وقُعُودُ العرب عن المعارضةِ يدلَّانِ على تعذُّرِها عليهم، وأن التعذُّرَ لا بدَّ أن يكونَ منسوبًا إلى صَرْفِهم عن المعارضةِ.

والقولُ بأن الصَّرفةَ مخالِفةٌ لإجماعِ أهل النَّظَرِ غيرُ تامٍّ؛ لمخالَفةِ

(١) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (ص١٨٤).

النَّظَّامِ ومَن وافَقَه، وعبَّاد بنِ سليمان[١]، وهشامِ بن عمرٍو الفوطي[٢] وأصحابِهما، فإنهم خارجون عن الإجماع.

وقد قسَّم كتابَه إلى ستة فصولٍ، حاول مِن خلالِها إثباتَ الصَّرفةِ والدفاعَ عنها، **وهي على النحوِ الآتي**:

الأول: بيانُ مذهَبِه في الصَّرفة، ودفعُ الاعتراضاتِ عليها؛ وقد استغرَقَ ذلك من (ص١ إلى ص٧٥).

الثاني: في ردِّ مذهب بعضِ المعتزلة؛ مِن أنَّ نظمَ القرآن وتأليفَه يستحيلانِ مِن العِباد كاستحالةِ إحداث الأجسامِ وإبراء الأَكْمَهِ؛ من (ص٧٦ إلى ص٩٤).

الثالث: في بيان ما يَلزمُ مخالفي القائلِين بالصَّرفة، وردِّ بعض الشبهات؛ من (ص٩٥ إلى ص١٥٣).

الرابع: تعرَّضَ لأقوال عبد الجبار المعتزلي في كتابِه «المغني» ونقَدَها؛ وذلك من (ص١٦٦ حتى ص٢٥٠).

الخامس: تعرَّضَ لمسألتينِ دفع بهما بعضَ الشبهات المتعلِّقةِ بالصَّرفةِ؛ من (ص٢٥١ حتى ص٢٦٠).

السادس: ختم بأربع وَقَفاتٍ تتعلَّقُ بأن النبيَّ ﷺ قد تحدَّى بالقرآن وتعذَّرَت معارضتُه؛ من (ص٢٦١) حتى نهاية الكتاب.

---

(١) **هو**: عبَّاد بن سليمان الضَّمْري، من كبار المعتزلة، كان في أيام المأمون، أخذ عن هشام بن عمرو، وكان أبو عليٍّ الجبائيُّ يَصِفُه بالحِذْق. **انظر**: «لسان الميزان» (٣/ ٢٢٩).

(٢) **هو**: أبو محمد هشام بن عمرو الفوطي المعتزلي الكوفي، مولى بني شيبان، من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، توفي سنة ٢٢٦هـ. **انظر**: «الملل والنحل» (١/ ٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤٧).

هذه هي خلاصةُ كتابِ الصَّرْفَةِ للشريف المرتضى، مع انشغالِه برَدِّ قول القاضي عبد الجبار المعتزليِّ في جزءٍ كبيرٍ من كتابِه، والكتابُ يدلُّ على تمكُّنِ الشريف المرتضى مِن علم الكلام والجَدَل.

٢ ـ الصَّرفةُ؛ لابنِ سِنانٍ الخَفَاجِيِّ:

قال الصَّفَدِيُّ في ترجمةِ ابنِ سنانٍ: «وللخَفاجيِّ من التصانيفِ كتابُ سِرِّ الفصاحة، كتاب الصَّرْفةِ»[(١)]، **وقال ياقوت الحمويُّ في ترجَمةِ المَعَرِّيِّ:** «قرأتُ بخطِّ عبد الله بن محمَّد بن سعيد بن سِنان الخفاجيِّ الشاعرِ في كتابٍ له ألَّفه في الصَّرْفةِ، زعم فيه أنَّ القرآنَ لم يَخْرِقِ العادةَ بالفصاحة، حتى صار معجزةً للنبيِّ ﷺ، وأن كلَّ فصيحٍ بليغٍ قادرٌ على الإتيانِ بمثلِه، إلا أنهم صُرِفوا عن ذلك»[(٢)].

وقال: «وقرأتُ بخطِّ الشيخِ أبي محمَّدٍ عبد الله بن محمَّدِ بن سعيدِ بن سِنانٍ الخفاجيِّ الحلبيِّ في كتابٍ له تتبَّعَ الكلامَ فيه على الصَّرفة، ونصَرَ فيه مذهبَ المعتزلةِ في أنَّ القرآن ليس بمُعجِزٍ في نفسِه، لكن العرب صُرِفوا عن معارضتِه»[(٣)].

وهذا الكتابُ مفقودٌ، ولا إخالُه إلا مختَصَرًا مِن كتاب الشريفِ المرتَضَى؛ لكونِ الخفاجيِّ تلميذًا للشريفِ المرتضى، ومعتنِقًا لقولِه بالصَّرفة، كما أنه شيعيُّ المذهب كالشريفِ المرتضى، ولعلَّه أدرَكَ طولَ كتابِ الشريف المرتضى وتشعُّبَ الكلامِ فيه واستقصاءَ الأدلة، فرأى الحاجةَ ماسَّةً لاختصاره وترتيبِه؛ ففَعَل ذلك في كتابه.

---

(١) «فوات الوفيات» (٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢١). (٢) «معجم الأدباء» (٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠).
(٣) «بغية الطلب، في تاريخ حلب» لابن العديم (١/ ٢٨٢).

٣ ـ تَثْوِير القولِ بالصَّرفة: دراسةٌ في إعجاز القرآن الكريم:

مِن تأليف الأستاذ الدكتور محمود توفيق محمد سعد، نشَرَه المؤلِّف على نفقَتِه في القاهرة عام (١٤٢٧هـ)، **وهو بحثٌ قَيِّم** سعى إلى تحرير معاني القولِ بالصَّرفةِ عند القائلِين بها، ومناقشةِ أقوالِهم في ذلك، وقد وُفِّق في أكثَرِ ما ذهَبَ إليه، وفاتَهُ بعضُ المصادر التي لم يقفْ عليها مع أهميتِها مثلُ كتاب الشريفِ المرتضى.

٤ ـ الصَّرفة: دلالَتُها لدى القائلِين بها، وردود المعارضين لها:

وهو بحثٌ علميٌّ محكَّمٌ للدكتور سامي عطا حسن عضوِ هيئة التدريس بجامعة آل البيتِ الأُردنيةِ، منشورٌ بمجلة كليةِ الشريعة بجامعة الكويت المجلد (١٧) العدد (٥١) سنة (٢٠٠٢م). تناولَ فيه الباحثُ بيانَ مضمونِ القولِ بالصَّرفة، ودلالتها، وحجج القائلِين بها وردود المعارِضِين لها بقَدْرِ ما وصَلَه مِن المصادر، وقد أخبَرَني أحدُ الباحثِين أنه وَسَّع بحثَه هذا، ولم يطبَعْه بعدُ.

٥ ـ الصَّرفة وإعجازُ القرآن:

للباحث محمد سالم شجاب، وقد نشرَتْه مكتبةُ الإرشاد في اليَمَن عام (١٤٢٨هـ)، ويقعُ في (١٨٨) صفحة، **وعنوانُه لا يدلُّ على مضمونِه،** فالحديثُ عن الصَّرفةِ كان مبحثًا في ستِّ صفحاتٍ فقط ضمنَ الكتاب، وبقيَّتُه عن إعجازِ القرآن عمومًا ومسائل متفرقة ليسَتْ متَّصلةً بموضوع الصَّرفة.

٦ ـ القولُ بالصَّرفةِ في إعجاز القرآن الكريم: عَرْضٌ ودِراسة:

وهو بحثٌ علميٌّ محكَّم منشورٌ للدكتور إبراهيمَ بنِ منصورٍ التركي، الأستاذِ المشارِكِ بقسم اللُّغة العربية وآدابها بجامعة القَصِيم، وهو بحثٌ

مختَصَرٌ تناوَلَ فيه الباحثُ أبرزَ أقوالِ القائلينَ بالصَّرفة والردود عليهم، وأفاد في أثناء بحثِه بفوائدَ قيِّمة.

٧ ـ القولُ بالصَّرفة والإنباءُ بالغيب:

للأستاذ الدكتور حُسَين نَصَّار، وقد نشرَتْه مكتبةُ مصر بالقاهرة، **وهو بحثٌ قَيِّم**، تتبَّعَ فيه المؤلِّفُ جميعَ أقوال القائلِين بالصَّرفة، وأبان عن وِجهةِ نظرِهم، ثم ذكَرَ الردودَ عليهم وأجاد في ترتيبِ ذلك.

٨ ـ الصَّرفةُ والإعجازُ القرآنيُّ: ما لها وما عليها:

وهو للأستاذ عَمَّار توفيق أحمد بَدَوِي، **وهو بحثٌ جيِّدٌ عن الصَّرفة**، تتَبَّعَ فيه الموضوعَ بصورةٍ جيِّدة، وهو بحثٌ منشورٌ على الإنترنت، فيه إضافاتٌ جَيِّدة، **حيثُ صنَّف مواقفَ العلماءِ مِن الصَّرفة إلى سِتَّةِ أصنافٍ**:

الأول: القائلين بالصَّرفة صَراحةً.

الثاني: القائلين بالصَّرفة على وجهِ الاحتمال، وحِينًا على وجهِ الصراحة.

الثالث: الذين عَدُّوا الصَّرفةَ قولًا ضعيفًا.

الرابع: الذين عَدُّوا الصرفةَ سلاحًا يقاتَلُ به خصومُ الإسلام.

الخامس: الذين نَقَلُوا القولَ في كتبِهم فقط فأشكَلَ النقلُ على بعضِهم فاتَّهَمَهم بالقولِ بالصَّرفةِ؛ مثل السيوطيِّ: اتَّهَمَه بعضُهم بالقولِ بالصرفةِ؛ وهو ضِدُّها!

السادس: الذين ذَكَروا معنى الصرفةِ لا بنَصِّها.

وقد خلَصَ في خاتمةِ بحثِه برأيٍ في الصَّرفةِ قريبٍ مِن رأي القاضي عبد الجَبَّارِ الهمذانيِّ **حيث قالَ**: «فالقولُ عندي: إنَّ العربَ عَمَتْ

بصائرُهم مِن تلقاءِ نَفْسِها عن الإتيانِ بمِثل القرآن؛ لِمَا أوقَعَتْه البلاغةُ القرآنيةُ في نفوسِهم ولقُوَّةِ التأثير المذهلِ للقرآنِ الكريم... فقُوةُ التأثيرِ القرآني، جعلَتْ قلوبَهم عَمِيَّةً أن يحاوِلُوا الإتيانَ بمثلِه، لا لعجزٍ سبقَ فيهم، بل لعجزٍ تحقَّقَ فيهم، فهم مَصْرُوفون عن المعارضة في حَلْبةِ التحدِّي، صَرَفهم القرآنُ ذاتُه بقوةِ نبرتِه، وكمالِ أَثَرِه، ورَوعةِ مَبناهُ، وفصاحةِ ألفاظِه، فاجتمعَتْ كمالاتُ القرآن العظيم تحاجِجُ العربَ، فصعَقَتْهم...» إلخ[1].

وهذا هو القولُ المشهورُ في إعجاز القرآن ببلاغتِه ونَظْمِه وفصاحتِه وسائرِ كمالاتِه الأُخرى، وإنَّما انطلَقَ في رأيه مِن فكرةِ الانصراف الذاتيِّ عن المعارضةِ لكمالِ القرآنِ لا لصَرْفِ الله للمعارِضين.

٩ ـ تأصيلُ دراسات إعجاز القرآن بين الصَّرفة والنَّظْم:

وهو بحثٌ مختصَرٌ للباحث عادل عباس النصراوي، تناوَلَ فيه الموضوعَ بشيءٍ مِن الاختصار في بضعَ عشرةَ ورقةً، وقد رجَعَ فيه إلى كتاب «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» للشريف المرتضى، والذي تقدَّمَ تخصيصُه بالبيان والدفاع عن الصَّرفة، وهو منشور على الإنترنت.

١٠ ـ قِصَّة الصَّرفة:

مقال مطَوَّل للدكتور مُحمَّد محمَّد أبو موسى بمجلة الأزهر، عدد شوال (١٤٠٤هـ)، وقد ضمَّنَه كتابَه «الإعجاز البلاغي: دراسة تحليلية لتُراث أهل العلم» بعد ذلك، **وفيه مناقشةٌ موفَّقَة للقائلِين بالصَّرفة،** وتحليلٌ لبعض أقوال القائلين بالصَّرفة.

(١) «الصَّرفة والإعجاز القرآني» لعمار توفيق أحمد بدوي (ص٩٩ ـ ١٠٠).

١١ ـ الصَّرفةُ وجهٌ من وجوه الإعجاز: عرضٌ وتحليلٌ ونقدٌ:

وهو بحثٌ للدكتور أحمد فريد أبو سالم، منشورٌ بموقعِه في الإنترنت. **وهو بحثٌ قَيِّمٌ في الموضوع**، أوضَحَ فيه مذاهبَ القائلين بالصَّرفة، وخرَجَ باختيارٍ خاصٍّ به في آخِرِ البحث **يقولُ فيه**: «إنَّ المفهومَ الصحيحَ لهذا المصطلح، والذي تطمئِنُّ إليه النَّفْس، ويتفِقُ مع آيات التحدِّي، ويتلاءَمُ مع الحسِّ اللُّغويِّ والإعجازِ القرآني ـ: هو أنَّ اللهَ تعالى قد حالَ بين الكُفار وبين التدبُّرِ لآيات القرآن والتفكير فيها، التفكيرِ الذي يؤدِّي بهم إلى التشويشِ على معجزةِ القرآن، أما التدبُّرُ والتفكيرُ الذي يوصلُهم إلى الإيمان فقد دعاهم إليه وحَثَّهم عليه في أكثَرَ مِن آية، بل لقد نَعَى عليهم عدمَ إعمال عقولِهم وفِكْرِهم في كثير مِن آيات القرآن الكريم، وبذلك لا يكونُ هناك تعارُضٌ بين الدعوة إلى التفكيرِ عمومًا، وبين سَلْبِ هذا التفكير المقيَّدِ بالتشويش والشَّغْبِ على القرآن... وبذلك ـ مما حدَثَ للكفار من عدم فهمِهم لآيات القرآن وتدبُّرِ معانيه، الفهمَ والتدبُّرَ الذي يصِلُ بهم إلى الشغبِ والتشويش ـ تم الحفظُ لمعجزةِ القرآن مِن شَغبِهم وتشويشِهم وتكذيبِهم؛ مصداقًا لقولِه تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ومِن ثَمَّ يسلَمُ هذا المصطلحُ بهذا التوجيه مِن الاعتراض عليه، كما أننا بهذا التوجيهِ لمصطلح الصَّرفة أيضًا نستطيعُ الإبقاءَ عليه كوجهٍ مِن وجوهِ الإعجاز ـ ولكنْ ليس بالمفهومِ الذي قال به أصحابه ـ ولا نرفُضُه كما رفَضَه المعارِضون له.

ومما يؤيِّدُ هذا الفهمَ لهذا المصطلح، ما جاء في القرآن الكريم مِن آياتٍ بيِّناتٍ كان من الممكن لو تنبَّهَ لها أعداؤه لشَوَّشُوا عليه، ومِن ثَمَّ نَقولُ: إنَّ الله قد حال بينهم وبين ذلك، ومنَعَهم منه»(١).

---

(١) «الصَّرفة وجهٌ من وجوه الإعجاز» (ص٤١ ـ ٤٢).

وأمَّا مَنْ تعرَّضَ للصَّرْفة في عُرْض كلامِه عن أوجُهِ إعجاز القرآن دونَ إفرادِها بالحديثِ، فكثيرون، منهم علماء العقيدة، والكلام، والبلاغة، وعلوم القرآن، والتفسير عند تفسيرهم لآيات التحدي[١].

وأما المعاصرون، فقد تعرَّضَ لها جُلُّ مِن كَتَب في إعجاز القرآن وبلاغةِ القرآن[٢]، غير أنني لم أجِدْ واحدًا مِن هؤلاء رجَعَ لكتابِ الشريف المرتضى في بحثِه، ولا دلَّ كلامُه على اطِّلاعه عليه، وهو أهمُّ ما كُتب في هذا الموضوع مطلقًا لدى القائلِين بالصَّرفة، ولم يُشِرْ إليه إلا الباحثُ عادل عَبَّاس النصراوي باختصارٍ شديد؛ ولذلك أرجو أن يكون تناوُلِي لهذا الكتابِ وعرضُه ونَقْدُه مما يُهْدِي للبحث العلميِّ في هذا الموضوع قِيمةً مضافةً للقارئ إن شاء الله.



(١) **انظر**: «إعجاز القرآن» للباقلاني (ص٥٤)، و«المغني» لعبد الجبار (١٦/ ٣٢٤)، و«الرسالة الشافية» للجرجاني، و«الفِصَل» لابن حزم، و«الطِّراز» للعلوي، و«المواقف» للإيجي، و«مقدمة تفسير ابن النَّقِيب» (ص٥٢٠).

(٢) **انظر**: «تفسير المنار» لرشيد رضا، و«مناهل العرفان» للزُّرقاني، و«المعجزة الكبرى» لمحمد أبي زهرة، و«النبأ العظيم» لمحمد دراز، و«إعجاز القرآن» للرافعي، و«مداخل إعجاز القرآن» لمحمود شاكر، و«الإعجاز البلاغي» لمحمد أبي موسى، و«دراسات في علوم القرآن الكريم» للدكتور فهد الرومي (ص٢٩٨ ـ ٣٠٠)، و«علوم القرآن وإعجازه» لعدنان زرزور، و«الإعجاز البلاغي» لوليد قَصَّاب.



المَبْحَثُ الثَّانِي

نَشْأَةُ القَوْلِ بِالصَّرْفَةِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

تاريخُ نشأتِه

لم يُؤْثَرْ عن أحد مِن السلفِ مِن أهل السُّنَّةِ ـ بمعناها الخاصِّ[(١)] ـ القولُ بالصَّرْفَةِ وجهًا لإعجاز القرآن الكريم، وإنما كان القولُ بالصرفةِ مِن الأقوال التي قِيلَت في إعجاز القرآن بعدَ بدء التصنيف والجَدَلِ في إعجاز القرآن؛ ولذلك فإنَّ نشأةَ هذا القولِ كانت متزامنةً مع بداية الجَدَلِ والقولِ في وجوه إعجاز القرآنِ، وقد جاء في بيانِ نشأة القولِ بالصرفة أقوالٌ للعلماء والباحِثين، **ويمكِنُ إجمالُ هذه الأقوالِ في الآتي**:

الأول: **أن أَوَّلَ مَن قال بِها وابتَدَعها واشتهَرَت على يدِه هو**: إبراهيمُ بنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ البصريُّ المعتزلي، المتوفَّى سنة (٢٣١هـ)، وهو من أقران الجاحظ وإن كان أصغَرَ منه بعشرِ سنواتٍ، وتوفِّي قبل الجاحظ بما يقارِبُ عشر سنواتٍ أيضًا، وقد تَلْمَذَ هو والجاحظُ لأبي الهُذَيْلِ

---

(١) **مصطلحُ «أهلِ السُّنَّة والجماعة» يُطلق ويرادُ به معنَيانِ**:

١ ـ **المعنى العامُّ**: وهو ما يقابِلُ الشِّيعةَ، فيقال: المنتسبون للإسلام قسمانِ: أهلُ السُّنَّةِ، والشِّيعةُ. وهذا المعنى يدخُلُ فيه كلُّ مَن سوى الشيعةِ كالأشاعرةِ والماتريدية.

٢ ـ **المعنى الخاص**: وهو ما يقابِلُ المبتدعةَ وأهلَ الأهواء، وهو الأكثرُ استعمالًا، وهو المقصودُ هنا.

انظر: «منهاج السُّنَّة النبوية» لابن تيمية (٢/ ٢٢١).

العَلَّافِ المعتزلي[(١)]. ولم يُحفظ قولُ النَّظَّام هذا في كتابٍ حتى يمكِنَ التحققُ منه ومِن حقيقتِه، مع وصفِه بعدم التحقيقِ **كما يقولُ الشريف المرتضى**: «وقد حُكي عن أبي إسحاقَ النَّظَّامِ القولُ بالصَّرفةِ من غيرِ تَحقيقٍ لكيفيتها، وكلامٌ في نُصْرَتِها»[(٢)]. وقد اشتهَرَ هذا مذهبًا للنظَّامِ **كما يقولُ الشريفُ**: «فأمَّا النظَّامُ فمذهَبُه في ذلك ـ **أي**: في القولِ بالصَّرفة ـ معروفٌ»[(٣)].

وأوَّلُ مَن أشار إلى معنى القول بالصَّرفة دون التصريحِ باسمِها ـ حسبَ عِلمي هو ـ: الجاحظُ؛ في كتابِه «نَظْم القرآن»، وهو كتابٌ مفقود. ونسبةُ شَهْرِ هذه المقولةِ للنظام هو قولُ معظَمِ مَن أرَّخ للقول بالصَّرفةِ مِن المعتزلةِ أنفُسِهم، ومِن غيرهم؛ فقد ردَّ الجاحظُ هذه المقولةَ على النَّظَّام كما سيأتي.

ومِن أولِ مَن نسبَها صراحةً له مِن غير المعتزلةِ: أبو الحسَنِ الأشعريُّ (ت٣٢٤هـ)؛ **حيث قال**: «وقال النَّظَّامُ: الآيةُ والأُعجوبةُ في القرآنِ: ما فيه مِن الإخبار عن الغُيوب، فأما تأليفُه والنظمُ، فقد كان يجوزُ أن يقدِرَ عليه العِبادُ لولا أنَّ اللهَ منَعَهم بمنعٍ وعجزٍ أحدَثَهما فيهم»[(٤)].

وهذا يعني: أنَّ أبا الحسنِ الأشعريَّ قد تنبَّهَ إلى أنَّ وجهَ إعجازِ

---

(١) **هو**: محمَّد بن الهُذيل البصري، رأسٌ في المعتزلة، أخَذَ الاعتزال عن عثمانَ بن خالدٍ الطويل تلميذِ واصل بن عطاء، وأبو الهُذَيْل مِن الطبقة السادسة من طبقات المعتَزِلة، توفي سنة (٢٢٧هـ)، وقيل: سنة (٢٣٥هـ). **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٤٢)، و«طبقات المعتزلة» (ص٢٥٤).

(٢) «الذخيرة في علم الكلام» (ص٣٨٧).

(٣) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (ص٧٣).

(٤) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٩٦).

القرآن عند النَّظَّامِ **يشملُ أمرين**: صَرْف العربِ عن معارضتِه، وما فيه مِن الإخبار عن الغَيْب، وليس الصَّرفةَ فحَسْبُ، ووجهُ إعجاز القرآنِ بالإخبار عن الغُيوب بأنواعِها ـ الماضيةِ والمستقبليةِ ـ وجهٌ غَفَلَ عنه الباحثون في كلام النَّظَّامِ، ولم يُعْطُوه حقَّه من الدراسةِ والتأمُّل بعدُ، كما أن مؤدَّى قولِ النَّظَّام: أن القرآنَ معجزٌ بمضمونِه ومعناهُ.

ويقولُ عبدُ القاهر البغداديُّ (ت٤٢٩هـ)[١] في كتابه عن الفِرَقِ؛ عندما تعرَّضَ لذِكْرِ مثالبِ مذهَبِ النَّظَّام، وأقوالِه التي خالَفَ فيها، والتي سمَّاها فضائِحَ، ومِن هذه الفضائحِ: رأيُه في إعجازِ القرآن؛ **قال البغداديُّ**: «الفضيحةُ الخامسةَ عشرةَ مِن فضائحِه: قولُه: إنَّ نَظْمَ القرآن، وحُسنَ تأليفِ كلماتِه، ليس بمعجزةِ النبي عليه الصلاة والسلام، ولا دلالةٍ على صدقِه في دعواهُ النُّبُوَّةَ، وإنما وجهُ الدلالةِ منه على صدقِه: ما فيه مِن الإخبار عن الغُيوب، فأمَّا نظمُ القرآن وحُسنُ تأليفِ آياته، فإنَّ العِبادَ قادرون على مثلِه، وعلى ما هو أحسنُ منه في النظم والتأليف»[٢].

والبغداديُّ ذهَبَ إلى أنَّ النَّظَّامَ كان يرى أن العربَ قادرون على أحسَنَ مِن القرآن، وهذا رأيٌ لم ينسبْه للنَّظَّامِ غيرُ البغداديِّ فيما أعلَمُ، وهو رأيٌ لم يَقُلْ به أحدٌ مِمَّن اطلعتُ على كلامه.

ورأيتُ السخاويَّ[٣] ينسبُ إلى جميع المعتزلة القولَ بالصرفةِ؛ في

(١) **هو**: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي أحد الشافعية، من تلامذة أبي إسحاق الأسفراييني، وكان من أئمة الأصول، وهو ممن نُسب إليه القولُ بالصَّرف، في حين ردَّها تلميذُه البغدادي، له كتابُ التكملة، وله تصانيفُ، منها: «الفَرْق بين الفِرَق»، توفي سنة (٤٢٩هـ). **انظر**: «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٢ ـ ٥٧٣).

(٢) «الفَرق بين الفِرق» (ص١٤٣).

(٣) **هو**: عَلَمُ الدِّين أبو الحسن عليُّ بن محمد بن عبد الصمد السخاويُّ، المتوفى سنة (٦٤٣هـ)، مفسِّرٌ مقرِئٌ لُغويٌّ، له عددٌ مِن المؤلَّفات، أشهَرُها: كتابُه «جَمَال القُرَّاء». **انظر**: «معجم الأدباء» للحموي (١٥/ ٦٥)، و«وفيات الأعيان» لابن خَلِّكان (٣/ ٣٤٠).

قولِه: «وقال جميعُ المعتزلة: إنَّ كلامَ الله تعالى مِثلُ كلامِ المخلوقِين، وإِنَّ البشَرَ يقدِرُون على الإتيان بمثلِه، وبما هو أفصَحُ منه، وإنما مُنِعُوا من ذلك في بعضِ الأوقات»[1]، فنَسَبَ القولَ بأن العربَ قادرون على الإتيان بما هو أفصحُ مِن القرآن لولا الصَّرفةُ إلى جميع المعتزلة وليس إلى النَّظَّامِ فحسبُ كما ذكَرَ البغداديُّ.

ولم يُشِرِ الجاحظُ إلى هذا القول في ردِّه على النَّظَّام، فلا يُسَلَّمُ للبغداديِّ نسبتُه للنَّظام، **ولعلَّ الحاملَ له على ذلك**: المبالغةُ في ذمِّ النَّظَّام؛ لِمَا نُقِلَ عنه من شناعات، كما لا يُسلَّمُ للسخاويِّ نسبتُه هذا القولَ لجميعِ المعتزلةِ؛ فإنَّ هذا مِن الغُلُوِّ في إلزامِ المخالِفِين بما لا يَلزمُهم، وإن لم يكن مُصَرَّحًا به في كُتبِهم، ولا سيما إذا عوَّلَ البغداديُّ أو غيرُه على كُتبِ الخصومِ غيرِ المُنْصِفِين. والمُحتاطُ لدِينِه لا يَعْزو إلى شخصٍ من الأشخاص أو فِرقةٍ من الفِرَق ما لم يقرَأْه في كُتبِهم الثابتةِ عنهم، أو في كتبِ الثِّقات مِن أهل العلمِ المتثَبِّتِين في عزوِ الأقاويل، ولا يَلزمُهم إلا ما هو لازمُ قولِهم لزومًا بيِّنًا لم يُصرِّح قائلُه بالتبرِّي منه.

ثم إنَّ الشهرستانيَّ (ت٥٤٨هـ) تعرَّضَ كذلك للنَّظَّامِ ورأيِه في إعجازِ القرآن، **وأنَّ وجهَ الإعجاز فيه هو** «مِن حيثُ الإخبارُ عن الأمورِ الماضيةِ والآتية، ومِن جهةِ صرفِ الدواعي عن المعارضة، ومنعِ العرَبِ عن الاهتمام به جَبْرًا وتعجيزًا، حتى لو خَلَّاهم لكانوا قادرِين على أن يأتُوا بسورةٍ مِن مثلِه بلاغةً وفصاحةً ونَظْمًا»[2]. والشهرستانيُّ بهذا ينصُّ على نسبةِ القول بالصَّرفةِ للنَّظَّامِ صراحةً.

---

(١) «جمال القراء وكمال الإقراء» (١/ ٢١٦)، **وانظر**: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٢/ ٧٦).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ٥٦).

واشتهرَتْ نسبةُ القولِ بالصَّرفة للنَّظَّام، دون تمحيصٍ لصِحَّةِ هذه النِّسبة مِن جهةٍ، ودونَ تمحيصٍ للمقصود بالصَّرفةِ في قول النَّظَّامِ مِن جهةٍ أُخرى؛ مما جعَلَ التحقُّقَ مِن هذينِ الأمرينِ جديرًا بعناية الباحثِين في تاريخ الإعجازِ وحقيقتِه؛ ولا سِيَّما أنَّ النَّظَّامَ نفسَه قد عُرِف عنه تأثُّرُه بكتبِ الفلاسفة، وعلمِ الكلام، وإطلاقُه العِنانَ للعقلِ بطريقةٍ لم يُجَارِه فيها أحدٌ من المعتزلة[1]. وسوف يأتي بيانُ أثرِ هذه العواملِ في أصل القولِ بالصَّرفةِ الذي ذهَبَ إليه النَّظَّامُ.

غيرَ أنه مهما كان الاختلافُ في نسبةِ هذا القول بتفاصيلِه التي عُرِفت فيما بعدُ إلى النَّظَّامِ، فإنَّ الصَّرفةَ قد تَوَلَّدَت في بيئةِ المتكلِّمِين من المعتزلةِ خاصةً ومِن غيرِهم عامَّةً، وذلك في أواخِرِ القرن الثاني وبدايةِ القرن الثالثِ الهجريَّيْنِ، وإنَّ مِن المتكلِّمِين مَن كان يقولُ: إنَّ نظمَ القرآنِ، وحُسنَ تأليفِ كلماتِه، ليس بمعجزةٍ للنبيِّ ﷺ، ولا دلالةٍ على صدقِه في دعواهُ النبوةَ... أو أنَّ نظمَ القرآنِ وحُسنَ تأليفِ آياتِه ليس معجزًا، فإنَّ العِبادَ قادرون على مثلِه في النَّظْم والتأليف[2].

ويَذْكُرُ الدكتور وليد قَصَّاب أنَّ قضيةَ الإعجازِ مِن المسائل التي توقَّفَ أمامَها المعتزلةُ طويلًا، فهي عندَهم مِن أبرز المسائل وأهمِّها، كما يذكُرُ أنَّ مبدأَ الصَّرفةِ مِن أهمِّ اتجاهاتِهم في محاولةِ الكشفِ عن إعجاز القرآن، **ثم يقولُ بعدَ ذلك**: «على أنَّ مفهومَ الصرفةِ لم يَغِبْ عن البيئةِ الاعتزاليةِ، ولم يستَطِعْ شَبَحُه أن يختفِيَ عن أنظارِهم في كثيرٍ من الأحيان»[3].

---

(١) **انظر**: «إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية» (ص٤٦).
(٢) **انظر**: «مذاهب الإسلاميين» لعبد الرحمٰن بدوي (ص٢١٣).
(٣) «التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة» (ص٣١٤).

وقد نُسِب القولُ بالصَّرفةِ لواصلِ بن عَطَاءٍ[(١)]، وليس ثَمَّةَ دليلٌ صريحٌ على ذلك فيما وقفتُ عليه من المصادر؛ ولعلَّه لمجرَّدِ أنه رأسُ المعتزلة نُسِب إليه ذلك.

وقد انفَرَدَ العَلَّامَةُ الجليلُ محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ **بنسبةِ نشأةِ القولِ بالصَّرفةِ إلى إبراهيمَ النظامِ والجاحظِ معًا، فقال:** «لا أَدْرِي كيف ضَلَّ الرجلانِ ـ أي: النَّظَّامُ والجاحظُ ـ في تِيهِ الحوارِ والمناظَرَةِ، حتى اهتَدَيا بعد الإرهاقِ والتَّعَبِ والهُمُودِ والخُمُود، إلى قولٍ مُذْهِلٍ للعقولِ سَمَّيَاهُ «الصَّرْفَةَ»؛ لتكونَ هذه الصَّرفةُ في شأنِ القرآنِ مصحِّحةً أيضًا لشرطِهما الذي أَحدَثَاهُ، وهو: مدارُ الآيةِ على عجزِ الخَلِيقة»[(٢)]. وسوف يأتي تفصيلُ مذهبِ كلٍّ مِن النَّظَّامِ والجاحظِ في الصرفةِ وبيانُ الفَرقِ بينهما.

وقد استَغْرَبَ الشيخُ عبد العظيم الزُّرقانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ **مِن هذه المقولةِ، وشكَّكَ في نسبتِها للنَّظَّامِ باعتباره مِن العلماء الأذكياء الذين تصَدَّوْا للردِّ على النصارى والمشكِّكِين في القرآن والنبوةِ؛ فقال:** «إني لأعجَبُ مِن القولِ بالصَّرفةِ في ذاتِه، ثم لَيَشْتَدُّ عَجَبِي وأَسَفِي حين يُنْسَبُ إلى ثلاثةٍ من علماء المسلمِين الذين نَرْجُوهم للدفاع عن القرآن، ونَرْبَأُ بأمثالهم أن يُثِيروا هذه الشبهاتِ في إعجاز القرآن. على أنِّي أَشُكُّ كثيرًا في نسبة هذه الآراء السقيمةِ إلى أعلامٍ مِن العلماء، ويبدو لي أنَّ الطعنَ في نسبتِها

---

(١) **هو**: أبو حذيفة واصل بن عطاء البصري الغَزَّالُ المتكلِّم، كان من أجلاد المعتزلة، سَمِع الحسنَ البصريَّ، له مِن التصانيفِ كتابُ «أصناف المرجِئَة» وكتاب «معاني القرآن»، وهو من الطبقة الرابعة من طبقات المعتزلة، توفي سنة (١٣١هـ). **انظر**: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٣٢٩)، و«طبقات المعتزلة» للقاضي عبد الجبار (ص٢٣٤).

(٢) «مداخل إعجاز القرآن» (ص٥٦ ـ ٥٧).

إليهم، والقولَ بأنها مدسوسةٌ من أعداء الإسلام عليهم: أقرَبُ إلى العقلِ وأقوَى في الدليلِ؛ لأنَّ ظهورَ وجوهِ الإعجاز في القرآن مِن ناحيةٍ، وعلمَ هؤلاء مِن ناحيةٍ أُخرى: قرينتانِ مانعتانِ مِن صحَّةِ عزوِ هذا الرأي الآثِمِ إليهم، ولقد عوَّدَنا أعداءُ الإسلام أن يفتَرُوا على رسولِ الله ﷺ وعلى أصحابِه وعلى الأئمةِ والعلماء، فلِمَ لا يكونُ هذا منه؟»[١]. غيرَ أن هذه المقولةَ ثابتةُ النِّسبةِ للنَّظَّامِ وغيرِه كما أثبَتَها له كثيرٌ مِن علماء المعتزلةِ أنفُسِهم[٢].

الثاني: **أنَّ أصلَ القولِ بالصَّرفةِ التي قال بها بعضُ المسلِمين في إعجاز القرآن مأخوذٌ من البَراهِمة الهُنُود**، حيثُ ذُكِر عنهم في بعض الكُتب التي تحدَّثَتْ عن عقائدِهم أنهم يَرَوْنَ وجهَ إعجاز كتابِهم المقدَّسِ الذي يسمُّونه بـ«البيذ»[٣] هو في الصَّرْفِ عن معارضتِه احترامًا وتقديرًا له.

وقد ذَكَر ذلك عنهم البيرونيُّ؛ فقال: «وليس بيذ على ذلك النظمِ السائر، بل هو بنظمٍ غيره، فمنهم مَن يقولُ: إنه معجِزٌ لا يَقدِرُ أحدٌ منهم أن ينظِمَ مثلَه، والمحصِّلُون منهم يَزْعُمون أن ذلك في مقدورِهم، لكنهم ممنوعون عنه احترامًا له»[٤].

---

(١) «مناهل العِرفان، في علوم القرآن» (٢/ ٣١٥)، **وانظر مِثل هذا الرأي في كتاب**: «الإعجاز في دراسات السابقين» لعبد الكريم الخطيب.

(٢) **انظر**: «الفَرق بين الفِرق» للبغدادي (ص١١٤)، و«فضل الاعتزال» للبلخي (ص٧٠)، و«الانتصار» للخياط (ص٦٢)، و«حجج النبوة» للجاحظ (ص١٤٨).

(٣) هكذا كُتبت في كتابِ البيرونيِّ، وهي نُطقُ عامَّةِ أهل الهِند، ورُبَّما قِيل: الفيدا، وعلى هذا معظَمُ مَن نقَلَها مِن الباحثِين مِن العرب، وقد أخبَرَني أحدُ علماء الهِندِ بأنها تَصِحُّ بالوجهينِ، وهي في أصلِها بحرفِ الفي الفارسي بثلاثِ نقاطٍ مِن فوقُ، وبالإنجليزية. والفيدا تُطلق على الكُتبِ المقدَّسَةِ الأربعةِ وعلى أحدِها أيضًا. وقد كُتبت في أصلِها بالسَّنْسكْرِيتِية. **انظر**: «موسوعة المورد» للبَعْلَبَكِّي (١٠/ ٨٢)، و«مباحث في إعجاز القرآن» للدكتور مصطفى مسلم (ص٥٨).

(٤) **انظر**: «تحقيق ما للهند من مقولة» للبيروني (ص٩٨).

وقد ذهَبَ إلى هذا الرأيِ الشيخُ محمد أبو زهرة[١] رَحِمَهُ اللهُ، ووافَقَه بعضُ الباحثِين[٢]، وذهَبُوا إلى أنَّ إبراهيمَ النَّظَّامَ أخذ هذا الرأيَ عن البراهمة بعدَ ترجمةِ كتبِهم في عهدِ أبي جعفرٍ المنصور (ت١٥٦هـ) ومَن بعدَه مِن الخُلفاء، وأخذَ ينتَصِرُ النظامُ لهذا الرأي بأقيسَتِه المتعجِّلةِ، وأدلَّتِه المتسَرِّعة. وقد ذَكَر الجاحظُ ـ وهو صاحبُه الخبيرُ به ـ أنَّ النَّظَّامَ كان مُولَعًا بالانتصار للخَطَراتِ والأوهام، والقياسِ عليها، دونَ التأمُّلِ في الأصل المَقِيس عليه، ومقدار حظه من الصواب.

وقد ردَّ هذا الرأي الدكتور محمد أبو موسى فقال: «إنَّ عبارةَ خاصَّةِ البَرَاهِمَةِ ليس فيها هذا الوجهُ الذي يعني الصَّرْفَ، وليس فيها ما يَقْرُبُ منه، وإنَّما هي صريحةٌ من أنهم لم يقولُوا مثلَ أشعارِ الفيدا احترامًا لها، وهذا غيرُ ما نحنُ فيه؛ لأنَّ الصَّرفةَ عند علمائِنا تعني أمرًا إلٰهيًّا.

ثم إنَّ كلامَ البراهمةِ في الفيدا كان محلَّ سخريةِ العقلِ الإسلاميِّ، وقد كانُوا يَذْكُرُونه مثلًا للتسليمِ بعدمِ الحُجَّة، ومثلًا للمذهَبِ الذي لا مستنصرَ له؛ لأنَّ الذين قالُوا به لا حُجَةَ لهم، وكتابُ الفيدا مِثلُ كتابِ زرادشت وماني فيها عند علمائنا حِكَمٌ وتَهَوُّس، فكيف يستمِدُّون منها وجهًا لبيان الحُجة في القرآن؟!»[٣].

والذي يظهَرُ لي: أن رأيَ الشيخِ محمَّد أبو زهرة وجيهٌ مِن حيثُ أخذُ النَّظَّامِ أصلَ الفكرةِ دونَ تفاصيلِها، فقد يكونُ ما قرَأه في كتبِ الهندِ

---

(١) «المعجزة الكبرى» (ص٦٩) وما بعدها.

(٢) **انظر**: «الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن» للدكتور عبد الرؤوف مخلوف (ص٢٨) وما بعدها، و«المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني» للدكتور أحمد جمال العمري (ص٢٧)، وقد نَقَل كلامَ الشيخِ محمد أبو زهرة بكاملِه دونَ إشارةٍ إليه.

(٣) «الإعجاز البلاغي» للدكتور محمد أبو موسى (ص٣٥٨ حاشية رقم ٨).

أَوْحَى له بهذه الفِكرةِ، دونَ أن يقلِّدَ ما ذهَبَ إليه البراهمةُ في تفاصيلِ الصَّرفِ وسببِه. وهذا هو سبيلُ الأفكارِ وانتقالها، فقد يكونُ جانبٌ مِن الفكرةِ هو الذي يفتَحُ للآخِذِ آفاقًا جديدةً تختلِفُ اختلافًا كليًّا عن الفكرةِ الأصلِيَّةِ، حتى لا يكونَ بينها للناظرِ المتعَجِّلِ أيُّ شَبَهٍ، في حينَ أنَّهما متشابهتانِ مِن حيثُ الأصلُ. وهذا حالُ كثيرٍ مِن النظرياتِ الفلسفيةِ والأدبيةِ في عصرِ الترجمةِ وانتقالِ الثقافة.

۞ أثَرُ القولِ بالصَّرفةِ في البيئة العِلمية:

وعلى هذا؛ يكونُ إبراهيمُ النَّظَّامُ هو مصدرَ هذه المقولةِ في البيئةِ الإسلاميةِ، سواءٌ كان هو المبتدِئَ لها أم ناقلًا لها عن غيرِه مِن البراهمةِ أو غيرِهم؛ فإنه يُعَدُّ مِن أولِ مَن نُسِب له القولُ بالصرفةِ وإشاعتُها بين المتكلِّمين، وقد دَفَع ذلك كثيرًا من العلماءِ ـ مِن المعتزلة وغيرِهم ـ إلى التصدِّي للردِّ عليه والتصنيفِ في وجوه إعجازِ القرآنِ بعد ذلك، وكان دافعًا لتصنيفِ كُتُبٍ قيِّمة، وقديمًا قالتِ العربُ: رُبَّ ضارةٍ نافعةٌ.

ومِن تلك الكتبِ التي صُنِّفَت في إعجازِ القرآن بعدَ إثارة النَّظَّامِ لقولَتِه تلك:

- **نَظْم القرآن**؛ للجاحظ (ت٢٥٥هـ). وهو مفقود.
- **إعجاز القرآن**؛ لمحمد بن عُمَر الباهلي البصري (ت٣٠٠هـ). وهو مفقود.
- **إعجاز القرآنِ في نَظْمِه وتأليفِه**؛ لأبي عبد الله محمَّدِ بن يزيدَ الواسطيِّ (ت٣٠٦هـ). وهو مفقود.
- **نَظْم القرآن**؛ لابن الإخشيد (ت٣٢٦هـ). وهو مفقود.

○ **نَظْم القرآن؛** لأبي عليٍّ الحسنِ بن يحيى بن نصر الجُرجاني. وهذا الكتابُ مفقودٌ اليومَ، وقد انتَخَب منه مَكِّيُّ بنُ أبي طالبٍ كتابًا سماه: «انتخاب نظم القرآن للجرجاني وإصلاحُ غَلَطِه»، وهو مفقودٌ كذلك، وأكثَرُ مَن رأيتُه نَقَل مِن هذا الكتابِ: الواحديُّ (ت٤٦٨هـ) في تفسيره «البَسِيط»؛ فقد نَقَل مُعظَمَه في تفسيرِه عند حديثِه عن نَظْمِ الآيات، ويَذْكُرُه دومًا بقولِه: قال صاحبُ النَّظْم[١].

○ **بيانُ إعجازِ القرآن؛** للخَطَّابِيِّ (ت٣٨٤هـ). وهو مطبوع.

○ **النُّكَت في إعجاز القرآن؛** لعليِّ بن عيسى الرُّمَّانِيِّ (ت٣٨٦هـ). وهو مطبوع.

○ **إعجازُ القرآن؛** للباقلاني (ت٤٠٣هـ). وهو مطبوع.

وغيرُ هذه المصنَّفاتِ التي انتَفَعَ بها الناسُ كثيرًا، مع ما فيها مِن الخَلْطِ الذي لا يَخْفَى، مِن مِثل تأويلِ أهل الأهواء لصفاتِ الله وتحريفِهم لها عن وجهِها؛ اعتمادًا على نظرياتِهم البلاغيةِ ونحوِها[٢].

وقد تقدَّمَتِ الإشارةُ إلى الضَّرَرِ الذي أحدَثَه القولُ بالصَّرفةِ في انصرافِ كثيرٍ مِن العلماءِ عن الكتابةِ في بلاغة القرآنِ؛ بسببِ رُكونِهم إلى القولِ بالصَّرفةِ، ولولا ذلك الركونُ لهذا القولِ، والاطمئنانُ إليه مِن فئةٍ ليست بالقليلةِ، لكان لنا تُراثٌ أشَدُّ ثراءً وتعمُّقًا في بلاغة القرآنِ ووجوهِ إعجازه.

❊ ❊ ❊

---

(١) **انظر**: «تاريخ جُرجان» للسَّهْمِي (ص١٨٧)، و«الأنساب» للسمعاني (٢/ ٨٠)، و«اللباب» (١/ ٢٨٩)، و«المشتبه» للذهبي (١/ ٢٤٧)، و«البسيط» للواحدي (٢/ ٤٨٦ (رسالة دكتوراه للباحث محمد بن صالح الفوزان).

(٢) **انظر**: «فكرة إعجاز القرآن» لنعيم الحمصي؛ فقد حاولَ استقصاءَ المؤلَّفاتِ في إعجاز القرآن منذُ البدايةِ. «إعجاز القرآن الكريم عبر التاريخ» للدكتور عيسى بلاطه.

المَطْلَبُ الثَّانِي

أسبابُ نَشأتِها

بعدَ أنْ ثَبَتَ أنَّ إبراهيمَ بنَ سَيَّارٍ النَّظَّامَ هو مبتدِعُ هذه النظريةِ والمقولةِ في التاريخِ الإسلاميِّ، نتوقَّفُ في هذا المبحثِ مع الأسباب والعواملِ التي دفعَتْه للقولِ بهذا القولِ؛ حيثُ إنَّ الأقوالَ والنظرياتِ لا تَظهَرُ فجأةً على لسانِ صاحبِها، وإنما تكونُ نتيجةً لأسبابٍ ومؤثِّرات خارجيةٍ وداخليةٍ تَدَعُ أَثَرَها على القائلِين بها وعلى النظرياتِ نفسِها، وكذلك القولُ بالصَّرفةِ كانت له أسبابٌ عَقَدِيَّةٌ وفلسفيةٌ دفعَتْ إبراهيمَ النَّظَّامَ ومَن وافَقَه إلى القولِ به وتبَنِّيه وجهًا رئيسًا لإعجازِ القرآن الكريم.

ويمكِنُ تلمُّسُ الأسبابِ التي كانت وراء القولِ بالصَّرفةِ على النحو التالي:

أولًا: الأسبابُ العَقَدِيَّةُ:

ارتبطَتْ نشأةُ القولِ بالصرفةِ بفِرقةِ المعتزلةِ الذين سُمُّوا بذلك لاعتزالِ واصلِ بن عطاءٍ حلقةَ الحسنِ البصريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ **فقال**: اعتزَلَنا واصلٌ؛ فسُمُّوا معتزلةً لذلك[1]. ويُعَدُّ إبراهيمُ النَّظَّامُ رأسًا مِن رؤوس المعتزلةِ، له آراؤه الكلامِيَّةُ المعروفةُ عنه مع ما فيها مِن الغرابة، ومذهَبُ

(١) **ينظر**: «المعتزلة» لزهدي جار الله (ص١)، و«المعتزلة وأصولهم الخمسة» لعواد المعتق (ص١٣ ـ ١٤)، و«دراسات في الفِرَق والعقائد الإسلامية» لعرفان عبد الحميد (ص١٠٤) وما بعدها، و«التنبيه والرد على أهل الأهواء والبِدَع» لأبي الحُسَيْن الملطي (ص٤٩).

الاعتزالِ الذي كان يعتنِقُه النَّظَّامُ ويدافِعُ عنه مؤَثِّرٌ في اختيارِه للقولِ بالصَّرفة.

وللمعتزلةِ أصولٌ خمسةٌ تَدُورُ حولَها عقائدُهم، وهم يُوَالُون عليها ويُعادُون، ويَرُدُّون الفَرْعَ الذي يختلِفُون فيه بها، ولا يكون الشخصُ معتزليًّا حتى يؤمِنَ بها مجتمِعةً، **وهي**: التوحيدُ، والعدلُ، والوعدُ والوَعِيد، والمنزِلةُ بين المنزِلَتَيْن، والأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكَر[1]. **يقولُ الخَيَّاطُ المعتزليُّ**: «وليس يستحِقُّ أحدٌ... اسمَ الاعتزالِ حتى يَجمَعَ القولَ بالأصولِ الخمسةِ: التوحيدِ، العدلِ، الوعدِ والوعيدِ، المنزلةِ بين المنزلتَيْنِ، الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المُنْكَر»[2].

ومذهبُ المعتزلةِ قائمٌ على ردودِ الأفعال، وهو أمرٌ يلحَظُه المدَقِّقُ في أصولِهم الخمسةِ التي بَنَوْا عليها مذهَبَهم، فكُلُّ أصلٍ مِن هذه الأصولِ نَشَأَ كرَدَّةِ فعلٍ مِن فرقةٍ مِن الفِرَقِ التي يخالِفُونها، وقد أدخَلُوا تحتَ كلِّ أصلٍ مِن هذه الأصولِ بدعًا كثيرةً لتناقُضِ هذه الأصول واضطرابِها، واعتمادِهم المطلَقِ على العقلِ وتقديمِه على النصِّ الشرعيِّ، حتى سمَّاهم أهلُ السُّنّة بأهلِ الأهواءِ؛ لاضطرابِ أصولِهم وتناقُضِها[3].

❁ تقديمُ العقلِ على النقلِ عند المعتزلةِ، وأَثَرُه في القولِ بالصَّرفةِ:

مِن أبرزِ سمات منهجِ المعتزلة: تقديمُهم للعقلِ على النصوص الشرعيةِ، وذلك المنهجُ مِن آثارِ كثرةِ مجادلَتِهم لغير المسلِمِين، **ومِن آثار تعظيمِ المعتزلةِ لأمرِ العقلِ أمرانِ:**

---

(١) **انظر**: «شرح الأصول الخمسة للمعتزلة» لعبد الجبار الهمذاني؛ فكلُّه شرحٌ لهذه الأصول والمقصودِ بها عند المعتزلة.

(٢) «الانتصار» لأبي الحسين الخياط (ص٥١)، و«العَلَم الشامخ، في تفضيلِ العِلم على الآباءِ والمشايخ» للمقبلي (ص١٧٧).

(٣) **انظر**: «شرح الأصول الخمسة للمعتزلة» لعبد الجَبَّار الهمذاني (ص٤٣).

الأَوَّلُ: قولُهم بالتحسينِ والتقبيحِ العقليِّ:

ومعنى ذلك: أنَّ العقلَ قادرٌ بمفردِه على التحسينِ والتقبيحِ قبلَ ورودِ الشرعِ[(١)]. وقد ذهَبَ بعضُ الباحثِين إلى أنَّ قولَ النَّظَّامِ بالصَّرفةِ متفَرِّعٌ عن مذهبِ المعتزلةِ في التحسينِ والتقبيحِ العقلِيَّيْنِ، **فقال**: «وقولُ النَّظَّامِ بالصَّرفةِ يرجِعُ إلى قاعدةِ الحُسْنِ والقُبحِ العقليَّيْنِ عندَ المعتزلةِ، وملخَّصُها: أنَّ كلَّ ما رآه العقلُ حسنًا، فهو عندَ الله حسَنٌ ومطلوبُ الفِعل، وكلَّ ما رآه العقلُ قبيحًا فهو عندَ الله قبيحٌ ومطلوبُ التَّرْك. ومِن وِجهةِ نظرِ النَّظَّامِ: العقلُ لا يُحِيلُ على العَرَبِ ـ وهُم أهلُ الفصاحةِ والبلاغةِ والبيانِ ـ أن يَأْتُوا بمِثلِ القرآن لولا أنَّ اللهَ صَرَفَ هِمَمَهم. فجَعَل النَّظَّامُ ما رآه العقلُ حَكَمًا في هذه المسألة، وهو الفَصْلُ فيها»[(٢)]، وهذا ظاهرٌ للمتأَمِّلِ في تقديمِهم للعقلِ على النصِّ الشرعيِّ؛ حيثُ إنَّ العقلَ ـ عندهم ـ لا يحيلُ قدرةَ العربِ على الإتيانِ بمثل القرآن في فصاحةِ مفرداتِه وبلاغةِ تركيبِه، ومِن ثَمَّ فإنَّ المانعَ هو صرفُ الله لهم عن هذه المعارضة.

الثاني: تعظيمُ أمرِ المصلحة:

المصلحةُ هي المقصدُ الذي يدرِكُه العقلُ بعد التعليل، وهي خلاصةُ معاني الألفاظ، وقد عظَّمَ المعتزلةُ أمرَ المصلحةِ واعتبَرُوها مِن أصول مذهَبِهم، **حتى قال الخَيَّاطُ عن المصلحةِ**: «وكلُّ مَنِ انتَحَلَ

---

(١) **انظر**: «موقف المتكلِّمِين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنَّة» لسليمان الغُصْن (١/ ٢٩٥)، و«التحسين والتقبيح وجذوره في ضوء عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة» للدكتور عليّ الزَّهْراني، و«الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى» لمحمد ربيع مدخلي (ص٨٢).

(٢) «الإعجاز البياني للقرآن الكريم: أركانه ومظاهره» للدكتور حسين مطاوع الترتوري، مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٣ (ص٣٩١).

العدلَ ـ أي: الاعتزالَ ـ يقولُ بها ويعتقِدُها»[(١)].

وهذا التعظيمُ للمصلحةِ يؤدِّي في النهاية إلى اعتبارِ خُلاصةِ النُّصوص ومعانِيها دونَ الالتفاتِ إلى نَظْمِها وأسلوبِها، والذي يعتقِدُ هذا المعتَقَدَ، ويتبعُ هذا المنهجَ في التعامُلِ مع الوَحْيِ، فإنه سوف يغلِّبُ جانبَ المعاني على جانبِ التركيبِ والمبنَى، وهذه النتيجةُ هي معنى القولِ بالصَّرفةِ التي ذهب إليها النَّظَّام، حيثُ إنها تنكِرُ أن يكونَ الأسلوبُ والنظمُ معجزًا، وتُثْبِتُ الإعجازَ للمعنى دون اللفظِ والأُسلوبِ، وهذه صِلَةٌ واضحةٌ بين تعظيمِ المعتزلةِ للمصلحة واختيارِهم للقولِ بالصَّرْفةِ.

*** عَلاقةُ أصلِ (التوحيد) عند المعتزلةِ بالصَّرفةِ:**

التوحيدُ عند المعتزلةِ له مفهومٌ خاصٌّ يدفَعُهم للتنزيهِ المطلَقِ لله ﷻ، حتى بلَغُوا في التنزيهِ مَبلغًا مخالِفًا للحقِّ؛ فرارًا ـ على حَدِّ زَعْمِهم ـ مِن التشبيهِ له بخَلْقِه عندَما تُثبَتُ له الصِّفاتُ؛ ولذلك لم يُثْبِتوا لله شيئًا مِن الصفاتِ التي أثبَتَها لنفسِه أو أثبَتَها له رسولُه ﷺ. ومِن البِدَعِ التي أدخَلَها المعتزلةُ تحت الأصلِ الأوَّلِ ـ وهو (التوحيد) ـ: نَفْيُ الصِّفاتِ الذاتيةِ، وتأويلُ الصفاتِ الخَبَرية، والقولُ بخَلْقِ القرآن، ونَفْيُ الرؤيةِ، وغيرُها مِن البِدَع[(٢)].

*** بِدعةُ القولِ بخَلْقِ القرآن:**

اضطَرَّهُم إنكارُ الصفاتِ الذاتيةِ إلى القول بخَلْقِ القرآن والإصرارِ عليه، وإلزامِ المخالِفين ـ وقتَ دولةِ الاعتزالِ ـ بالقولِ به، وقد قادَهم ذلك إلى إنكارِ أنْ يكونَ اللهُ قد تكلَّمَ بالقرآنِ حقيقةً، ويُنَزِّهُونه ـ بناءً على

---

(١) «الانتصار» لأبي الحسين الخياط (ص٤٣).

(٢) **انظر**: «تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة» لعبد اللطيف الحفظي (ص٢٧ ـ ٦٢)، و«المعتزلة وأصولهم الخمسة» لعواد المعتق (ص٨١).

مبدأِ التوحيد عندَهم ـ عن الألفاظِ والحروف، فيَنْسُبون القرآنَ إلى غيرِه، ويقولونَ: إنَّه مخلوقٌ في محلٍّ قائمٍ بذلك المحلِّ، وليس قائمًا بالله ذاتِه.

ولذلك ذهَبَ النَّظَّامُ إلى أنَّ القرآنَ يستحيلُ أن يكونَ في مكانَيْنِ في حالةٍ واحدةٍ، فالذي نقرَؤُه هو حكايةٌ عن المكتوبِ الأوَّلِ في اللَّوْحِ المحفوظ، أما ما نقرؤه فهو خَلْقُنا وفِعْلُنا[١]، وهذا أمرٌ مردودٌ عندَ أهلِ السُّنَّة، **يقولُ ابنُ تَيْمِيَّةَ**: «إذا خَلَقَ اللهُ صِفةً مِن الصفاتِ ـ كالكلامِ مثلًا ـ في محلٍّ، كانتِ الصِّفَةُ لذلك المحلِّ ولم تكن صِفَةً لربِّ العالَمِين، فإذا خَلَقَ طَعْمًا أو لَوْنًا في محلٍّ؛ كان ذلك المحلُّ هو المتحَرِّكَ المتلَوِّنَ به»[٢].

ومعنى قولِ المعتزلةِ هذا: أنَّ القرآنَ يتغيَّرُ بانتقالِه مِن اللَّوْحِ المحفوظِ إلى الرسول ﷺ، ويلزمُ منه فِقْدانُ صفةِ الإعجاز في الألفاظِ والأسلوب؛ لأنها حكايةٌ وترجمةٌ لتلك المعاني، ويضطرِبُ المعتزلةُ فيَنْسُبُون ألفاظَ القرآن وأسلوبَه وبلاغتَه ـ إن كانت ـ إلى الواسطةِ، وهي اللوحُ المحفوظُ، أو جبريلُ ﵇، أو محمَّدٌ ﷺ، وحَسْبُك بهذا ضَلَالًا وفَسادًا لهذا المذهب؛ حتى إنكَ لتجِدُ إشاراتٍ خَفِيَّةً إلى هذه الحقيقةِ في كتبِ المعتزلةِ؛ لخوفِهم مِن التصريحِ بها والمجاهَرَة. **يقولُ القاضي عبدُ الجَبَّار في أحدِ مواضعِ مجادَلَتِه**: «مِن أينَ لك أولًا أنَّ هذا كلامُ الله تعالى دونَ أن يكونَ كلامَ محمَّدٍ أو كلامَ غيرِه»[٣].

وبناءً على هذا القولِ بخَلْقِ القرآن؛ فقد ساوَى المعتزِلةُ بين القرآنِ والحديثِ القُدُسِيِّ الذي معناهُ مِن الله ولفظُه مِن النبيِّ ﷺ، وكذلك كلامُ النبيِّ ﷺ نفسِه، كما ساوى المعتزلةُ بينه وبين الكتبِ السماويةِ السابقةِ

---

(١) **انظر**: «المِلَل والنِّحَل» للشهرستاني (ص٥٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٠).
(٣) «المغني» (٧/ ٧٢).

لكونِ معانيها مِن الله قَطْعًا قبلَ التحريفِ. وهم بهذا يعتَبِرون بلاغةَ القرآن وفصاحتَه غيرَ معجزةٍ؛ لكونِها غيرَ صادرةٍ مِن الله، بخلافِ المعاني التي وَقَع بها الإعجازُ، **وهذا هو معنَى القولِ بالصَّرفةِ ولُبُّه الذي ذهَبَ إليه النَّظَّامُ خصوصًا**. وأما الذين جمَعُوا بين القولِ بالصَّرفةِ والإعجازِ البلاغيِّ فهم متناقِضُون؛ حيثُ ينكِرُون هذه النتيجةَ مع تسليمِهم بالمقدِّمات.

ولذلك قال ابنُ كثيرٍ: «وأمَّا مَن زَعَم مِن المتكلِّمِين أنَّ الإعجازَ إنما هو مِن صرفِ دواعي الكَفَرة عن معارضتِه مع إمكانِ ذلك، أو هو سَلْبُ قُدَرِهم على ذلك، فقَوْلٌ باطلٌ، وهو مُفرَّعٌ على اعتقادِهم أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، خلَقَه اللهُ في بعضِ الأجرام، ولا فَرْقَ عندَهم بين مخلوقٍ ومخلوقٍ، وقولُهم هذا كفرٌ وباطلٌ، وليس بمطابِقٍ لِمَا في نفسِ الأمر، بلِ القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ، تكلَّمَ به كما شاءَ، تعالى ـ وتقدَّسَ وتنَزَّهَ ـ عما يقولون علوًّا كبيرًا»[(١)].

وقد نُقِل عن الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللهُ **أنَّه كان يُكَفِّرُ مَن يقولُ**: «إنَّ القرآنَ مقدورٌ على مثلِه ولكنَّ اللهَ تعالى مَنَع من قُدْرَتِهم»؛ بل هو معجِزٌ في نَفْسِه، والعجزُ قد شَمِلَ الخَلْقَ[(٢)].

ولا غَرابةَ في ذلك؛ فإنَّ للمعتَقَدِ أثرًا في الأقوالِ التي تقولُ بها بعضُ الفِرَقِ أو بعضُ أفرادِها، وإنَّ للاعتقاداتِ التي كان يعتَقِدُها المعتزلةُ وغيرُهم أثرًا في نظرياتِهم التي قالوا بها في إعجازِ القرآن[(٣)]، وهذه المعتقداتُ كانت سببًا للانحرافِ الذي وقَعُوا فيه في بيان إعجازِ القرآنِ الكريم.

(١) «البداية والنهاية» (٨/ ٥٤٧)، و«التحرير والتنوير» لابن عاشور (١/ ١٠٣).

(٢) **انظر**: «اعتقاد الإمام المنبل، أبي عبد الله أحمد بن حنبل» لعبد الواحد التميمي (ت٤١٠هـ) (ص٦٣). وقد شكَّكَ بعضُ الباحثِين في صحَّةِ هذا الكتاب.

(٣) **انظر**: «فتاوى ابن تيمية» (٢/ ١٦٢) وما بعدها.

ثانيًا: ثقافةُ إبراهيمَ النَّظَّامِ:

الذين ترجَمُوا للنَّظَّامِ ذَكَرُوا أنه كان واسِعَ الثقافة والاطِّلاع، حادَّ الذَّكاءِ، سريعَ البديهة. وقد كانت له مشاركةٌ في عددٍ مِن علوم عصرِه التي تَرَكَت أثَرَها واضحًا في منهجِه العلميِّ واختياراتِه التي حُفِظتْ عنه. ومهما يكنْ ما وُصِفَ به مِن الذكاءِ فإنَّه لم يستَطِع الفَكَاكَ مِن تأثيرِ هذه الثقافةِ التي سادت في عصرِه. وقد كان عصرُ النَّظَّامِ عصرَ ازدهارِ العلوم على اختلافِها، وقد عاصَرَ نَفَرًا مِن أكابرِ علماء الإسلامِ؛ كالشافعيِّ وأحمدَ بنِ حَنْبَلٍ ومُسلمٍ والبُخاريِّ وغيرِهم ممن في طبقَتِهم مِن أهل العلمِ بالشرعِ واللُّغَة. كما ازدهرَت علومُ اليُونانِ بسبب ازدهارِ الترجمةِ في زمنِ النَّظَّامِ.

وقد كان النَّظَّامُ مُولَعًا بعلمِ الفلسفة حتى عُرِف به، ووُصِفَ بأنه مِن الفلاسفةِ كشيخِهِ أبي الهُذَيْلِ العَلَّافِ[1]. وقد كانتِ الفلسفةُ مِن أدوات الدفاعِ عن الإسلامِ ضدَّ مطاعِنِ أعدائِه في زمنِ النَّظَّامِ؛ ولذلك حَرَص على إتقانِها والتعمُّقِ فيها، وقد تأثَّرَ بآراء أرسطو الفلسفيةِ؛ ولذلك وَصَفه الشهرستانيُّ بأنه كان أكثَرَ مَيْلًا للفلاسفةِ الطبيعِيِّينَ دون غيرِهم[2]. وقد اشتَهَر عن النَّظَّامِ قولُه بالطَّفْرَةِ كمذهبٍ فلسفيٍّ عِيبَ على النَّظَّامِ وذمَّه العلماءُ بسببِه، وقد دافَعَ عنه بعضُ الباحثِين بأنه لم يَقُل بالطَّفرةِ إلا بسببِ احتدامِ الجدَلِ، ولم يكن مذهبًا أدَّى إليه النظَرُ المتأنِّي من النَّظَّامِ[3].

واشتغالُ النَّظَّامِ بالفلسفةِ دفَعَه للدورانِ حول المعاني وتقديمِها على التراكيبِ اللفظية، حيثُ إنَّ هذا هو شأنُ الفلسفةِ، وهذا هو مؤدَّى القولِ

---

(١) **انظر**: «تاريخ الفكر العربي» لعُمر فَرُّوخ (ص٢٩٤).
(٢) **انظر**: «المِلَل والنِّحَل» (ص٤٢).
(٣) **انظر**: «إبراهيم بن سيار النظام» لمحمد عبد الهادي أبو ريدة (ص٨٦).

بالصَّرفةِ الذي قال به النَّظَّامُ، بل إنَّ الفلسفةَ والعنايةَ بها قد طَغَت في عصرِ النَّظَّامِ حتى على شِعرِ الشُّعراءِ الكِبارِ مثلِ أبي تَمَّامٍ[١].

ومِن العلوم التي عُنِي بها النَّظَّامُ وكانت ذاتَ أَثَرٍ في اختيارِه للقولِ بالصَّرفة: العلومُ التجريبيةُ، فقد ذَكَر الجاحظُ عن النَّظَّامِ أنه كان يُجْرِي بعضَ التجارِبِ على الحيوانات[٢]، وهذه العنايةُ بالعلم التجريبيِّ تتَّجِه غالبًا إلى اعتبارِ المضامينِ أكثَرَ مِن اعتبارِها للتركيبِ، وقد يكونُ هذا أصلًا للعنايةِ بالتفسير العلميِّ والإعجاز العلميِّ الذي اتَّجَه له كثيرٌ مِن الباحِثِين اليومَ، حيثُ إنه يَعتبِرُ المعنى القرآنيَّ أكثرَ مِن اعتبارِه للَفْظِه وتركيبِه وإن كان لا يُغْفِلُه كما كان يفعَلُ النظامُ.

ومن العلومِ التي شارك النَّظَّامُ فيها: علمُ الحديثِ؛ الذي ازدَهَر في زمانِه، حيث عاصَرَ البخاريَّ ومسلمًا وغيرَهما مِن أئمَّةِ الحديث، ولكنَّه كان يقدِّمُ العقلَ ويجعَلُه حاكمًا على النصوصِ الصحيحةِ، فيردُّ الأحاديثَ الصحيحةَ لمخالَفَتِها للعقلِ كما يقولُ. كما ردَّ حديثَ الهِرَّةِ وأنها مِن الطَّوَّافاتِ[٣]؛ ولذلك كان يتَهَكَّمُ بأهل الحديثِ ويتَّهِمُهم بالجُمُودِ ومخالَفةِ العقلِ.

ومِن العلماءِ الذين كان ينتَقِدُهم: المفَسِّرُون للقرآن، حيثُ كان يشكِّكُ في فَهمِ كثيرٍ منهم للقرآن، ويتَّهِمُهم بالسطحيةِ في فهم القرآنِ، ويَدْعُو للاستغناءِ عنهم وعن كُتُبِهم في التفسير! وهذا كلُّه لغَلَبَةِ علم الكلام عليه وجَهْلِه بالتفسير[٤]؛ **يقولُ النَّظَّامُ**: «لا تَسْتَرْسِلُوا إلى كثيرٍ مِن المفسِّرِين وإنْ نَصَبُوا أنفُسَهم للعامةِ، وأجابُوا عن كلِّ مسألةٍ؛ فإنَّ كثيرًا

(١) **انظر**: «الموازنة بين الطائيين» للآمدي (١/ ٣٨).
(٢) **انظر**: «الحيوان» للجاحظ (٢/ ١٢٠).
(٣) **انظر**: «الحيوان» للجاحظ (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤).
(٤) **انظر**: «الحيوان» للجاحظ (٣/ ٨٣).

منهم يقولُ بغيرِ روايةٍ وعلى غير أساسٍ، وكلما كان المفسِّرُ أغرَبَ كان أحبَّ إليهم؛ فكيفَ أَثِقُ بتفسيرِهم؟»[(١)].

وهذا النقدُ اللاذعُ الذي يوجِّهُه النظامُ للمفسِّرين؛ لغلبةِ الجانب العقليِّ عندَه، ولجهلِه بالتفسيرِ الصحيحِ، واكتفائِه ببعضِ الأقوال الغريبةِ التي رَدَّها المفسِّرُون أنفُسُهم. وقد سار على منهَجِه كثيرٌ من المتأخِّرين الذين يكتَفُون بفَهْمِهِمُ القاصِرِ للقرآن دونَ مراجعةِ أقوالِ السلفِ من الصحابةِ والتابِعِين وأتباعِهم وأئمةِ التفسير، فوقَعُوا في مزالِقَ خطيرةٍ[(٢)].

ومِن العلومِ التي بدأت تزدَهِرُ في زمن النَّظَّامِ: علمُ البلاغةِ بفُروعِه؛ ولذلك ذهَبَ بعضُ الباحِثِين إلى أنَّ الصَّرفةَ عند المعتزلةِ هي مرحلةٌ تاريخيةٌ مِن مراحلِ فهمِ إعجازِ القرآن الكريم، ثم تَطَوَّرَ فهمُهم للإعجازِ إلى مرحلةٍ أُخرى، فذَهَبَ إلى أنَّ القولَ بالصَّرفةِ ـ وجهًا للإعجاز ـ يُعَدُّ أصلًا لنظريةِ النَّظْمِ التي طوَّرَها فيما بعدُ عبدُ القاهِر الجُرْجانيُّ (ت٤٧١هـ)، وأنَّ أوائلَ المعتزلةِ كانوا يذهَبُون إلى القولِ بالصَّرفةِ لنَقْصِ آلَتِهم العلميةِ في البيان والبلاغةِ، وهم الطبقةُ السادسةُ فما قَبْلَها، **ومِن هذه الطبقةِ**: أبو الهُذَيْلِ العَلَّافُ، وإبراهيمُ النَّظَّامُ، وبِشْرُ بنُ المُعْتَمِرِ، ومَعْمَرٌ السُّلَمِيُّ، وأبو بكرٍ الأَصَمُّ[(٣)]. وبعدَ أن اكتملَت آلَتُهم العلميةُ قالوا بأنَّ الإعجازَ يكمُنُ في النَّظمِ.

قال هذا الباحثُ: «لذلك؛ فإن التفسيرَ بالصَّرفةِ ـ قبلَ التمكُّنِ مِن مِفتاحِ العلومِ في علومِه: الصَّرْف والنَّحْو، والمعاني والبَيَان والبَدِيع،

(١) **انظر**: «منهج المدرسة العقلية في التفسير» للدكتور فهد بن عبد الرحمٰن الرُّومي؛ فقد خصَّصَه لدراسةِ هذا الأمر.
(٢) «الحيوان» للجاحظ (٢/ ٨٣).
(٣) **انظر**: «طبقات المعتزلة» لابن المرتضى (ص٤٤) وما بعدها.

والعَرُوض، وأصول الاستدلال ـ هو التفسيرُ الصحيحُ للإعجازِ»، **ثم يواصِلُ قائلًا**: «وإذِ اكتمَلَ مفتاحُ العلومِ في نهايةِ القرن الرابع الهجريِّ، تطوَّرَت مقولةُ الصَّرفة تطوُّرًا طبيعيًّا نحو نظريةِ النَّظْمِ على يدِ المعتزلةِ؛ ليأخُذَها عبدُ القاهر الجُرجانيُّ ويَضَعَها في كتابِه «دلائل الإعجاز»»[(١)].

وهذا القولُ لا يُسلَّمُ له؛ لأنَّ بعضَ القائلِين بالصَّرفةِ ممن دافَعَ عنها وشَرَحَها يقولونَ بأنَّ نظمَ القرآنِ يُعَدُّ معجِزًا، وأنَّ الصَّرفةَ هي الوجهُ الأقوى في الإعجازِ؛ بالرّغمِ مِن معرفَتِهم واكتمالِ آلَتِهم العلميةِ في البلاغةِ والبيان. ولوِ اطَّلَعَ القائلُ بهذا القولِ على كتابِ «الصَّرفة» للشريفِ المرتضى (ت٤٣٦هـ) لَعَرَفَ أنه على معرفةٍ بتلك العلومِ ولكنَّه يرى الصَّرفةَ أقوى دلالةً على الإعجازِ مِن النظم. كما أنَّ الجاحظَ ـ وهو مِن القائلين بالصَّرفةِ ـ يُثْبِتُ الإعجازَ بالنظم، ولكنَّه يرى الصَّرفةَ وجهًا ثانويًّا للإعجازِ؛ قطعًا للشَّغب.

ولعلَّ الدافعَ للباحثِ إلى هذا القولِ: هو قناعتُه بنظريةِ النَّظْم، وحِرْصُه على نسبةِ هذه النظرية للمعتزلةِ، وأنَّهم هُمُ الذين مهدُوا الطريقَ للجرجانيِّ بعد ذلك لبيانِها وإيضاحِها، ثم إنَّ القولَ بالنظمِ ـ وجهًا للإعجاز ـ فيه خلافٌ في تفاصيلِه؛ ولذلك فإنَّ معنى النظمِ الذي ذهَبَ إليه القاضي عبدُ الجَبَّار المعتزليُّ (ت٤١٥هـ)، يخالِفُ معنى النظمِ الذي ذهب إليه عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ، بل إنَّ عبدَ القاهرِ الجرجانيَّ (ت٤٧١هـ) جعَلَ معظمَ كتابِه «دلائل الإعجاز» للردِّ على القاضي عبدِ الجبارِ ورأيِه في النَّظْم[(٢)]. كلُّ هذه العلومِ التي تأَثَّرَ بها النَّظَّامُ بدرجاتٍ متفاوتةٍ ـ ولا سيما الفلسفةُ ـ دفعَتْه لاختيارِ القولِ بالصرفةِ وجهًا لإعجازِ القرآن.

(١) «قراءة في إعجاز القرآن» لأمين نايف ذياب (ص١٧).

(٢) **انظر**: «مداخل إعجاز القرآن» لمحمود شاكر (ص٨٩).

ثالثًا: الأفكارُ والمذاهبُ المخالِفة:

مِن عواملِ قولِ النَّظَّام بالصَّرفةِ: ما مَاجَ به عصرُه من المذاهبِ والمِلَلِ والنِّحَل، سواءٌ التي تنتَمِي للإسلام أو التي تُعادِيه. وقد كان النظَّامُ مِن الذين شارَكُوا مشارَكةً فاعلةً في الجدَلِ مع غير المسلِمِين في زمنِه، وقد كانت كثيرٌ مِن آرائِه وأفكارِه ردًّا لشبهاتِ ومَطاعِنِ الطاعنِين في الإسلام؛ ولذلك كانت تَظهرُ آثارُ الاستعجالِ في أفكارِه ومقولاتِه، بحيثُ إنَّه لو راجَعَها لرجَعَ عنها. وقد وَصَفَه صاحبُه الجاحظُ بأنه كان يَنساقُ مع الخواطِرِ ويَبني عليها أقوالَه.

وقد اتُّهِمَ النَّظَّامُ بأَنَّه يَنتحِلُ مذهبَ الشُّعوبِيَّةِ التي تَنفِي عن العربِ كُلَّ فضيلةٍ؛ إذ إنَّ النَّظَّامَ مِن الموالي وليس مِن العربِ الصُّرحاء، وبما أنَّ مما يَفخَرُ به العربُ أَنَّ القرآنَ نَزَل بلسانِهم الذي يُعتبَرُ أفصحَ وأبلَغَ الألسِنةِ، فإِنَّ سَلْبَه لهذه الفضيلةِ يُعَدُّ انتصارًا عليهم، فجَعَلهم في ذلك على قَدَمِ المساواةِ مع غيرِهم؛ وذلك بإنكارِ الإعجازِ البلاغيِّ للقرآنِ، وجَعْلِ الإعجازِ لمضمونِه ومعناهُ، وصرفِ العربِ عن معارضتِه؛ الذي هو القولُ بالصَّرفة.

وقد نَشِط بعضُ اليَهُود والنَّصارى في زمنِ النَّظَّام في نشرِ الشُّبُهات والأُغْلُوطات في صفوفِ عامَّةِ المسلِمِين، فقد كانُوا يتقَصَّدُون ضعفاءَ المسلِمِين ويُلْقُون عليهم الشُّبهاتِ؛ **يقولُ الجاحظُ عن متكلِّمِي النَّصارى**: إنَّهم كانُوا «يتبعونَ المتناقِضَ مِن أحاديثِنا، والضعيفَ بالإسنادِ مِن روايتِنا، والمتشابهَ مِن آي كتابِنا، ثم يَخْلُون بضُعفائِنا، ويسأَلُون عنها عَوَامَّنا، مع ما قد يعلَمُون من مسائلِ المُلْحِدِين والزَّنادِقةِ والمَلَاعِينِ، وحتى مع ذلك ربَّما تجرَّؤُوا على علمائِنا وأهل الأقدارِ منا، ويشغبونَ على القَوِيِّ ويَلْبِسُون على الضَّعيف، وبعدُ: فلَوْلَا متكَلِّمُو النصارى

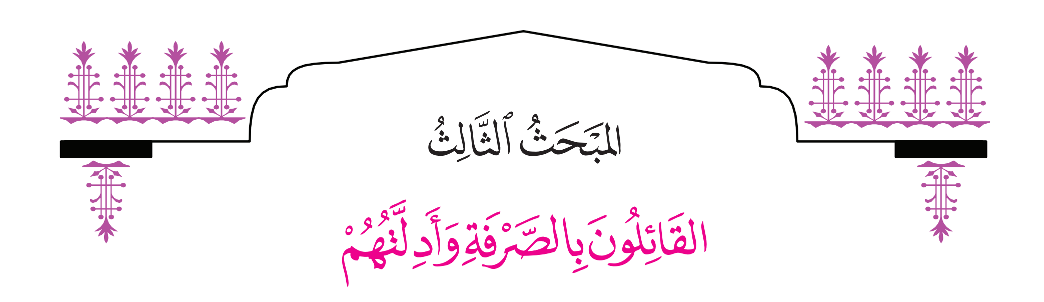
وأَطِبَّاؤُهم ومُنَجِّمُوهم ما صار إلى أغنيائِنا وظُرفائِنا ومُجَّانِنا شيءٌ من كُتُب المَانَوِيَّةِ والديصانية والمرقيونية، ولَمَا عَرَفوا غيرَ كتابِ الله تعالى وسُنَّةِ نبيِّه ﷺ، ولكانت تلك الكتبُ مَسْتُورةً عندَ أهلِها»[(١)].

وقد كان النَّظَّامُ يناضِلُ ويجادِلُ اليهودَ والنصارى ويَرُدُّ على شبهاتِهم، وربَّما قادَه ذلك إلى الشَّطَطِ والخَطَأ في الرأيِ؛ وهو لا يلتَفِتُ ـ في حَوْمَةِ المجادَلةِ ـ إلا إلى كَسْرِهم ورَدِّهم، دُونَ تأمُّلٍ في بعضِ الأقوال التي يقولُ بها وإلى لوازِمِها التي تؤدِّي إلى فسادِ قولِه وإبطالِه في أحيانٍ كثيرةٍ. ومثلُ ذلك: مجادلَتُه للديصانيةِ والخوارجِ والشِّيعةِ والمُرْجِئَةِ وغيرِها مِن الفِرَق، وقد تَرَكَتْ هذه المجادلاتُ والصِّراعاتُ الفكريةُ أَثَرَها في مذهَبِ النَّظَّامِ، ودفَعَتْه للقولِ بالصَّرفةِ؛ طلبًا لكَسْرِهم ورَدِّ طُعونِهم وشبهاتِهم حولَ إعجاز القرآن وبلاغتِه.

كلُّ ما تقدَّمَ محاولةٌ لمعرفةِ الأسبابِ التي دَفَعَت إبراهيمَ بنَ سَيَّارٍ النَّظَّامَ للقولِ بالصَّرفة والمنافحةِ عن رأيِه فيها، وأمَّا غيرُه ممن قال بالصَّرفةِ ـ سواءٌ وافَقَه في تفاصيلِ قولِه؛ كما فَعَل الشريفُ المرتضى وابنُ سِنانٍ الخفاجيُّ وغيرُهما، أو خالَفَه كالجاحظِ وغيرِه ممن يُقِرُّون بالإعجازِ البلاغيِّ للقرآن ـ فإنَّه لا يَخْلُو مِن مؤثِّرٍ مِن هذه المؤثِّرات التي ذكرت عن النَّظَّام.



(١) «رسائل الجاحظ» (ص١٧٤).



المَبحَثُ الثَّالِثُ

القَائِلُونَ بِالصَّرْفَةِ وَأَدِلَّتُهُمْ

نُسِبَ القولُ بالصَّرفةِ إلى عددٍ مِن المتقدِّمِين، فقد نُسِب لواصلِ بنِ عطاءٍ المعتزليِّ، ونُسِبَ لإبراهيمَ بنِ سيارٍ النظامِ المعتزليِّ، ولعَبَّاد بنِ سُليمانَ، ولهِشامٍ الفوطيِّ، وللشريفِ المرتَضَى، ولأبي إسحاقَ الأسفراييني، ولابنِ حزمٍ الظاهريِّ، ولابنِ سنانٍ الخفاجيِّ، ولأبي المعالي الجُوَيْنِيِّ، وللرازيِّ المفَسِّرِ، ولغيرِهم.

فأمَّا نِسبَتُه لواصلِ بن عطاءٍ، فلم أَجِدْ مَن أثبَتَ له هذا القولَ مِن المتقدِّمِين بطريقٍ صحيحٍ، وليس إلا لكونِه رأسَ المعتزلةِ، فظَنَّ بعضُ الباحِثِين أنَّ المعتزلةَ جميعًا يقولون بالصَّرفةِ؛ فنَسَبَه له دونَ تثبُّتٍ.

وأما نِسبتُه لابنِ حَزْمٍ، فهو المفهومُ مِن كلامِه، **حيثُ قال**: «وقد ظَنَّ قومٌ أنَّ عَجْزَ العربِ ومَنْ تَلَاهُم مِن سائر البُلَغاء عن معارضةِ القرآن إنَّما هو لكونِ القرآنِ في أعلى طبقاتِ البلاغة.

قال أبو محمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وهذا خطأٌ شديدٌ، ولو كان ذلك ـ وقد أَبَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أن يكون ـ لَمَا كان حينئذٍ معجزةً؛ لأنَّ هذه صفةُ كلِّ باسقٍ في طبقتِه، والشيءُ الذي هو كذلك وإن كان قد سَبَقَ في وقتٍ مَّا فلا يُؤمَنُ أن يأتيَ في غدٍ ما يُقارِبُه بل ما يَفُوقُه، ولكنَّ الإعجازَ في ذلك إنَّما هو أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حالَ بينَ العبادِ وبين أن يأتُوا بمِثلِهِ، ورَفَعَ عنهم القُوَّةَ في ذلك جُملةً. وهذا مِثلُ لو قال قائلٌ: إني أَمْشِي اليومَ في هذه الطريقِ ثُمَّ لا يُمْكِنُ أحدًا بعدي أن يَمْشِيَ فيها، وهو ليس بأقوى مِنْ

سائرِ الناسِ، وأَمَّا لو كان العجزُ عن المشيِ لصعوبةِ الطريقِ وقوةِ هذا الماشي لَمَا كانت آيةً ولا مُعْجِزةً، وقد بَيَّنَّا في غيرِ هذا المكانِ أَنَّ القرآنَ ليس مِن نوعِ بلاغةِ الناس؛ لأنَّ فيه الأقسامَ التي في أوائل السُّوَرِ، والحروفَ المقطَّعةَ التي لا يَعرِفُ أحدٌ مَعناها، وليس هذا مِن نوعِ بلاغةِ الناسِ المعهودةِ، وقد رُوينا عن أُنَيْسٍ أخي أبي ذَرٍّ الغِفَارِيِّ ﭬ؛ أَنَّه سَمِعَ القرآنَ، فقال: لقد وَضَعْتُ هذا الكلامَ على أَلْسِنةِ البُلغاءِ وأَلسنةِ الشُّعراءِ، فلم أَجِدْهُ يوافِقُ ذلك، أو كلامًا هذا معناهُ؛ فصحَّ بهذا ما قُلناه مِن أَنَّ القرآنَ خارجٌ عن نوعِ بلاغةِ المَخْلُوقِين، وأَنَّه على رتبةٍ قد مَنَعَ الله تعالى جميعَ الخَلْقِ عن أن يَأْتُوا بمثلِهِ، ولنا في هذا رسالةٌ مُستقصاةٌ كَتَبْنا بها إلى أبي عامرٍ أحمدَ بنِ عبدِ المَلِك ابنِ شُهَيْدٍ، وسنَذْكُرُ منها هنا ـ إنْ شاء اللهُ تعالى ـ ما فيه كفايةٌ في كلامِنا مع المعتزلةِ والأشعريةِ في خَلْقِ القرآن مِن ديوانِنا هذا، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العليِّ العَظِيم»[(١)].

وهو واضحُ الدلالةِ على رأيِه في القولِ بالصَّرْفَة وجهًا لإعجاز القرآنِ، غيرَ أَنَّه لا يَدَّعِي قُدرةَ البَشَرِ على معارضتِه لو لم يُصْرَفُوا، وإنما هو يُقِرُّ بأن القرآنَ معجِزٌ بنظمٍ وبلاغةٍ خارجةٍ عن قُدرةِ البَشَرِ، دون بيانٍ للعلةِ التي مِن أَجْلِها عَجَزُوا سوى أَنَّهم صُرِفوا عن ذلك، وأَنَّ بلاغةَ القرآن ليست مِن جِنسِ بلاغةِ البَشَرِ حتى يمكِنَ الموازنةُ والمفاضلةُ بينهما. وهذا مُنسجِمٌ مع مذهبِ ابنِ حزمٍ الظاهريِّ الذي يَكرَهُ تعليلَ شيءٍ مِن أفعالِ الله أو أحكامِه، ومَذهبُه في إنكارِ القياسِ والتعليلِ مشهورٌ[(٢)].

---

(١) «الفصل، في المِلَل والنِّحَل» لابن حزم (١/ ١٨٧)، **وانظر**: «علوم القرآن عند ابن حزم» للدكتور ناصر بن محمد الدوسري (ص٣٠٤)، و«ابن حزم وآراؤه في علوم القرآن والتفسير» لمحمد عبد الله أبو صعيليك (ص٨٧ ـ ٨٨).

(٢) **انظر**: «المعجزة الكبرى» للشيخ محمد أبو زهرة (ص٧٩)، و«الصرفة والإنباء بالغيب» للدكتور حسين نصار (ص٢٧).

بلْ إنَّه ذَهَبَ إلى أنَّ الكلامَ يَكونُ غيرَ معجزٍ «لكنْ لَمَّا قالَه اللهُ تعالى وجعَلَه كلامًا له، أصارَه معجِزًا ومَنَع مِن مماثَلَتِه، وهذا بُرهانٌ كافٍ لا يُحتاج إلى غيرِه»[(١)]؛ ولذلك سَخِرَ منه الرافعيُّ فقال: «نقول: بل هو فَوْقَ الكفايةِ، وأكثَرُ مِن أن يكونَ كافيًا أيضًا؛ لأنَّه لَمَّا قالَه ابنُ حزمٍ وجعَلَه رأيًا له أصارَه كافيًا لا يُحتاج إلى غيرِه! وهل يُرادُ مِن إثباتِ الإعجاز للقرآنِ إلا إثباتُ أنَّه كلامُ الله تعالى؟!»[(٢)].

وقد ذَهَبَ بعضُهم إلى القولِ بأنَّ ابنَ حزمٍ لم يُحْكِمِ القولَ في هذه المسألةِ، ووَقَع في شيءٍ من الاضطرابِ[(٣)]، وهذا رأيٌ ليس بعيدًا عن الصوابِ؛ ولذلك اختَلَفَ كلامُ ابنِ حزمٍ في الإعجاز في مواضعَ: فمَرَّةً يقولُ بالصَّرفةِ كما تقدَّمَ، ومرةً يقولُ بأن الإعجازَ في نَظْمِه وبلاغتِه، **حيث قال**: «والنَّحْوُ الثالثُ: ما المُعْجِزُ منه: أَنَظْمُه، أم في نَصِّه مِن الإنذارِ بالغُيوب؟ فقال بعضُ أهلِ الكلامِ: إنَّ نَظْمَه ليس معجِزًا، وإنما إعجازُه: ما فيه مِن الإخبار بالغيوبِ، وقال سائرُ أهلِ الإسلام: بل كِلَا الأمرينِ معجِزٌ، نَظْمُهُ وما فيه مِن الإخبار بالغيوب، وهذا هو الحقُّ الذي ما خالَفَه فهو ضلالٌ»[(٤)]. وهذا يناقِضُ قولَه بالصَّرفةِ قبل ذلك؛ بغَضِّ النظرِ عن مقصودِه بالصَّرفةِ، وليس هذا محلَّ التفصيلِ في بيان رأيِه على وجهِ الخُصوص.

وأما أبو المَعَالي الجُوَيْنِيُّ (ت٤٧٨هـ)، فقد نَصَر القولَ بالصَّرفةِ، وذَهَبَ إلى أنَّ هذا القولَ هو الأصوبُ، وأنه مِن أفضلِ الأقوالِ في بيان وجهِ إعجازِ القرآن، **حيثُ قال في عقيدتِه النِّظَامِيَّةِ التي هي آخِرُ مؤلَّفاته**

---

(١) «الفصل، في المِلَل والنِّحَل» لابن حزم (٣/ ١٩).
(٢) «إعجاز القرآن والبلاغة النبوية» للرافعي (ص١٠٢).
(٣) **انظر**: «الإعجاز البلاغي» لمحمد أبو موسى (ص٣٧٤ ـ ٣٨٣).
(٤) «الفصل، في المِلَل والنِّحَل» لابن حزم (٣/ ٢٦).

في العقيدةِ ـ كما حَقَّقَ ذلك أصحابُ التراجِم ـ: «مَنْ رامَ أن يُثبِتَ إعجازَ القرآن، بأَنَّه في جَزَالَتِه خارِقٌ للعاداتِ، مجاوِزٌ لفصاحةِ اللُّدِّ البُلغاء، واللُّسْنِ الفُصَحاء، فقد حادَ عن مَدركِ الحَقِّ؛ فإنَّ مَن تأمَّلَ كلامَ العربِ في نَظْمِها ونَثْرِها، لم يتحَقَّقْ عنده انتهاءُ جزالةِ القرآن إلى حدِّ الخروجِ عن العادةِ في الزيادةِ على كلامِ الفصحاء.

ومَن تكلَّف إثباتَ ذلك فقد تكلَّفَ شَطَطا، وظَنَّ غَلَطا، وتَمَشْدَقَ بالكلامِ الطويل، مِن غيرِ تَحْصِيل، ومَنْ أَنصفَ وانتَصَف، ولم يتعَسَّف، لم يَلُحْ له أنَّ شعرَ امرئِ القَيْسِ، والذُّبْيَانِيِّ، والجَعْدِيِّ، وزُهَيْرٍ، وأَعْشَى باهِلَةَ، والمعلَّقات السَّبع، وغيرها مِن أشعارِ المُفْلِقِين مِن العرب ـ: تَقْصُرُ في الجزالة عن القرآن!

ثم مِن بديعِ ما أَنْبَه عليه سامي رأي مولانا: أنَّه لو ظَهرتْ زيادةٌ في تَرَقِّي القرآنِ عن مراتِبِ الكلام، فليس فيه مَقْنَعٌ، فإنه قد يَتَّفِقُ في بعضِ الأعصارِ رجلٌ قد تَفَرَّدَ في شعرٍ أو نثرٍ لا يُدْرَكُ شَأْوُه، ولا يُلْحَقُ منصبُه في الفصاحةِ، وقلَّما يَخْلُو عصرٌ مِن مُبَرِّزٍ لا يوازَى في فنِّهِ، ولا يُبارى فيما اختصَّ به.

ولا يَثْبُتُ الإعجازُ بمِثلِ ذلك، وقد قدَّمنا أَنَّا نشترطُ في المعجزةِ أن تُجاوِزَ في خَرْقِ العادةِ حدودَ الظُّنون، وتبلُغَ مَبْلغًا لا يُتوَقَّعُ الانتهاءُ إليه بمزيةِ علمٍ، وجَودةِ قَرِيحةٍ، ونَفَاذِ طَبْعٍ، وثَقَابَةِ رأيٍ، وإصابةِ فِكْرٍ، وبُعدِ غَوْرٍ»(١).

ثم أَخَذَ يحتَجُّ لمذهَبِه هذا فقال: «فإذا تقرَّرَ ذلك؛ فالوجهُ أَلَّا يُدَّعى بلوغُ جزالةِ القرآنِ مَبلغَ خَرْقِ العادةِ، بل نَقولُ: تحدَّى الرسولُ ﷺ فُصحاءَ العربِ بأن يَأْتُوا بمثلِ القرآن، كما أنبأَ عنه قولُه تبارَكَ وتعالى:

---

(١) «العقيدة النِّظَامية» لأبي المعالي الجُوَيْني (ص٢٣٤ ـ ٢٣٦).

﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨]، وتمادَى على تَحَدِّيه نَيِّفًا وعِشرينَ سنةً، والقرآنُ بلُغَتِهم، وليس بعيدًا مِن مَبلَغِ اقتدارِهم في جزالَتِه وأسلوبِه، فلم يَقْدِرُوا على الإتيانِ بمِثْلِه. ثم استَأْثَرَ اللهُ برسولِه ﷺ، وكَرَّتِ الدُّهُور، ومَرَّتِ العُصُور، وأقطارُ الأرضِ تَطْفَحُ بجميعِ الكفارِ ذوي الفِطَنِ النافِذة، وتَشَوُّفُهم: أن يَسْتَمْكِنُوا مِن مَطعَنٍ في الإسلام، وفي كلِّ قُطْرٍ منهم طائفةٌ مشتَغِلُون بالنَّظْمِ والنَّثْرِ على لُغَةِ العربِ، فقَصُرَتْ قُدَرُ الخَلْقِ عن المعارضةِ في أربعِ مئةٍ وسِتِّين سنةً ونَيِّفٍ[1]، فتبَيَّنَ قطعًا أنَّ الخلقَ ممنوعون عن مثلِ ما هو مِن مقدورِهم، وذلك أبلَغُ عندَنا مِن خَرْقِ العوائدِ بالأفعالِ البديعةِ في نَفْسِها»[2].

وخَتَم كلامَه بالتأكيدِ على صحةِ هذا المذهبِ، وجودةِ هذا الرأيِ؛

فقال: «ومَنْ هُدِيَ إلى هذا المسلَكِ فقد رَشَدَ إلى الحَقِّ المُبين، وانعَكَسَ كلُّ مَطْعَنٍ ذَكَرَه الطاعِنُون عَضْدًا وتَأْيِيدًا، فإنَّهم تارةً يَدَّعُون سقوطَ القرآنِ عن رتبةِ الجزالةِ، ووُلُوجَه في الرَّكِيك، وتارَةً يُسلِّمُون شَرَفَ الجزالةِ ويَدَّعُون أنَّه غيرُ خارقٍ للعادةِ، فكيفَ تصَرَّفَت أسئلَتُهم فصَرْفُ اللهِ الخلقَ عن الإتيانِ بمثلِه أوقَعُ وأَنجَعُ؛ إذِ الكلامُ كُلَّما كان أقرَبَ مَأْخَذًا، وأبعَدَ عن الغاية القُصوى، كان أَحْرى أن يُبتدَرَ إلى معارضتِه، فإذا لم تَجْرِ المعارَضةُ، لم يَبْقَ لامتناعها مع توفُّرِ الدواعي عليها مَحْمَلٌ، إلا صَرْفُ اللهِ الخَلْقَ. وهذا بمثابةِ لو قام النبيُّ ﷺ وقال: آيَتِي: أَنَّهُ يَمتَنِعُ القيامُ الآنَ على الخَلْقِ مع اقتدارِهم عليهِ مِن غيرِ زَمَانةٍ وعَجْزٍ.

---

(١) إلى وقتِ كتابةِ المؤلِّف لكتابِه هذا، وهذه فائدةٌ في معرفةِ تاريخ تأليفِ الجوينيِّ للعقيدةِ النِّظاميةِ ما بين سنةِ (٤٦٣ ـ ٤٦٨هـ) تقريبًا، قبل وفاتِه بما يقارِبُ عشرَ سنواتٍ.

(٢) «العقيدة النظامية» لأبي المعالي الجويني (ص٢٣٦ ـ ٢٣٧).

فكيفَ يهتَدِي ـ حَرَسَ اللهُ مَوْلانا ـ إلى إعجازِ القرآنِ مَن يُحاوِلُ أن يُثبِتَ خُروجَهُ عن العادةِ في الجزالةِ؟! وشِفاءُ الصُّدورِ في الحُكْمِ بأَنَّ مِثلَهُ مِن مقدوراتِ الخَلْقِ، ولكنَّهم مَصْدُودون ممنوعون بصَرْفِ اللهِ إيَّاهم.

وهذا الفصلُ مِن أَنفَسِ ما يَجْرِي به خاطِرٌ، وهو خاتمةُ العقيدةِ في المآخِذِ العقليةِ، فهذا بالغٌ جدًّا، وهو عندي أبلَغُ مِن قَلْبِ العصا حَيَّةً ونحوِه، فإنَّه قد يسبقُ مبادِرٌ إلى أنه مِنِ اختصاصِ صاحبِه بمَزَايَا في العلومِ، إلى أن يرده سدادُ الفِكر، وإنَّما تَحَدَّى الخلائقَ خمسَ مئةِ سنةٍ بكلامٍ مماثِلٍ لكلامِهم، قد بلَّغَه رجلٌ أُمِّيٌّ لم يُعَانِ العلومَ، ولم يُدارِسْ أهلَها، فلا مَحملَ له إلا صَرْفُ اللهِ تبارك وتعالى ومَنْعُه الخَلْقَ، فهذا وجهُ مَنْ ذَكَرَ معجزةَ رسولِ الله ﷺ»[١].

وظاهِرٌ اقتناعُ الجُوَيْنِيِّ بالصَّرْفَةِ وجهًا لإعجازِ القرآن، وردُّه للقولِ بأنَّ نَظْمَ القرآنِ وبلاغتَه هي وجهُ الإعجازِ الذي وَقَع به التحدِّي.

وأمَّا ابنُ سِنانٍ الخفاجيُّ، فهو مُقلِّدٌ للشريفِ المرتضى فيما ذَهَب إليه؛ لكونِه تلميذَه، ولمطابقةِ كلامِه لكلامِه؛ ولذلك فإنَّني أُرَجِّحُ أنه كان مختصِرًا ومُلَخِّصًا لكتابِ شيخِه الشريفِ المرتَضَى فحسبُ.

وتتبُّعُ أقوالِ القائلِين بالصَّرفةِ ليس مِن غَرَضِنا في البحثِ[٢]**، وإنَّما نتوَقَّفُ عند قولَيْنِ في هذه المسألةِ، وهما**: القولُ الذي نُسِبَ لإبراهيمَ بنِ سَيَّار النَّظَّامِ؛ لكونِه أوَّلَ مَنِ اشتهرتْ هذه المقولةُ عنه، والقولُ الذي قال به الشريفُ المرتَضَى؛ لأنه أَبرزُ مَن قال بهذا القولِ ونَصَرَهُ، وصَنَّفَ فيه مصنَّفًا مستقلًّا.

---

(١) «العقيدة النظامية» لأبي المعالي الجويني (ص٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٢) **انظر ـ لاستقصاءِ القائلِين بالصَّرفةِ وأقوالهم ـ كتاب**: «الصرفة والإنباء بالغيب» للدكتور حسين نصار.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

رأيُ إبراهيمَ النَّظَّامِ في الصَّرْفَة

كان أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ ـ كما يقولُ الشريفُ المرتضى ـ: «مُقدَّمًا في العلمِ بالكلام، حَسَنَ الخاطِرِ، شديدَ التدقيقِ والغوصِ على المعاني، وإنَّما أَدَّاه إلى المذاهِبِ الباطلةِ التي تفرَّدَ بها واستُشْنِعَت منه: تدقيقُه وتَغَلْغُلُه»[١]. وقد تُوُفِّيَ وهو شابٌّ في الثلاثينَ مِن عُمرِه، ومُعظَمُ الآراءِ التي نُقِلَت عنه آراءٌ فلسفيةٌ كلاميةٌ، وإنْ كان معاصِرُوه قد أَطْرَوا ذكاءَه ونُبوغَه، كالجاحظِ وهو أَسَنُّ منه وعاشَ بعدَه دَهرًا.

وقد حاوَلَ محمود محمَّد شاكر أن يُبَيِّنَ وجهَ الصَّرفِ الذي قَصَدَه النَّظَّامُ، فذَكَر أنَّ العَجْزَ عن معارضةِ القرآن كالعَجْزِ عن الإتيانِ بأيِّ معجزةٍ سابقةٍ، **وأنَّ للعجزِ عن معارضةِ القرآنِ ثلاثَ مراحِلَ:**

الأُولَى: مرحلةُ العَجْزِ الأُولَى عن أفعالٍ خارجةٍ عن طاقةِ البَشَر، استأثَرَ اللهُ بالقُدرةِ عليها.

الثانية: مرحلةُ العجزِ الثانيةُ التي خَلَقَها اللهُ في نفوسِ الخَلْقِ عن معارضةِ القرآنِ عند إنزالِه والتحدِّي به.

الثالثة: مرحلةُ العجزِ الحادثِ عند محاولةِ معارضةِ القرآنِ[٢].

وقد حاول بعضُ الباحِثِين تخريجَ هذا القولِ على أصولِ مذهَبِ النَّظَّامِ الاعتزاليِّ الذي كان ينافِحُ عنه ويَرُدُّ تَجَنِّيَ الأشاعرةِ عليه، **فيقولُ**:

---

(١) «أمالي الشريف المرتضى» (١/ ١٨٧).

(٢) **انظر**: «مداخل إعجاز القرآن» (ص٥٧ ـ ٦١).

«واستعراضُ بعضِ آراء النَّظَّامِ تكشِفُ زَيْفَ نسبةِ رأيِ الصَّرفةِ إليه، بالصُّورةِ التي يُرَوِّجُها الأشاعرةُ عنه»[١]. فالنَّظَّامُ لم يكن يقولُ بأن الصَّرفةَ هي الوجهُ الوحيدُ للإعجاز، وإنَّما يقولُ بأن الصَّرفةَ هي أبرزُ وجوهِ إعجازِه، وهو معجِزٌ بغير ذلك كإخبارِه بالغيبِ.

ومِن الآراءِ التي كان النَّظَّامُ يُقَرِّرُها:

• أن الإنسانَ حيٌّ مستطيعٌ بنَفْسِهِ، لا بحياةٍ واستطاعةٍ هي غيرُه، وتبقَى الاستطاعةُ على الفعلِ حتى تحدُثَ به آفَةٌ.

• أنَّ الإنسانَ لا يقدِرُ على ما لا يخطرُ ببالِه، فقدرتُه مقيَّدةٌ بمدى عِلمه، وما يخطر ببالِه؛ فهو يَعلمُ، ثم يُريدُ، ثم يَفعلُ. فالعَجْزُ ليس في القدرةِ الإنسانيةِ، ولكنْ في الاستطاعةِ التي مُنِحَها الإنسانُ حيثُ عَجَزَت عن الإتيانِ بمثلِ القرآن، حيثُ حاولَتْ ففشلَتْ؛ لأن المِنحةَ محدودةٌ، والقُدرةَ لها نهايةٌ ولا حيلةَ معها، وهكذا أراد المانِحُ سبحانَه، ولو زاد في العطاءِ لزادتِ القدرةُ في الاستطاعةِ، ولأمكَنَ الإتيانُ بمثل القرآنِ[٢].

وقد استَبْعَدَ الدكتور محمد رَجَب البَيُّومِي أن يكونَ النَّظَّامُ عَنى بالصَّرْفَةِ صرفَ الهِمَمِ عن معارضة القرآنِ ابتداءً، فقال: «وقد رَفَض ـ **أي**: الرافعيُّ ـ القولَ بالصَّرفةِ في الإعجاز القرآنيِّ؛ **بمعنَى**: أنَّ اللهَ ﷻ صَرَفَ البُلغاءَ عن معارضةِ القرآن، فكان هذا الصرفُ معجِزةً للكتابِ، وهو رأيٌ واهٍ باطلٌ، ولكنَّنا نَنظرُ فنَجِدُ أعلامًا من كبارِ المتكلِّمين البُلغاء قالوا بالإعجازِ بالصَّرْفَةِ؛ فهل يكونُ أمثالُ النَّظَّامِ، والمُرتضى، وابنِ حَزْم،

(١) «إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة» للدكتور منير سلطان (ص٥٤).

(٢) **انظر**: «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٧١)، و«تاريخ الفرق الإسلامية» لعلي مصطفى الغرابي (ص٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة» لمنير سلطان (ص٥٤ ـ ٥٥).

وابنِ سِنانٍ قد قالُوا بالصَّرْفَةِ على هذا المعنى الذي لا يُقِرُّه عَقلٌ؟! إنهم أكبَرُ مِن أن يَتَّجِهُوا هذا الاتجاهَ، وقد بَحثتُ كثيرًا في هذا الموضوعِ حتى رأيتُ القاضيَ عبدَ الجَبَّار (ت٤١٥هـ) يقولُ بالصَّرْفَةِ لا على أَنَّ اللهَ قد صَرَفَ العربَ عن معارضةِ القرآن وفي مَقدرتِهم أن يعارِضوا، بل على معنَى أَنَّهم حينَ وَجَدُوا القرآنَ قد فاقَ الحَدَّ المعقولَ مِن بلاغتِهم خافُوا الفشلَ في المعارضة، فانصَرَفُوا من تِلقاءِ أَنْفُسِهم[1]، وهذا هو المعقولُ عن مَنْحَى القائلِين بالصَّرْفَةِ.

على أَنَّ النَّظَّامَ لم يُسجِّلْ قولَه في كتابٍ، وإنَّما نُقِلَ عنه، وفُسِّرَ هذا التفسيرَ الذي لا يُعقَلُ أن يَتجِهَ إليه عاقلٌ، ولو كان لدينا كلامٌ مُدَوَّنٌ من تأليفِه لحُسِمَ النِّزاعُ، فهو رأسُ القائلِين بهذا المذهب، ومَن قال بالصَّرْفَةِ فقد احتذاهُ، وهذا التفسيرُ الذي دَوَّنْتُهُ لم يُلِمَّ به الرافعيُّ، بل اكتَفَى بتردادِ التفسيرِ الشائعِ عن الصَّرفةِ، فانبَرى لهَدْمِهِ، وهو رأيٌ يتحمَّلُ أن يهدِمَه طفلٌ صغير، فكيف بالرافعيِّ!»[2].

ويعكِّرُ على هذا: أنَّ القاضيَ عبدَ الجَبَّارِ الذي ارتَضَى الدكتور محمد البَيُّومي تفسيرَه للصرفةِ قد ردَّ القولَ بالصَّرفة التي ذَهَب إليها النَّظَّامُ ودَحَضَها؛ مما يعني أن المذهبَيْنِ مختلفانِ.

ومِن جهةٍ أُخرى: فإنَّ الصَّرفةَ التي تَبَنَّاها بعضُ المتكلِّمِين من المعتزلةِ تتعارَضُ مع الأصل الثاني من أصولِ المعتزلةِ، وهو العدلُ؛ إذ كيفَ يكونُ العدلُ في التحدِّي مع سَلْبِ قدراتِ الإنسان.

وسيأتي مزيدُ بيانٍ له؛ حيثُ «إنَّ هذه الصَّرفةَ تَجعلُ مطالبةَ الخليقةِ في الإتيانِ بمِثلِ القرآنِ مطالَبةً: ظاهِرُها أنهم مُخَيَّرُون في فعلِ ما طُولِبُوا

(١) **انظر**: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» (١٦/ ٣٢٤).

(٢) «مصطفى صادق الرافعي» لمحمد رجب البيومي (ص٩٩).

به تخييرًا مُطلقًا، وباطِنُها أنهم مُجْبَرُون على تركِ فعلِ ما طُولِبُوا به إجبارًا مفاجِئًا لا مخلصَ منه، ولا إرادةَ لهم فيه، ولا يَمْلِكُون له دفعًا، فهم قادرون عاجزون في وقتٍ معًا، وهذا عَبَثٌ محضٌ؛ تعالى اللهُ عن ذلك علوًّا كبيرًا»[(١)].

وقد ذَهَبَ الدكتور محمد أبو موسى إلى أنَّ النَّظَّامَ مِن البُلغاءِ الذين لا يَغِيبُ عنهم الفَرْقُ الظاهرُ بين القرآن وكلامِ الناس، وأنَّه «إنما رَمَى بهذا القولِ في حومةِ الجَدَل، ولَجَاجةِ الخُصومة، ولم يَقُلْه عن دراسةٍ ومراجعةٍ، وتمامِ اقتناعٍ»[(٢)]، وهذا التِماسٌ للعُذرِ للنَّظَّامِ لا تساعِدُ عليه طبيعةُ رأيِ النَّظَّامِ وسيرته وبقية مَقُولاتِه، ولو كان قال هذه المقولةَ في حومةِ الجدلِ دون اقتناعٍ لَمَا أَصَرَّ عليه بَعدَ خُلُوِّه بنَفْسِه ومراجعتِه له، وقد أجابَ الدكتور أحمد سيِّد عما ذَهَب إليه د. محمد أبو موسى بما فيه كفايةٌ[(٣)].

وقد أشار شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ والرازيُّ مِن قَبْلِه، ونَقَلَه عنه ابنُ كَثِيرٍ إلى تجويزِ القولِ بالصَّرفةِ على جهةِ التنزُّلِ مع الخَصْمِ في المجادَلةِ فحَسْبُ مع الإنكارِ لها وردِّها[(٤)]. وقد ظَنَّ بعضُ الباحِثِين بذلك أنَّ ابنَ تيميَّةَ وابنَ كثيرٍ يُجِيزَانِ القولَ بالصَّرفةِ مطلقًا، وهذا غيرُ صحيحٍ.

ويمكِنُ أن يقالَ: إنَّ النَّظَّامَ وهو خبيرٌ بالفَرْقِ بين بلاغةِ القرآن وكلامِ الناس، أرادَ أنه كما صَرَفَ اللهُ قُدرةَ الناسِ عن الإتيانِ بمثلِ

---

(١) «مداخل إعجاز القرآن» لمحمود شاكر (ص٦١).

(٢) «الإعجاز البلاغي» للدكتور محمد أبو موسى (ص٣٥٦).

(٣) **انظر**: «نظرية الإعجاز القرآني وأثَرُها في النقد العربي القديم» للدكتور أحمد سيد محمد عمار (ص٥٤ ـ ٥٥).

(٤) **انظر**: «الجواب الصحيح» لابن تيمية (٥/ ٤٢٩)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٦١).

معجزاتِ الأنبياءِ كإحياءِ المَوْتَى وإبراءِ الأَكْمَهِ والأَبْرَصِ، والنَّاقةِ، وانشِقاقِ القَمَر، والعَصَا، والثُّعبان. . . إلخ وهو قادرٌ على أن يجعَلَهم يَفعلون، لكنَّه لم يَشَأْ وصَرَفَ قُدرتَهم على ذلك، كذلك القرآنُ؛ فإنَّه قادرٌ على أن يُنْطِقَ فلانًا مِن الناسِ بمثل القرآنِ لكنَّه لم يَشَأْ، فسَلَبَ القدرةَ على ذلك.





رأيُ الجاحِظ

كان الجاحظُ أوَّلَ مَنْ صنَّفَ في إعجازِ القرآن كما ذَكَر الباحثون، وقد دَفَعَه إلى ذلك: الردُّ على ما ذَهَبَ إليه النَّظَّامُ؛ مِن أنَّ القرآنَ وإن كان حقًّا فليس تأليفُه بحُجَّةٍ، وأنَّه تَنْزيلٌ وليس ببُرهانٍ ولا دلالةٍ، وكُتُبُ الجاحظِ ـ في مواضعَ كثيرةٍ منها ـ تؤكِّدُ على أنَّ القرآنَ بَلَغَ الذروةَ العُليا في البلاغةِ والفصاحةِ، وأنَّ أفصَحَ العربِ لو قَرَأْتَ عليه أقصَرَ سورةٍ مِن سُوَرِ القرآن لأَيْقَنَ بعَجْزِه عن الإتيانِ بمثلِها؛ لمعرفتِه الوثيقةِ ببلاغتِها وعُلُوِّ قَدْرِها. **قال الجاحظ**: «ولو أن رجلًا قَرَأَ على رجلٍ مِن خُطبائِهم وبُلغائِهم سورةً واحدةً لَتَبَيَّنَ له في نِظَامِها ومَخْرَجِها، وفي لَفْظِها، وطَبْعِها: أنه عاجزٌ عن مثلِها، ولو تحدَّى بها أبلَغَ العربِ لظَهَرَ عَجْزُه عنها»[1].

وهذا يدلُّ على أنَّ الجاحظَ يرى أنَّ وجهَ إعجازِ القرآنِ هو بنَظْمِه المعجزِ، وبلاغتِه العاليةِ، وفصاحةِ ألفاظِه. وهو أوَّلُ مَن أشار إلى ما سُمِّي فيما بعدُ بنظريةِ النَّظْم، وصَنَّفَ في ذلك كتابَه «الاحتجاج لنَظْمِ القرآن»، **الذي قال في مقدِّمَتِه**: «فلَم أَدَعْ فيه مسألةً لرافضيٍّ... ولا لكافرٍ مُبَادٍ، ولا لمنافقٍ مَقْمُوعٍ، ولا لأصحابِ النَّظَّام، ولمَن نَجَمَ بعدَ النَّظَّامِ ممن يَزْعُمُ أنَّ القرآنَ خَلْقٌ، وليس تأليفُه بحُجةٍ، وأنه تنزيلٌ وليس ببُرهانٍ ولا دلالةٍ»[2].

---

(١) «حجج النبوة» للجاحظ، ضمن «رسائل الجاحظ» (٣/ ٢٢٩).

(٢) «خلق القرآن» للجاحظ، ضمن «رسائل الجاحظ» (٣/ ٢٨٧).

هذا هو رأيُ الجاحظِ الصريحُ في إعجازِ القرآن، غيرَ أن له كلامًا يذهَبُ فيه إلى القولِ بالصَّرفةِ وجهًا مِن أوجُهِ إعجاز القرآنِ، ويبرِّرُ القولَ بالصَّرفةِ بأنه مِن بابِ قطعِ الشَّغب، ويُفَرِّقُ بين نوعينِ مِن العَجْزِ عن المعارَضة، **وهما**: العَجْزُ الطبيعيُّ الملازِمُ، والعجزُ العارِضُ الذي يجوزُ ارتفاعُه؛ **إذ يقولُ**: «وفَرْقٌ بين نَظمِ القرآن وتأليفِه، ونَظمِ سائرِ الكلامِ وتأليفِه، وليس يَعرِفُ فروقَ النظرِ واختلافَ البحثِ إلا مَن عَرَفَ... العجزَ العارضَ الذي يجوزُ ارتفاعُه، مِن العجزِ الذي هو صِفَةٌ في الذاتِ، فإذا عَرَفَ صنوفَ التأليفِ عَرَفَ مُبَايَنَةَ نَظمِ القرآن لسائرِ الكلام، ثم لم يكتَفِ بذلك حتى يَعْرِفَ عجزَه وعجزَ أمثالِه، وأن حُكْمَ البَشَرِ حُكمٌ واحدٌ في العجزِ الطبيعيِّ وإن تفاوَتُوا في العجزِ العارِض»[(١)].

وقد ذَكَر الجاحظُ إنكارَ الدَّهْرِيِّين لخَبَرِ بِلْقِيسَ والهُدْهُدِ وسُليمانَ ﵇؛ واحتَجُّوا لذلك بأنَّ سليمانَ ﵇ سأَلَ رَبَّه أن يَهَبَ له مُلكًا لا ينبغي لأحدٍ مِن بعدِه، وأنَّ اللهَ سبحانَه استجابَ له، فعظمَ مُلْكه، وسُخِّرَت له الشياطينُ، والرِّيحُ، فكيفَ يجهلُ خَبَر مملكةِ بِلْقِيسَ، وهي نابهةُ الذِّكْر، ومُلْكُ سليمانَ ليس بعيدًا عنها، فقد كان بالشامِ وما حولَها، وهي باليَمَن.

وأجاب الجاحظُ عن هذه المسألةِ بأن اللهَ ﷻ يتدَخَّلُ بقَدَرِه فيَرْفَعُ عن الأوهامِ أشياءَ، ويَصْرِفُها عن الفِطَنِ فيحدثُ ما جرى به قَدَرُه. وذَكَرَ ـ أمثلةً على ذلك ـ عدمَ اهتداءِ يَعْقُوبَ لمكانِ ابنِه يوسفَ عليهما الصلاة والسلام، وعدمَ اهتداءِ بني إسرائيلَ مع موسَى إلى الخُروجِ مِن الصحراءِ وهي فَرَاسِخُ قليلةٌ. ثم تَطَرَّقَ إلى صرفِ العربِ عن المعارضةِ للقرآنِ **فقال**: «ومِثلُ ذلك: ما رَفَعَ مِن أوهامِ العرب، وصَرَف نُفوسَهم عن

---

(١) «العُثمانية» للجاحظ (ص١٦).

المعارضةِ للقرآن، بعدَ أنْ تَحَدَّاهم الرسولُ ﷺ بنَظْمِه؛ ولذلك لم نَجِدْ أحدًا طَمِعَ فيه، ولو طَمِعَ فيه لتَكَلَّفَه، ولو تكلَّفَ بعضُهم ذلك فجاء بأمرٍ فيه أدنَى شُبهةٍ لعظمتِ القِصَّةُ على الأعرابِ وأشباهِ الأعراب، والنساءِ وأشباهِ النساء، ولأَلْقَى ذلك للمسلِمين عملًا، ولطَلَبُوا المحاكمةَ، والتراضِيَ ببعضِ العربِ، ولكثُرَ القِيلُ والقالُ. فقد رأيت أصحابَ مُسَيْلِمَةَ... إنما تعلَّقُوا بما أَلَّفَ لهم مسيلمةُ من ذلك الكلامِ الذي يَعلمُ كُلُّ مَن سَمِعَه أنه إنما عَدَا على القرآن فسَلَبَه وأَخَذَ بعضَه وتعاطَى أن يقارِنَه، فكان لله ذلك التدبيرُ الذي لا يَبْلُغُه العِبادُ ولوِ اجتَمَعُوا»[(١)].

والمتأَمِّلُ لكلام الجاحظِ يَجِدُ أنه يجمعُ بين القولِ بالإعجازِ البلاغيِّ للقرآنِ والقولِ بالصَّرفةِ، وهذا تناقُضٌ، ويبرِّرُ قولَه بالصَّرفةِ بقَطْعِ شَغْبِ مَن يَشْغَبُ على القرآنِ؛ **ولذلك حَكَمَ عليه الرافعيُّ بالتناقُضِ والاضطرابِ في رأيِه في إعجازِ القرآنِ؛ إذ قال عنه:** «أمَّا الجاحظُ فإنَّ رأيَه في الإعجازِ كرأيِ أهلِ العربيةِ، وهو: أنَّ القرآنَ في الدرجةِ العُليا مِن البلاغةِ التي لم يُعْهَدْ مِثلُها... غيرَ أنَّ الرجلَ كثيرُ الاضطرابِ؛ فإنَّ هؤلاءِ المتكلِّمِين كأنَّما كانُوا مِن عصرِهم في مُنْخُلٍ... ولذلك لم يَسْلَمْ هو أيضًا مِن القولِ بالصَّرفةِ، وإن كان قد أخفاها، وأومَأَ إليها عن عُرضٍ»[(٢)].

وحاول الدكتور محمد أبو موسى إيجادَ تأويلٍ سائغٍ لمذهَبِ الجاحظِ، **فقال تعقيبًا على هذا القولِ مِن الجاحظ:** «والصرفُ هنا مباينٌ للصَّرفةِ - التي ذَكَرَها النَّظَّامُ وأَنْكَرَها الجاحظُ - مُبايَنةً لا تَلْتَبِس، فلولا الصَّرفُ عند النَّظَّامِ لجاؤوا بمِثلِه، أمَّا صَرفةُ الجاحظِ هذه فلولاها لَطَمِعُوا فيه، ولو طَمِع فيه بعضُهم وتكلَّفَه فجاءَ بأمرٍ فيه أدنَى شبهةٍ، لعظمتِ القصةُ على الأعرابِ وأشباهِ الأعراب، والنساءِ... إلى آخِرِه. ومراجعةُ

---

(١) «الحيوان» (٤/ ٨٩).

(٢) «إعجاز القرآن» للرافعي (ص١٩٠).

هذا الكلامِ تُفيدُ أن قُصارَى ما يأتي به المتكلِّفُ: كلامٌ فيه أدنَى شُبهةٍ، ثم إنَّ أَدْنَى شبهةٍ هذه لا تكونُ عندَ أهلِ المعرفةِ، وإنما عند الأعرابِ وأشباهِهم مِن ضِعافِ الإيمانِ، وعند النساءِ وأشباهِهِن مِن ضعافِ النَّحِيزة»[(١)].

وهذا التوجيهُ مِن الدكتور محمد أبو موسى فيه تكلُّفٌ؛ لأنَّ دعوَى أن الجاحظَ أراد غيرَ أهلِ المعرفةِ مِن الأعرابِ والنساءِ: لا تَستقيمُ مع قولِ الجاحظِ: إنَّ اللهَ يَرْفَعُ عن الأوهام أشياءَ ويَصْرِفُها عن الفِطَنِ. فكيفَ يُقالُ: إنه أراد غيرَ الفطن؟ وإنما هو التناقُضُ والاضطرابُ في أصولِ المعتزلةِ وفُروعِهم التي لم تنضجْ لتناقُضِها؛ ولذلك حاول الجاحظُ تحسينَ هذه المقولةِ وضَمَّ القولِ بالإعجازِ البلاغيِّ لها، فأُفْرِغَتِ الصَّرفةُ مِن معناها.

ومما يؤكِّدُ ذلك: الأمثلةُ التي ساق هذا الكلامَ في أثنائِها، ومِن أَوْضَحِها: ما يَتعلَّقُ بمُلكِ سُليمانَ الذي عظمَ مُلْكُه وسُخِّرَت له الشياطينُ، ومَلِكَةِ سَبَأ بِلْقِيسَ النابهةِ الذِّكْر، وليس يخفى أَمْرُها، ومع ذلك صرف عن العلمِ بها، فإذا جَمَعْتَ أطرافَ كلامِ الجاحظِ هنا تبيَّنَ لك أنَّ قولَ الرافعيِّ في محلِّه. ولا يُستغرَبُ على المتكلِّمين كثرةُ التنقُّلِ بين الآراء؛ فهذه سِمَةٌ صارتْ عَلَمًا عليهم، **حتى إنَّ مِن أعجَبِ ما فيهم**: التكفيرَ بقَوْلٍ، ثم تَبَنِّي هذا القولِ في كتابٍ آخَرَ، بحيثُ لو طُبِّقَ على الواحدِ منهم قولُه لكان يُكَفِّرُ نَفْسَه! ولكنَّه الاضطرابُ[(٢)].

---

(١) «الإعجاز البلاغي» للدكتور محمد أبو موسى (ص٣٦٣).

(٢) لعبدِ الكريم الخَطِيب رأيٌ في توجيهِ قولِ الجاحظِ بالصَّرفةِ لم أَرَ مَن ذَهَب إليه غيرُه، كما أنَّه أشارَ إلَى أنَّ قولَ الجاحظِ والنَّظَّامِ متوافقانِ، وأنَّ الجاحظَ هو سببُ انتشارِ هذه المَقُولة، وهذا قولٌ لا حُجَّةَ تَعْضُدُه. **انظر**: «إعجاز القرآن في دراسات السابقين» لعبد الكريم الخطيب (ص١٧٧ ـ ١٧٨)، و«تثوير الصرفة في إعجاز القرآن الكريم» للدكتور محمود توفيق محمد سعد (ص٤٩ ـ ٥٣).

وأكتَفِي من هذه الاعتراضاتِ والإيراداتِ على كلامِ الجاحظِ بما أطال بذِكْرِه العَلَّامةُ الجليلُ محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ؛ إذ ذَهَبَ إلى أن القولَ بالصَّرفةِ هو قولُ الجاحظِ كما هو قولُ النَّظَّام، وأنهما معًا كانَا أوَّلَ مَن قال بالصَّرفةِ وجهًا لإعجاز القرآن، غيرَ أنَّ النَّظَّامَ قد اقتَصَرَ على القولِ بالصَّرفةِ ـ في رأيِ أبي فِهْرٍ ـ في حِين أضافَ الجاحظُ إليها الإعجازَ بالنَّظْم، ثم بَدَا له التناقضُ بين القولِ بالصَّرفةِ والقولِ بالنَّظْم، فكاد يتراجَعُ عن القولِ بالصَّرفةِ إلا أنه لم يَفعلْ[1].

ولم يُبَيِّنْ أبو فِهْرٍ رَحِمَهُ اللهُ مَصدَرَه الذي اعتَمَدَ عليه في القَطْعِ بأن النَّظَّامَ والجاحظَ معًا قد وَضَعَا مقولةَ الصَّرفةِ، وأنَّ رأيَهما في الصَّرفةِ مُتَّفِقٌ، سوى تحليلِه الذي تَوَصَّلَ إليه والذي لا يدلُّ عليه كلامُ الجاحظ، وما نُقِلَ عن النَّظَّامِ في كلامِ الشَّرِيفِ المرتَضَى الذي يؤيِّدُ قولَ النَّظَّامِ ويَحْتَجُّ له. **والصحيحُ**: أنَّ رأيَ الجاحظِ مباينٌ لرأيِ النَّظَّامِ في القولِ بالصَّرفةِ وإن كانت نتيجَتُهما واحدةً مِن مَنْعِ العربِ مِن المعارَضةِ، غيرَ أنَّ الجاحظَ لا يُنْكِرُ الإعجازَ البلاغيَّ في حين يُنْكِرُه النَّظَّامُ أشدَّ الإنكارِ، ويرى الإعجازَ كامنًا في المعنى والإخبارِ بالغَيْب.

ويُرَدُّ أيضًا قولُ أحدِ الباحِثِين: «لا تَعْجَبْ إذا رأيتَ الجاحظَ يقولُ بالصَّرفةِ في وجهِ الإعجازِ في القرآن، فالجاحظُ كما نَعلمُ معتزليٌّ، ووجهٌ مِن وجوهِ المعتَزِلةِ ورأسٌ من رؤوسِهم، والنَّظَّامُ وهو مِن شيوخِ المعتزلةِ كان أَوَّلَ مَن جاهَرَ بهذا الرأيِ وفَتَحَ للناسِ بابَ الكلامِ فيه. ولا يَذهَبَنَّ بك الرأيُ إلى أنْ تحسبَ الجاحظَ متابِعًا أو مقلِّدًا لإمامِ مَذهَبِه النَّظَّامِ في هذا الرأيِ؛ فالجاحظُ وإنْ أَخَذ بقولِ النظامِ فليس ذلك عن تقليدٍ ومتابعةٍ، وإنما عن نَظَرٍ وموازَنةٍ ومُراجعةٍ... ثم اقتِناعٍ».

(١) **انظر**: «مداخل إعجاز القرآن» لمحمود شاكر (ص٥٦ ـ ٦٨).

إلى أنْ قال هذا الباحثُ: «ومِن ثَمَّ؛ كان رأيُ الجاحظِ في القولِ بالصَّرفةِ هو الذي جَعَل لرأيِ النَّظَّامِ بعدَ هذا مكانًا بين الآراء التي دارتْ حولَ إعجازِ القرآن، ولولا هذا لَمَا الْتَفَتَ الناسُ إلى رأيِ النَّظَّامِ هذا الالتفاتَ، ولَمَا عاش هذا الرأيُ في الناس، يَنْقُضُونه حينًا، ويَقْبَلُونه أحيانًا... وأَمْرٌ آخَرُ، وهو: أن الجاحظَ إنما قالَ بالصَّرفةِ بعد أنْ أَعْيَاهُ الوقوعُ على الضوابطِ الدقيقةِ التي يَضبِطُ بها وجهَ الإعجازِ في القرآن، ويَكشِفُ عن أسرارِ هذا الإعجازِ... فذلك أمرٌ إنْ أعجَزَ الجاحظَ فقد أعجَزَ الإنسَ والجنَّ جميعًا»[1]. فهذا قولٌ لا دليلَ عليه.

وما ذَكَرَه مِن عدمِ اكتِراثِ الناس بأقوالِ النَّظَّامِ في زمانِه صحيحٌ؛ فقد كانت آراؤه محلَّ تَنَدُّرٍ بين مَن كَتَبُوا عنه، مِثل قولِه بالطَّفْرَةِ، وفناءِ الحَرَكاتِ في الدارَيْنِ: الجَنَّةِ والنارِ، بحيثُ يأتي وقتٌ يسكُنُ أهلُ الجنةِ عن الحَرَكَة[2].

❋ ❋ ❋

---

(١) «أَضواء على القرآن الكريم: بلاغته وإعجازه» للدكتور عبد الفتاح محمد سلامة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٢٠ (ص٤٦٣).

(٢) **انظر**: «شرح قصيدة ابن القيم النونية» لأحمد بن عيسى (١/ ٨٢).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

رأيُ الشريفِ المرتَضَى

إن كان النَّظَّامُ هو الذي اشتَهَرَ عنه القولُ بالصَّرفةِ ابتداءً، فإنَّ الشريفَ المرتَضَى (٣٥٥ ـ ٤٣٦هـ) أبرزُ مَنِ استَوْفَى الكلامَ عن الصَّرفةِ وقال بها، وتحدَّثَ عن الخطوطِ العريضةِ لهذه المقولةِ في كتابِه: «الذَّخِيرة في عِلمِ الكلام»، ثُم صنَّفَ مصنَّفًا مستقِلًّا في الصَّرفةِ، لم يَدَعْ فيه جانبًا مِن جوانبِ هذه المسألةِ إلا جَلَّاه وأَوْضَحَه. وقد كان هذا الكتابُ مفقودًا لم يَصِلْ إليه أحدٌ ممن كَتَب في الموضوع مِن المتأَخِّرين الذين اطَّلَعْتُ على بحوثِهم، وأجمَعُوا كُلُّهم على أنه مفقودٌ[1]؛ غيرَ أنه قد عُثِرَ مؤخَّرًا على نسخةٍ مخطوطةٍ لهذا الكتابِ كما تقدَّمَ في الحديثِ عن المؤلَّفاتِ التي صُنِّفَت في الصَّرفة.

ويُعَدُّ الشريفُ المرتضى أبرزَ متكلِّم اعتَقَدَ بمقولةِ الصَّرفةِ، وبَيَّنَها في عددٍ مِن كُتُبِه، ومِن هذه الكتبِ كتابُ «جُمَل العِلْم والعَمَل»، حيثُ ذَكَرَ ذلك تحتَ باب «ما يجبُ اعتقادُه في النبوَّة»، وتحدَّثَ عن الصَّرفة في «المسائل الرسية» في المسألةِ الثالثةِ، في معرفةِ وجهِ إعجاز القرآن، كما عَقَد الشريفُ فصلًا في كتابِه «الذخيرة في علم الكلام» سَمَّاه «في

(١) **انظر**: «الصرفة: دلالتها لدى القائلين بها وردود المعارضين لها» للدكتور سامي عطا حسن، و«تثوير الصرفة في إعجاز القرآن الكريم» للدكتور محمود توفيق محمد سعد، وقد كان هذا عند كتابتي للبحثِ عام (١٤٢٦هـ)، ثم عند إعادةِ النظر فيه اطلعْتُ على بحثٍ حديثٍ للباحثِ عادل عباس النصراوي رَجَع فيه للكتابِ في مواضعَ قليلةٍ مِن بحثِه المختَصَر، وقد أشرتُ إليه في المؤلَّفات والبحوثِ التي كُتبت عن الصَّرفة.

جهةِ دلالةِ القرآنِ على النبوَّة»، وتحدَّثَ فيه بالتفصيلِ عن مذهَبِ الصَّرفةِ. ثم جَمَعَ كلامَه كُلَّه عن الصَّرفةِ في كتابه «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» الذي سَمَّاه بعضُهم «كتاب الصَّرفة»، وهذا الكتابُ يُغْنِي الباحثَ في مذهبِ الصَّرفةِ عند المرتضى ومَن وافَقَه.

وقد تقدَّمَت خلاصةُ ما أورَدَه الشريفُ المرتضى في كتابِه عن الصَّرفة[(١)]، والمتأَمِّلُ فيما أورَدَه الشريفُ المرتَضَى في كتابِه عن الصَّرفةِ يَلحظُ أن القائلِين بالصَّرفةِ على رأيِ النَّظَّامِ والمرتضى ومَن وافَقَهما لا يَنْفُون إعجازَ القرآنِ بنَظْمِه كما يَتَّهِمُهم مخالِفُوهم، وأنه دالٌّ على نبوةِ النبيِّ ﷺ، كما أنَّه لا يستلزِمُ القولُ بالصَّرفةِ صدورَ القبيحِ من الله تعالى، والجَبْرَ وسلبَ الاختيارِ والقدرةِ مِن المتحَدَّيْنَ وهم العربُ ابتداءً، وأُمورٌ أخرى ذَكَرَها كلُّ مَن تصدَّى للردِّ على مذهبِ الصَّرفةِ مِن المتقدِّمِين؛ كالباقلانيِّ، والقاضي عبدِ الجَبَّار، وعبدِ القاهِرِ الجُرْجَاني، والتفتازانيِّ، ومِن المتأخِّرِين؛ كمُصطفى صادق الرافعي، وأبو زهرة وغيرِهما.

غيرَ أنَّ هذه المحاولةَ مِن القائلِين بالصَّرفةِ ـ حتى بهذا المفهوم ـ مِن المعتزلةِ للجمعِ بين هذا القولِ وقولِهم في مشيئةِ الله وعدمِ تعلُّقِها أصلًا بأفعالِ المكلَّفِين خَيْرِها وشَرِّها على حدٍّ سواءٍ ـ: هي محاولةٌ باردةٌ، يُدرِكُ ذلك مَن عَرَفَ غُلُوَّهُم في نفيِ تعلُّقِ المشيئةِ بفعلِ المكلَّفِ، وأنَّهم نَقَضُوا بها مذهَبَهم، وتقدَّمَ أنَّ مَن ردَّ هذا مِن نُظَّارِ المعتزلةِ كالجاحظِ يُدرِكُ صعوبةَ الجمعِ بين هذا القولِ وبين أصلِ المذهبِ في المشيئةِ.

أمَّا دعوى المرتَضَى وغيرِه أنَّ ذلك غيرُ لازمٍ فهي متكرِّرةٌ لدى أهلِ

(١) **انظر**: (ص١٣ ـ ٢٢) من البحث.

الأهواءِ حين يَهْدِمُون في بابٍ ما قَرَّرُوه في بابٍ آخَرَ، وهو كثيرٌ في الفِرَق؛ ولذا كَثُرَ تناقُضُهم واشتَدَّتْ حَيْرَتُهم؛ لأنَّ الذي يُريدُ أن يقولَ بأمرٍ ثم يقولُ بضِدِّه اضطرارًا في بابٍ آخَرَ لا بُدَّ أن يُصابَ بِحَيرةٍ.

وقد وافَقَ الشريفَ المرتضى في قولِه هذا عددٌ مِن المتكلِّمِين مِن الشِّيعةِ؛ كالأَمِيرِ عبدِ الله بنِ سِنَانٍ الخفاجيِّ (ت٤٦٦هـ)؛ **إذ صَرَّحَ بذلك بقولِه**: «إذا عُدْنا إلى التحقيقِ وَجَدْنا وجهَ إعجازِ القرآن: صَرْفَ العربِ عن معارضتِه، بأنْ سُلِبُوا العلومَ التي بها كانوا يتمَكَّنُون من المعارضةِ في وقتِ مرامِهم ذلك»[1]، وهذا هو عَيْنُه رأيُ الشريفِ المرتَضَى، بلْ إنَّ ابنَ سِنانٍ يؤكِّدُ على وجودِ غيرِ قليلٍ مِن كلامِ العرب يُضَاهِي في بلاغتِه وفصاحتِه كلامَ الله في القرآنِ؛ **إذ يقولُ**: «ومَتَى رَجَع الإنسانُ إلى نَفْسِه، وكان معه أَدْنَى معرفةٍ بالتأليفِ المُختار، وَجَدَ في كلامِ العربِ ما يضاهي القرآنَ في تأليفِه»[2]. وهذا الكلامُ مستغرَبٌ مِن ابنِ سِنانٍ ومِنَ الشريفِ المرتَضَى قبلَه؛ لعِلْمِهما بطبقاتِ الكلامِ وتفاوُتِها؛ **ولذلك يقولُ د. محمد أبو موسى عن الخفاجيِّ**: «وكان الأميرُ الخفاجيُّ ـ رحمه الله وأثابه ـ قليلَ التدقيقِ والتَّرَوِّي، وفي كتابِه تجاوُزاتٌ كثيرةٌ، مَرْجِعُها غالبًا إلى واحدٍ مِن أمرَيْنِ: السُّرْعةُ المُؤَدِّيَةُ إلى عدمِ إحكامِ مَقالةِ أهلِ العلمِ، أو ضَعْفُ سليقةِ الرجلِ، وإحساسِه بالفروقِ بين طبقاتِ الكلامِ»[3]. ولا شَكَّ أنَّ المرءَ مهما عَلَتْ معرِفَتُه بطبقاتِ الكلام إذا لم يُحَالِفْه التوفيقُ فإنَّه يَقَعُ في مَزَالِقَ تُستغرَبُ منه وتُستَنْكَرُ.

❋ ❋ ❋

---

(١) «سر الفصاحة» (ص٩٢).
(٢) «سر الفصاحة» (ص٨٨ ـ ٨٩).
(٣) «الإعجاز البلاغي» للدكتور محمد أبو موسى (ص٣٧٠).

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

دَلِيلُ القائلِين بالصَّرفة

لم أَجِدْ للقائلِين بالصَّرفةِ دليلًا نقليًّا يَعتمِدُون عليه، وإنما اعتَمَدُوا على دليلٍ عقليٍّ ملخَّصُه: أنَّ القرآنَ الكريمَ يتكوَّنُ مِن مجموعةٍ مِن الكلماتِ والحُروفِ، قد سُطِرَت ونُظِمَت نظمًا خاصًّا، وهذا النظمُ مَهْمَا علا شأنُه، وبايَنَ سائرَ الكلامِ، فإنَّه بنَفْسِه لا يمكِنُ أن يكونَ معجِزًا بحيثُ يعجزُ مَن تُحُدِّيَ به عن الإتيانِ بما يقارِبُه. والقرآنُ الكريمُ مِن جِنسِ كلامِ العربِ وإن كان في الذروةِ منه.

وقد وَضَّحَ ذلك أبو القاسمِ البَلْخِيُّ؛ فقال ـ موضِّحًا حُجةَ القائلِين بالصَّرفة ـ: «واحتَجَّ الذين ذَهَبُوا إلى أنَّ نَظْمَه ـ يعني: القرآنَ ـ ليس بمُعجِزٍ، إلا أنَّ اللهَ تعالى أعجَزَ عنه ـ فإنَّه لو لم يُعجِزْ عنه لكان مقدورًا عليه ـ: بأنَّه حروفٌ قد جُعِل بعضُها إلى جَنْبِ بعضٍ، وإذا كان الإنسانُ قادرًا على أن يقولَ: «الحَمْدُ»، فهو قادرٌ على أنْ يقولَ: «للهِ»، ثم كذلك القولُ في كلِّ حرفٍ، وإذا كان هكذا فالجميعُ مقدورٌ عليه لولا أنَّ اللهَ تعالى أعجَزَ عنه»[١].

إذًا فقد تأَسَّسَ القولُ بالصَّرفةِ على ما يأتي:

١ ـ مِن حيثُ المفرداتُ: جميعُ المفرداتِ التي استَعْمَلَها القرآنُ دونَ استثناءٍ هي عربيةٌ وَضْعًا، أو عربيةٌ تعريبًا، ويشملُ التعريبُ أسماءَ الأعلامِ الأعجميةِ.

---

(١) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (ص١٢).

٢ ـ أسلوبُ القرآنِ في التراكيبِ هو أسلوبُ العَرَب، لكنَّه جاء على أسلوبِ النَّثْر، دونَ أنْ يَلتـزِمَ أُسلوبًا واحدًا من أساليبِه، وهو ليس على أسلوبِ الشِّعْر.

٣ ـ العَرَبُ في أيامِ نزولِ القرآن كانُوا قد قَطَعُوا جميعَ المسافاتِ في نُضجِ اللسانِ العربي، فالقرآنُ نَزَلَ في لُغَةٍ تامَّةِ النُّضْجِ مكتمِلةٍ مفرداتٍ وتراكيبَ.

أمامَ الحقائقِ السابقة ـ وهي التطابُقُ التامُّ بين العربيةِ عند أهلِها، وبين عربيةِ القرآن ـ فكيفَ عَجَزَ العربُ وهم أهلُ الكلامِ فيها على السَّلِيقةِ، عن الإتيانِ بمِثلِه؟

هذا هو الدليلُ الذي استَنَدَ إليه القائِلُون بالصَّرفةِ مذهبًا رئيسًا في إعجازِ القرآن وعَجَزَ العربُ عن معارضتِه، وهذا دليلٌ يَنسجِمُ مع المذاهبِ الكلامِيةِ للقائلِين به، غيرَ أنه لا يَكفِي للقَطْعِ بهذا القولِ وكونِه الوجهَ الأقوَى في إعجازِ القرآنِ الكريم.

وهناك أَدِلَّةٌ لم يَستدِلَّ بها القائلون بالصَّرفةِ، مِن مثلِ قولِه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

قال ابنُ عاشورٍ: «**فإنْ قُلتَ**: هل تكونُ هاتِهِ الآيةُ حُجَّةً للذين قالُوا مِن علمائِنا: إنَّ إعجازَ القرآنِ بالصَّرْفةِ؛ **أي**: أَعْجَزَ اللهُ المشرِكين عن معارضتِه بأنْ صَرَفَهم عن محاولةِ المعارضةِ لِتَقُومَ الحُجَّةُ عليهم، فتكونُ الصَّرفةُ مِن جملةِ الأَكِنَّةِ التي جَعَلَ اللهُ على قلوبِهم. **قلتُ**: لم يَحْتَجَّ بهذه الآيةِ أصحابُ تلك المقالةِ؛ لأنَّك قد عَلِمتَ أنَّ الأَكِنَّةَ تخييلٌ، وأنَّ الوَقْرَ استعارةٌ، وأنّ قولَ النَّضْرِ: «ما أَدْرِي ما

أَقُولُ»، بُهتانٌ ومكابَرَةٌ؛ ولذلك قال اللهُ تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥]»[١].

وقولُ ابنِ عاشورٍ هنا إنَّ الأكنَّةَ ليستْ حقيقيةً يَنسجِمُ مع مذهَبِ المعتزلةِ الذين أَعْيَتْهم هذه الآياتُ وما شابَهَها كآياتِ الخَتْمِ على القلوبِ وآياتِ الطَّبْعِ والرَّانِ. وهي ـ كما بَيَّنَ أهلُ السُّنَّةِ ـ عقوبةٌ لهم على ما بادَرُوا به مِن ردِّ الحَقِّ كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].

وهنا محلُّ الشاهدِ؛ إذ إنَّ القومَ بادَرُوا إلى ردِّ الحقِّ فعُوقِبُوا بما ذَكَرَ اللهُ مِن الخَتْمِ والطَّبْعِ وجَعْلِ الأَكِنَّةِ... إلخ. وفيه حديثُ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **(تُعْرَضُ الفِتَنُ عَلَى القُلُوبِ كَالحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّ قَلْبٍ أُشْرِبَهَا نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ؛ حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ: عَلَى أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ، وَالآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا كَالكُوزِ مُجَخِّيًا، لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ)**[٢].

وهذا في حقِّ المسلِمِ وغيرِه سواءٌ، فقولُ الطاهرِ بنِ عاشور هنا جارٍ على قاعدةِ المعتزلةِ، وإن لم يكن موافِقًا لهم في أصولِهم رحمه الله.



(١) «التحرير والتنوير» (٤/٣٩٦).
(٢) «صحيح مسلم» (١/٨٩)، باب بيانِ أنَّ الإسلامَ بدأ غريبًا.



المَبْحَثُ الرَّابعُ
أَبْرَزُ المُعَارِضِينَ لِلصَّرْفَةِ وَأَدِلَّتُهُمْ

مُعظَمُ مَن تناوَلَ الصَّرفةَ مِن العلماء رَدَّها وضَعَّفَها؛ ولذلك فسأقتَصِرُ على ذِكرِ أقوالِ العلماءِ البارزين الذين كان لأقوالِهم تأثيرٌ في ردِّها.



المَطْلَبُ الْأَوَّلُ
رأيُ الخَطَّابِيِّ

كان حَمْد بن محمدٍ الخطابيُّ (ت٣٨٨هـ) مِن أوائل مَن نَقَضَ القولَ بالصَّرفةِ على تفسيرِها الشائعِ عند العلماء، وعلى ما ذَهَبَ إليه وقَرَّرَه الشريفُ المرتضى بعد ذلك.

وإن كان الخطابيُّ رأى أنَّ وجهَ القولِ بالصَّرفةِ «وجهٌ قريب» كما يقولُ، غيرَ أنَّه نَقَضَه فقال: «إلا أنَّ دلالةَ الآيةِ تَشهدُ بخلافِه، وهي قولُه سبحانَه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، فأشار في ذلك إلى أمرٍ طريقُه التكلُّفُ والاجتِهاد، وسبيلُه التأَهُّبُ والاحتِشَاد، والمعنى في الصَّرفةِ التي وَصَفُوها لا يُلائِمُ هذه الصفةَ؛ فدَلَّ على أن المرادَ غيرُها»[١]. **ويُفهَمُ مِن قول الخطابيِّ هذا:** أنَّ الصَّرفةَ على رأيِ

---

(١) «بيان إعجاز القرآن» (ص٢٣).

النَّظَّامِ كانت واضحةَ المعالِمِ؛ إذ قد وَصَفَها وشَرَحَها القائلون بها.

وهذا الوجهُ الذي نَقَضَ به الخطابيُّ الصَّرفةَ وجهٌ دقيقٌ؛ إذ لا جَدْوَى مِنِ اجتماعِ الجِنِّ والإنسِ إذا كانوا قد صُرِفُوا صَرْفًا خارجًا عن إرادتِهم عن المعارضةِ. وكأنَّ الخطابيَّ عندما وَصَفَ وجهَ القولِ بالصرفةِ بأنَّه وجهٌ قريبٌ؛ يعني: أنَّه قريبٌ فَهْمُه للعقولِ التي لا تَطلُبُ التعمُّقَ في الأدلة. **وقد حاوَلَ الدكتور محمد أبو موسى توجيهَ وَصْفِه لهذا القولِ بالقُربِ فقال:** «فقولُ الخطابيِّ: «وهو وجهٌ قريبٌ» يعني: في إثباتِ النبوةِ، وإقامةِ الحُجة، وأنَّ مَن يقولُ به يصيرُ مِن أهلِ القِبْلة»[(١)].

وقريبٌ منه ما ذَهَب إليه الرُّمَّانِيُّ (ت٣٨٦هـ) أحدُ علماءِ النَّحْوِ مِن المعتزلةِ، في رسالتِه «النُّكَت في إعجاز القرآن»؛ حيث ذَهَب إلى أنَّ الصَّرفةَ هي أحدُ أوجُهِ الإعجازِ، **فقال:** «**وأمَّا الصَّرفةُ فهي**: صَرْفُ الهِمَم عن المعارضةِ، وعلى ذلك كان يعتَمِدُ بعضُ أهلِ العلمِ في أنَّ القرآنَ معجِزٌ مِن جهةِ صرفِ الهِمَمِ عن المعارضةِ، وذلك خارِجٌ عن العادةِ كخُروجِ سائر المعجِزاتِ التي دلَّت على النُّبوةِ، وهذا عندَنا أحدُ وجوهِ الإعجازِ التي يَظهرُ منها للعقول»[(٢)].

۞ رأيُ القاضي عبدِ الجَبَّار الهَمَذَاني:

وللقاضي عبدِ الجَبَّار الهمذانيِّ (ت٤١٥هـ) ـ وهو مِن علماءِ المعتزلةِ الكِبارِ ـ رأيٌ مخالِفٌ للنَّظَّامِ والجاحظِ في الصَّرفة، فقد كان في كلامِه الطويلِ عن إعجازِ القرآنِ مشغولًا بتعليلِ انصراف العَرَبِ عن

---

(١) «الإعجاز البلاغي» (ص٣٦٧).

(٢) «النُّكَت في إعجاز القرآن» (ص١١٠).

محاولةِ معارضة القرآنِ الكريم، على ما عُرِفَ مِن صفاتِهم وصفاتِ التحدِّي الذي كانوا يواجَهُون به، **وقد افتَرَضَ أمرَيْنِ**:

أحدُهما: أنهم قادرون على المعارضة، ولكنَّهم لم يَفعلُوا، وهذا مرفوضٌ عقلًا.

والثاني: أنهم غيرُ قادرِين، وقد أدرَكُوا ذلك، واستَيْقَنَتْه عقولُهم، فانصَرَفُوا مِن تلقاءِ أنفُسِهم، حتى لا يفتَضِحَ أَمْرُهم، ويصبِحُوا مَثَارًا لسُخريةِ الناس. وهذا الانصرافُ من العربِ هو الذي يعنِيه القاضي عبدُ الجَبَّارِ بالصَّرفة، فهي ليست صَرْفًا خارجيًّا جَبْريًّا مِن الله للعربِ عن المعارضةِ ـ لا حفاظًا على المعجِزةِ القرآنيةِ حتى لا تُنتقضَ بالمعارضةِ الممكِنةِ كما زَعَم النَّظَّامُ، ولا قَطْعًا لأطماعِ السُّفَهاء من محاولةِ المعارضةِ كما قال الجاحظُ ـ بل هُمُ الذين انصَرَفُوا مِن تِلقاءِ أنفُسِهم دونَ مؤَثِّرٍ خارجيٍّ. وهذا رأيٌ طريفٌ مِن القاضي عبدِ الجَبَّار.

يقولُ القاضي عبدُ الجَبَّار: «اعلَمْ أنَّ الخلافَ في هذا البابِ أنَّا نَقولُ: إنَّ دواعِيَهم انصَرَفَت عن المعارضةِ لعِلْمِهم أنَّها غيرُ مُمكنةٍ... ولولا عِلمُهم بذلك لم تكنْ لِتَنْصَرِفَ دواعِيهم؛ لأنا نَعلمُ انصرافَ دواعِيهم تَبَعًا لمعرفتِهم بأنها متعذِّرَة. وهم ـ **أي**: النَّظَّام وموافِقُوه ـ يقولون: إنَّ دواعِيَهم انصرَفتْ مع التأتِّي، ولأجلِ انصرافِ دواعِيهم لم يَأْتُوا بالمعارضةِ مع كونِها ممكِنةً»[1].

وهذا الرأيُ الذي ذَهَبَ إليه القاضي عبدُ الجَبَّارِ يَتَّفِقُ مع قولِ الجمهورِ، وهو مقبولٌ، وداخلٌ في معنى حِفظِ الله تعالى للقرآنِ الكريم في قولِه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقد تَصَدَّى الشريفُ المرتَضَى في كتابِه عن الصَّرفةِ لقولِ القاضي عبدِ الجَبَّارِ وردَّ

---

(١) «المغني في أبواب العدل والتوحيد» للقاضي عبد الجَبَّار (١٦/ ٢٣٤).

عليه ردًّا مطوَّلًا مفصَّلًا[١]. والشريفُ المرتَضَى مِن تلاميذِ القاضي عبدِ الجَبَّارِ الهمذانيِّ المعتزليِّ، فقد أَخَذ عنه ببغدادَ مُنصَرَفَه مِن الحَجِّ[٢].

❊ ❊ ❊

(١) **انظر**: من صفحة ١٩٧ إلى صفحة ٢٧٤ تحت عنوان: «فَصْلٌ في بليغِ ما ذَكَرَه صاحبُ الكتابِ المعروفِ بالمُغْنِي مما يتعلَّقُ بالصَّرْفَة».

(٢) **انظر**: «بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار» لعبد الفتاح لاشين (ص٦٧).

المَطلَبُ الثّاني

رأيُ عبدِ القاهِرِ الجُرجانيِّ

يُعَدُّ عبدُ القاهر الجرجانيُّ مِن أوسَعِ مَن تتبَّعَ جوانبَ الضعفِ والخَلَلِ في مقولةِ الصَّرفةِ التي ذَهَبَ إليها الشريفُ المرتضى والنَّظَّامُ، وقد عَرَضَ لموضوعِ الصرفةِ في كتابِه «دلائل الإعجاز» في موضِعٍ واحدٍ فقط، ولم يَذْكُرْه في غيرِه لانشغالِه في كتابِه «دلائل الإعجاز» بالردِّ على القاضي عبدِ الجَبَّارِ، ثم توسَّعَ في إبطالِ القولِ بالصرفةِ في رسالَتِه «الشافية في إعجاز القرآن».

وسببُ اختصارِه في ردِّ الصَّرفةِ في «دلائل الإعجاز»: أنَّ القاضيَ عبدَ الجبارِ المعتزليَّ قد ردَّ قولَ النَّظَّامِ بالصَّرفةِ وأبطَلَه، وذَهَب في توجيهِ الصَّرفةِ مذهبًا مغايِرًا مقبولًا، فلم يتوَقَّفْ عبدُ القاهِرِ الجرجانيُّ عند ذلك كثيرًا لموافقتِه للقاضي عبدِ الجَبَّارِ في ردِّ هذا القولِ. غيرَ أنَّه أطالَ القولَ فيها في رسالَتِه «الشافية في الإعجاز»، وتتَبَّعَ هذا القولَ، وأبطَلَه، وذَكَرَ اللوازِمَ الباطلةَ التي تَلزمُ القائلِين بالصَّرفةِ وجهًا لإعجازِ القرآن.

والقولُ بالصَّرفةِ عند عبدِ القاهر الجُرجانيِّ قولٌ ضعيفٌ، قالَه مُتسرِّعٌ[(١)] أوقَعَتْه شهوةُ الإغرابِ فيما لا يُعذَرُ العاقلُ في اعتقادِه؛ «ولو كان الناسُ إذا عنَّ لهم القولُ نَظَرُوا في مُؤَدَّاهُ وتبَيَّنُوا عاقِبَتَه، وتذَكَّرُوا وصيةَ الحكماءِ حين نَهَوْا عن الورودِ حتى يُعْرَفَ الصَّدَرُ، وحذَّرُوا أن

(١) لعلَّه يقصدُ إبراهيم النظامَ؛ لأنه هو مَنِ اشتهر نِسبةُ هذا القولِ إليه كما تقدَّمَ في البحث.

تجيءَ أعجازُ الأمور بغيرِ ما أَوهمتِ الصدورُ ـ: إذن لَكُفُوا البلاء، ولعُدَّ هذا وأشباهُه مِن فاسدِ الآراء»[1].

وقد ذَكَرَ الجرجانيُّ مِن لوازمِ القولِ بالصَّرفةِ أنه يَلزمُ منه أن العربَ قد تَراجعتْ حالُها في البلاغة والبيان بعدَ نزولِ القرآن، وأنَّ كلامَ العربِ قبلَ القرآنِ كان موازِيًا للقرآن مِن حيثُ نَظْمُه وفصاحتُه، وأن التعجُّبَ كان مِن المنعِ مِن المعارضةِ لا مِن بلوغِ القرآن مرتبةً عاليةً في الفصاحةِ والبيان[2]، وأن القولَ بالصَّرفةِ يُبْطِلُ الاستشهادَ بأقوالِ العربِ بعد نزولِ القرآن؛ لنُقصانِها عن كلامِ العربِ قبلَ نُزولِ القرآنِ في الفصاحةِ والبلاغةِ، وغير ذلك مِن اللوازمِ الباطلةِ التي لا يقولُ بها مَن يقولُ بالصَّرْفَة.

❊ ❊ ❊

(١) «الرسالة الشافية» للجرجاني (ص١٥٥).

(٢) **انظر**: «الرسالة الشافية» (ص١٤٦ ـ ١٤٧).

المَطلَبُ الثَّالِثُ

الردُّ على القائلِين بالصَّرفة

يمكِنُ تلخيصُ ردودِ القائلِين بمنعِ الصرفةِ بمعناها الذي قال به الشريفُ المرتَضَى وابنُ سنانٍ الخفاجيُّ والنَّظَّامُ ـ كما نُسِبَ إليه ـ في النقاطِ الآتية:

أولًا: القولُ بالصَّرفةِ يَسْلُبُ القرآنَ مزيةَ الفصاحةِ والإعجازِ الذاتيِّ بالنَّظْمِ البديعِ، والبلاغةِ العاليةِ.

وهذا مخالِفٌ لإجماعِ الأُمَّةِ قبل ظهورِ الخلافِ أنَّ القرآنَ معجِزٌ بنَظْمِه وفصاحتِه كما تقدَّمَ. **قال القرطبيُّ**: «إجماعُ الأُمَّةِ قبلَ حدوثِ المخالِفِ: أنَّ القرآنَ هو المعجِزُ، فلو قُلنا: إنَّ المنعَ والصَّرفةَ هو المعجِزُ لَخَرَجَ القرآنُ عن أن يكونَ معجِزًا! وذلك خلافُ الإجماعِ، وإذا كان كذلك عُلِمَ أنَّ نفسَ القرآنِ هو المعجزُ؛ لأن فصاحتَه وبلاغتَه أَمْرٌ خارقٌ للعادةِ؛ إذ لم يوجَدْ كلامٌ قطُّ على هذا الوجهِ، فلما لم يكن ذلك مألوفًا معتادًا منهم؛ دلَّ على أن المنعَ والصَّرفةَ لم يكن معجزًا»[(١)]. وهذا يجعلُ الإضافةَ في قولِنا: «إعجاز القرآن» تعبيرًا موهمًا؛ إذ إنَّ الإعجازَ لا يضافُ للقرآن، وإنَّما لله الذي صَرَفَ العربَ عن معارضتِه، وإن كان ذلك يصحُّ لأنَّ القرآنَ كلامُ الله وهو صِفةٌ مِن صفاتِه.

ثانيًا: لو كانَتِ المعارضةُ ممكِنةً لم يكنِ الكلامُ معجزًا، وإنما يكونُ المنعُ هو المعجزَ، فلا يتضمَّنُ الكلامُ فضيلةً على غيرِه[(٢)].

---

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ٧٥).

(٢) **انظر**: «إعجاز القرآن» للباقلاني (ص٣٠).

وهذا يعارِضُ ما اشتَهَرَ ونُقِل عن العربِ مِن إعجابِهم الشديدِ، وانبهارِهم بفصاحةِ القرآن ونَظْمِه وبلاغتِه، كما في قِصَّةِ أُنَيْسِ بنِ جُنَادَةَ أخي أبي ذَرٍّ رضي الله عنه، حيثُ لَقِيَ النبيَّ ﷺ بمَكَّةَ، وسَمِعَه يتلو القرآنَ، وسَمِعَ قولَ قريشٍ فيه إنَّه ساحرٌ وشاعِرٌ وكاهِن، **فقال أُنَيْسٌ**: «لقد سَمِعْتُ قولَ الكَهَنَةِ فما هو بقولِهم، ولقد وضعتُ قولَه على أقراءِ[1] الشِّعْرِ فما يلتَئِمُ على لسانِ أحدٍ أنَّه شِعْر، واللهِ إنَّه لَصادقٌ وإنهم لَكاذِبون»[2]. وهذه شهادةٌ ذاتُ دلالةٍ ظاهرةٍ على معرفةِ العربِ ببلاغةِ القرآنِ وفصاحتِه، وأنه بايَنَ كلامَهم وفارَقَه وعلا عليه.

ومِثْلُ ذلك قصةُ الوَلِيدِ بنِ المُغِيرةِ، ووَصْفُه للقرآنِ بكلامٍ بليغٍ يدلُّ على بلاغتِه وأَثَرِه في نفسِه، منه قولُه: «واللهِ إنَّ لقولِه الذي يقولُ حلاوةً، وإنَّ عليه لَطلاوةً، وإنه لَمُثْمِرٌ أعلاه، مُغْدِقٌ أسفَلُه، وإنَّه لَيَعْلُو وما يُعلى، وإنَّه لَيَحْطِمُ ما تَحْتَه»[3]. وقد أخرَجَ هذه القصةَ البيهقيُّ تحت «باب اعتِراف مُشْرِكي قريشٍ بما في كتابِ الله تعالى مِن الإعجازِ، وأنه لا يُشْبِهُ شيئًا مِن لُغاتِهم مع كونِهم من أهلِ اللُّغَةِ وأربابِ اللِّسَان»[4].

ثالثًا: **يَلزمُ مِن القول بالصَّرفةِ أن «يكونَ العربُ قد تراجَعَت حالُها في البلاغةِ والبيان**، وفي جودةِ النَّظْمِ وشَرَفِ اللَّفْظِ، وأن يكونوا قد نَقَصُوا في قرائِحِهم وأذهانِهم، وعَدِمُوا الكثيرَ مما كانوا يستطيعون، وأن

---

(١) **أقراءُ الشِّعْر**: هي ما عُرِف بعدَ ذلك ببُحورِ الشعر وعَرُوضِه التي وَضَع قواعِدَها الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ؛ وهذا يدلُّ على أنَّ العربَ كانت لها مقاييسُ معتبَرةٌ للشِّعْرِ تَعْرِفُها وتلتزِمُ بها وإن لم تَكْتُبْها. **انظر**: «مشكل الآثار» للطحاوي (٧/ ٣٥٠)، و«الديباج شرح صحيح مسلم» للسيوطي (٥/ ٤٤١).

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي»، كتاب «فضائل الصحابة» (١٦/ ٢٨).

(٣) «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ١٩٨)، و«المستدرك» للحاكم (٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥١).

(٤) «دلائل النبوة» للبيهقي (٢/ ١٩٨).

تكونَ أشعارُهم التي قالُوها، والخُطَبُ التي قامُوا بها، وكلُّ كلامٍ اختلَفُوا فيه مِن بعدِ أنْ أُوحِيَ إلى النبيِّ ﷺ وتُحُدُّوا إلى معارضةِ القرآن ـ: قاصرةً عما سُمِعَ منهم مِن قبلِ ذلك القصورَ الشديدَ، وأن يكونَ قد ضاقَ عليهم في الجملةِ مجالٌ قد كان يتسِعُ لهم»[(١)].

وهذا كلُّه لم يَحْدُثْ؛ فدلَّ على فسادِ القول بالصَّرفةِ، وأن العربَ قد سُلِبوا الفصاحةَ والبيانَ اللَّذَيْنِ كانا لهم قبلَ نزولِ القرآن والتحدِّي به.

رابعًا: **ومما يَلزمُ القائلِين بالصَّرفةِ أنه كان ينبغي على العربِ أن تكونَ قد عَرَفَت مِن أنفُسِها أنها فَقدتْ علومًا وقُدرةً كانت حاصلةً لها قبلَ نزولِ القرآن**، ولو عَرَفُوا ذلك مِن أنفُسِهم لَظَهَرَ ذلك على ألسِنَتِهم، ولَقَالُوا للنبي ﷺ: إنَّا كُنا نستطيعُ قبلَ هذا الذي جِئتَنا به، ولكنَّك قد سَحَرْتَنا واحتَلْتَ في شيءٍ حال بينَنا وبينَه[(٢)]. وهذا لا يُقيمُ عليهم الحُجةَ بالقرآنِ لو وقع لهم. **قال عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ**: «**فإنْ قالوا**: إنه نُقصانٌ حَدَث في فصاحتِهم دون أن يَشْعُروا به. **قيلَ لهم**: فإنْ كانَ الأمرُ كذلك فلم تَقُمْ عليهم حُجَّةٌ؛ لأنه لا فَرْقَ بين أن يكونوا قد عَدِمُوا شيئًا من الفصاحةِ التي كانوا يَعْرِفُونها لأنفُسِهم قبل التحدِّي بالقرآن والدعاءِ إلى معارضتِه، وبين أن يكونوا قد عَدِمُوا ذاك ثم لم يَعْلَمُوا أنهم قد عَدِمُوه»[(٣)].

وهُم إذا كانوا لا يَعلمون نَقصَ آلَتِهم في البيان والفصاحة، فكيفَ يُمكِنُهم إدراكُ وجهِ إعجازِ القرآن؟ وهذا لا يكونُ أبدًا، بل إنَّهم في غايةِ التمكُّنِ مِن آلةِ الفصاحةِ والبلاغةِ التي بها أدرَكُوا تفوُّقَ القرآنِ في كل تلك الجوانبِ؛ وهذا مما دعاهم للتسليمِ له.

---

(١) «الرسالة الشافية» لعبد القاهر الجرجاني (ص١٤٦).
(٢) **انظر**: المصدر السابق (ص١٤٨).
(٣) «الرسالة الشافية» (ص١٤٧).

خامسًا: **أنَّ القولَ بالصَّرفةِ على رأيِ النَّظَّام، ورأيِ الشريفِ المرتضَى يتعارَضُ مع قولِه تعالى**: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، حيثُ أشار في ذلك إلى أمرٍ طريقُه التكلُّفُ والاجتهاد، وسبيلُه التَّأَهُّبُ والاحتِشاد، والمعنى في الصَّرفةِ لا يلائِمُ هذه الصفةَ[(١)]. وهذا مِن أجوَدِ الردودِ، ومِن أولِ مَن تنبَّهَ له: الإمامُ الخَطَّابِيُّ.

وقد بَسَطَها الجرجانيُّ فقال: «ليس في العُرفِ ولا في المعقولِ أن يقالَ: لو تعاضَدتم واجتمَعْتُم وجمعتم لم تَقدِرُوا عليه، في شيءٍ قد كان الواحدُ منهم يقدِرُ على مثلِه، ويسهُلُ عليه ويستقِلُّ به، ثم يُمْنَعُون منه. وإنما يقالُ ذلك حيثُ يرادُ أن يقالَ: إنكم لم تستطيعوا مِثلَه قطُّ، ولا تستطيعونَه البَتَّةَ على وجهٍ مِن الوجوه»[(٢)].

سادسًا: **أنه قد حَصَلَت محاولاتٌ للمعارضة مِن مُسَيْلِمَةَ الكَذَّابِ وغيرِه**، وقد كَثُرَت في زمانِنا هذا المعارضاتُ للقرآن ولا سِيَّما في المواقعِ الإلكترونيةِ على الإنترنت، وهذا يردُّ على مَن يقولُ بالصَّرفة؛ إذ لو صُرِفُوا لَمَا وُجِدَت مثلُ تلك المعارَضاتِ أصلًا، وإن كان القولُ فيما جاء به مسيلمةُ وأمثالُه لم يَدَّعِ فيه المعارَضة، وإنما كان الادِّعاءُ أنه يأتيه الوَحْيُ كما يأتي النبيَّ ﷺ، دون التحدِّي بما جاء به، وأنه في منزلةِ القرآن مِن حيثُ الفصاحةُ والبلاغةُ؛ ولذلك كان ذلك الادِّعاءُ مَدْعاةً للسُّخريةِ والاستهزاءِ مِن العربِ.

سابعًا: **أنه لو كان الإعجازُ بالصَّرفةِ**، لكان نُزولُ القرآنِ في مرتبةٍ أقَلَّ مِن حيثُ البلاغةُ والفصاحةُ: أبلَغَ في التحدِّي للعرَبِ مِن نزولِه بهذه

---

(١) **انظر**: «بيان إعجاز القرآن» للخطابي (ص٢٣).

(٢) «الرسالة الشافية» (ص١٤٩).

الدرجةِ العاليةِ مِن البلاغةِ؛ إذِ المَنْعُ مِن معارضةِ ما كان في مستوى بلاغةِ الناس أدَلُّ على الإعجازِ. **قال بعضُهم**: «ولولا أنَّ الله أرادَ أن يقيمَ لبعضِ أنبيائِه آيةً بمِثلِ هذا الصَّرفِ الذي ذَهَبُوا إليه في شيءٍ سِوَى الكلامِ والنَّظْمِ، لكانَتِ الحكمةُ توجِبُ أن يجعَلَ ذلك الشيءَ مِن أسهلِ ما يَقدِرُ عليه الناسُ وأقرَبِه، ولكانَ لا معنَى لرَفْعِه إلى أعلى الطبقاتِ مما يَقدِرُ الناسُ عليه مِن جِنْسِه»[١].

ثامنًا: تناقُضُ قولِ المعتزلةِ بالصَّرفةِ مع أصلِ العدلِ عند المعتزلةِ:

إنَّ أصلَ العدلِ عند المعتزلةِ لمَنْ تأمَّلَه يردُّ قولَهم بالصَّرفةِ مِن أساسِه؛ إذ إنَّ تحدِّيَ اللهِ للعربِ أن يأتُوا بمِثلِ القرآنِ مع سَلْبِهم القُدرةَ أو الداعيَ لذلك، يتنافَى مع العدلِ الذي يراهُ المعتزلة أصلًا مِن أصولهم، كما أنَّ المعتزلةَ ترى أن الربَّ لا تتعلَّقُ مشيئتُه بأفعالِ العِبادِ أصلًا، فالعبدُ هو الذي يَخْلُقُ فِعلَه. وهذا مِن أعجَبِ ما وَقَعَ فيه النَّظَّامُ وأتباعُه ممن قالُوا بالصَّرفةِ؛ لأنَّ الصَّرفةَ فيها أنَّ الله تعالى تعلَّقَتْ مشيئتُه بالعِبادِ هنا حيثُ صَرَفَهم. **ومِن هنا**؛ فإنَّ مَن تَحَمَّسَ مِن المعتزلة في الردِّ على النَّظَّامِ ـ كالجاحظِ والقاضي عبدِ الجَبَّارِ ـ لا يناضِلُ عن القرآنِ بقَدْرِ ما يناضِلُ عن هذا المبدأِ الذي سيَنْسِفُه القولُ بالصَّرْفَةِ، وسينفَتِحُ عليهم في أبوابٍ أخرى بما يؤدِّي إلى تدميرِ الأصلِ الثاني برُمَّتِه، وهو أصلُ العدلِ.

ولذلك فلم يُصِب ظَنُّ الدكتور مُنِير سُلطان وَفَّقَه الله في قولِه: «وظَنِّي أنَّ مبدأَ الصَّرفةِ نبَعَ مِن المبدأ الثاني للمعتزلةِ، وهو مبدأُ العدلِ الإلٰهيِّ. وفَحْوَاه: (أنَّ العبدَ قادرٌ خالقٌ لأفعالِه خيرِها وشَرِّها)، وبناءً

---

(١) «شرح رسالة الرماني في إعجاز القرآن» لمؤلف مجهول (ص٨٩).

على ذلك؛ فما لم يَقْدِرْ عليه العبدُ، فقد انصَرَفَ عنه لسببٍ، قد يُبرَّرُ التبريرَ المعقولَ، وقد يَشْطَحُ معه الخيالُ... أقولُ: إنَّ رأيَ النَّظَّام هو المحصِّلَةُ التلقائيةُ لمذهبِ المعتزلةِ في العدلِ الإلٰهيِّ»[(١)]. فهذا الأصلُ مِن أصولِ المعتزلةِ يتعارَضُ تمامًا مع القولِ بالصرفةِ كما تقدَّمَ.

تاسعًا: **يمكِنُ الاستدلالُ على القائلِين بالصَّرفةِ بقولِه تعالى:** ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣].

فإنَّ معنَى الآية: **أنَّ مِن أشدِّ الظُّلم والافتراءِ:** الزَّعْمَ بالقدرةِ على الإتيانِ بمِثلِ القرآن، وهذا مقتَضَى قولِ أهلِ الصَّرفةِ، الذين يَرَوْن أنه لولا الصَّرفةُ لأمكَنَ الإتيانُ بمثلِ القرآن، وهذا القولُ كفرٌ بدلالةِ الآية، والقائلُون بالصَّرفةِ جميعًا يَقصِدُون إلى الدفاعِ عن القرآن، والانتصارِ لإعجازِه، ومقتضى هذه الآية: كُفرُ مَن قال بهذه المَقُولة.

عاشرًا: **كذلك قوله تعالى:** ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١].

فإنَّ معنَى الآيةِ: **أنَّ الكُفارَ هم الذين يقولون:** إنهم قادِرُون على الإتيانِ بمثلِ القرآن، وأنَّ هذا مِن صفات المكذِّبين بالقرآنِ، لا مِن صفاتِ المؤمِنين به، المدافِعين عن إعجازِه وبيانِه.

حادي عشر: **الاستدلالُ بآيتَيْنِ في سورَتَي القَصَصِ ويونُسَ، وهما قولُه تعالى:** ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، **وقولُه تعالى:** ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ

---

(١) «إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة» (ص٥٢).

كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

فإن الآيةَ الأُولَى ظاهرةٌ في أنَّ الاستدلالَ بالتحدِّي إنما هو على كونِ القرآنِ نازلًا مِن عندِ الله، لا كلامًا تقوَّلَه رسولُ الله ﷺ، وإنما نُزولُه كان بعِلمِ الله تعالى المحيطِ بكلِّ شيءٍ، والذي لا يَخْفَى عليه شيءٌ مُطلقًا.

والآيةُ الثانيةُ ظاهرةٌ في أنَّ الذي أوجَبَ استحالةَ الإتيانِ بمثلِ القرآن هو أنَّ للقرآنِ تأويلًا لم يُحِيطوا بعِلْمِه لضَعْفِهم وعَجْزِهم عن ذلك تكوينًا، لا أنَّ اللهَ صَرَفَهم عنه مع قدرتِهم عليه[١].

ثاني عشر: **أنَّ الحاجةَ البشريةَ إلى النبوةِ والوحيِ الإلٰهيِّ تَنبعُ مِن أن الإنسانَ لا يستطيعُ الوصولَ إلى كمالِه الحقيقيِّ بالاعتمادِ على قدراتِه العقليةِ وتجارِبِه العِلميةِ فقط**، فالإنسانُ عاجزٌ عن تحديدِ مِصداقِ كمالِه الحقيقيِّ أولًا، وعاجِزٌ عن معرفةِ أقرَبِ الطرقِ التي تُوصلُه إلى ذلك الكمالِ ثانيًا، ويكفيكَ شاهدًا على هذا العجزِ ما عاشَتْه الإنسانيةُ على طولِ تجرِبَتِها الطويلةِ إلى يومِنا الحاضرِ.

في ضوء ذلك؛ فإنَّ افتراضَ قدرةِ الإنسانِ على الإتيانِ بمثلِ القرآنِ ـ كما تُقَرِّرُ ذلك مقولةُ الصَّرفةِ ـ سيُفْضِي إلى أن تكونَ النبوةُ والوحيُ الإلٰهيُّ لَغْوًا لا محصلَ له، ومعه لا حاجةَ إلى إقامةِ المعجزةِ حتى لو كان ذلك عن طريقِ الصَّرفة[٢].

هذه أهمُّ الردودِ على القولِ بالصَّرفة، وهناك رُدودٌ مِن مِثلِ القولِ بأن العربَ لم تَزْعُمْ أنها مصروفةٌ عن معارضةِ القرآن، ولم يُؤْثَرْ ذلك عن

---

(١) **انظر**: «الميزان في تفسير القرآن» للطبطبائي (١/ ٧٢).

(٢) للوقوف على المزيد مِن الردود والأجوبة عن مقولةِ الصَّرفةِ من علماء الشِّيعة؛ **انظر**: كتاب «التمهيد في علوم القرآن» لمحمد هادي معرفة (٤/ ١٨٠)، فقد توسَّعَ في ردِّها.

أحدٍ منهم، ولو شَعَرُوا بالصرفِ لَأَظْهَرُوه، كما زَعَمُوا أنهم مَسْحُورون، وغيرَ ذلك. كما يمكِنُ الردُّ عليهم بأنه يَلزمُ مِن القولِ بالصرفةِ زوالُ الصرفِ بعدَ زوالِ وقتِ التحدِّي بوفاةِ النبيِّ ﷺ مثلًا.

أجوبةُ الشريفِ المرتضى:

حاولَ الشريفُ المرتَضَى الجوابَ عن هذه الردودِ، وهذا تلخيصٌ لأهمِّ أجوبَتِه عليها:

مما ردَّ به الشريفُ المرتضى على الاستدلالِ بقولِه تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨] **أن قال:** «فأمَّا الآيةُ التي تلاها صاحبُ الكتاب - أي: القاضي عبدُ الجَبَّارِ - فهي أَبعَدُ ما يُسأَلُ عنه ويُقدَحُ به؛ لأنَّه تعالى أراد أن يُخْبِرَنا عن تعذُّرِ معارَضةِ القرآن على الخَلْقِ أجمَعِين، فنَفَى ذلك على آكَدِ الوجوهِ. ونحنُ نَعلمُ أنَّ مع التظاهُرِ والتعاوُنِ رُبَّما تَأَتَّى ما يتعَذَّرُ، وأن الشيءَ إذا كان متعَذِّرًا وغيرَ مُتأَتٍّ مع التوازُرِ والتظاهُرِ كان أبعَدَ مِن التَّأَتِّي مع الانفرادِ، وكان نفيُ تَأَتِّيهِ آكَدَ وأبلَغَ؛ فلهذا قال تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ وليس في الإخبارِ عن أنَّ المعارَضةَ لا تَقَعُ، وتأكيدِ نفيِ وقوعِها - بما جَرَتْ عادةُ أهلِ العربيةِ بأن يؤكِّدُوا به بخطابِهم - دلالةٌ على وجهِ التعذُّرِ ما هو».

ثم بَيَّنَ وجهَ دلالةِ هذه الآيةِ فقال: «وأكثَرُ ما نَستفيدُ بالآيةِ: أن المعارَضةَ لا تَقَعُ، وأنها متعذِّرةٌ على كلِّ حال، فأما مِن أيِّ وجهٍ لم تَقَعْ، هل تعذَّرَتْ لمنعٍ عن الكلامِ، أم لفَقدِ عُلومٍ، أو قُدَرٍ؟ فمِمَّا لا تدلُّ عليه الآيةُ»[1].

---

(١) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» للمرتضى (ص٢٥٧).

وأجاب المرتضى عن وجهِ الاستدلالِ بالآيةِ، وهي أنَّ المعاوَنةَ تمكِنُ مع القدرةِ، وأما مع المنعِ والصرفِ فلا جدوى منها، **فقال**: «صحيحٌ، لكنْ لِخَصْمِه أن يقولَ: إنَّ اللهَ تعالى لم يُرِدْ أن المعارضةَ لا تقعُ منهم وإنْ تظاهَرُوا وتعاوَنُوا على فِعْلِها، وإنما نَفَى وقوعَها ـ وإن تظاهَرُوا وتعاوَنُوا ـ بما يَقدِرُون عليه مِن الأفعالِ في طلبِها، والاحتيالِ لتمامِها، فالتظاهُرُ لم يُعْنَ به إلا ما هو مقدورٌ ممكِنٌ... على أنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ اللهَ تعالى إنَّما مَنَعَهم عن المعارضةِ بأنْ أعدَمَهم في الحالِ العلومَ بالفصاحةِ، فلن تَخْرُجَ المعارضةُ مِن أن تكونَ مقدورةً ـ وإن كانت متعَذِّرةً ـ لفَقدِ العلومِ، فيَجِبُ أن يَصِحَّ استعمالُ لفظِ التظاهُرِ غيرَ مطابِقٍ لمذهَبِنا في تعذُّرِ المعارضَة»(١).

وأطالَ الشريفُ في الأجوبةِ عن هذه الردودِ على أصولِ المعتزلة، وهي أصولٌ قد يَظهَرُ لمن يَقْرَؤُها أنها أصولٌ مَتِينة، لكنَّها إذا أُرجِعَت إلى أصولِها التي لا تَصِحُّ إلا بناءً عليها اتَّضَحَ للقارئِ المُنْصِفِ أن كلامَهم أبعدُ ما يكونُ عن الصوابِ. ويمكِنُ أن أضرِبَ لذلك مثالًا مِن كلامِهم عن مسؤوليةِ العبدِ، وأن الربَّ لا تتعلَّقُ مشيئتُه أصلًا بفعلِ العبد، بُعدًا عن الجَوْرِ وتحقيقًا للعدلِ الذي هو أصلٌ مِن أصولهم!

فإذا تَمَّ إيضاحُ أصلِ هذا الكلام ولازِمِه الفظيعِ الذي يعني أنْ يستقِلَّ العبدُ بالمشيئةِ والخَلْقِ، فيَقَعَ في ملكِ الربِّ ما لا يُريدُه، ويُريدُ أمورًا فيُوقِعُها العبدُ على خلافِ مراد الربِّ، تبيَّنَ ما في هذا القولِ مِن الوَهَنِ الشديدِ واللازمِ القَبِيح.

وردودُ الشريفِ المرتضى جاءت على هذا النحوِ المبنيِّ على أصولٍ واهيةٍ، وإن كان المتكلِّمُون يُحْسِنُون تشقيقَ الكلام دونَ طائلٍ في هذا الموضوعِ وغيرِه.

---

(١) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» للمرتضى (ص٢٥٧ ـ ٢٥٨).



خُلَاصَاتٌ وَاسْتِنْتَاجَاتٌ

بعدَ عرضِ أهمِّ أقوالِ القائلِين بالصَّرفةِ والمعارِضِين لها، يظهَرُ لي ما يلي:

أولًا: **لم يَقُلْ أحدٌ مِن الصحابة والتابعِين وأتباعِهم ولا مِن أهلِ السُّنَّةِ ـ بمعناها الخاصِّ ـ في القرونِ المتقدِّمةِ وما بعدها بالصَّرفةِ وجهًا لإعجاز القرآن،** ولم يَظهرِ القولُ في وجهِ إعجاز القرآنِ ظهورًا محفوظًا تناقَلَه أهلُ العلم، وإنما ظَهَرَ القولُ في إعجازِ القرآنِ على يدِ المعتزلةِ في عهدِ النَّظَّامِ والجاحظِ عند الدُّخولِ في مجادَلةِ المُلْحِدِين في القرآن؛ ولذلك يمكِنُ القولُ: إن القولَ بالصَّرفةِ هو مِن أوَّلِ الأقوالِ في بيان وجهِ إعجاز القرآن، وقد عارَضَه كثيرون منذُ القولِ به ووافَقَه كثيرون.

ثانيًا: **للصَّرفةِ مَعنَيانِ رئيسانِ أحدُهما مردودٌ والآخَرُ مَقبولٌ:**

فالمردودُ: هو الزعمُ بأنَّ العربَ لو لم تُصْرَفْ عن المعارضةِ لجاءت بمِثلِ القرآن، وهذا المعنى هو المتبادِرُ إلى الذِّهنِ عند إطلاقِ الصَّرفةِ، دون غيرِه من المعاني.

والمقبولُ: هو أنَّ العربَ قد انصَرَفَت عن المعارضةِ بعدَ تَيَقُّنِها العجزَ عن ذلك، سواءٌ كان ذلك انبِهارًا ببلاغتِه، أو تيقُّنًا للعجزِ بعد المحاولةِ، أو غيرَ ذلك.

فيُحْمَلُ كلامُ المعارِضِين للقولِ بالصَّرْفةِ على أنَّهم يعارِضُون المعنى المردودَ الذي يستلزِمُ الطعنَ في بلاغةِ القرآن الذاتيةِ الداخليةِ ـ وإن كان

القائلون بالصَّرفةِ لا يقولون بنَفْيِ إعجاز القرآنِ بنَظْمِه ـ ويعارِضُ ما فَهِمَه المفسِّرُون مِن آيات التحدِّي في القرآن الكريم، غيرَ أنَّ الجمعَ بين القولِ بالإعجازِ البيانيِّ والصَّرفةِ تناقُضٌ لا يَستَقيمُ؛ كما فَعَلَ الجاحظُ وغيرُه.

ويُحمَلُ كلامُ المُجيزِين لها على المعنى المقبولِ، أو أنَّه قَبِلَ بعضُهم هذا القولَ في جِدَالِهم للمخالِفِين على سبيلِ التَّنَزُّلِ مع الخَصْم، لا على سبيلِ الموافَقةِ على هذا القولِ والمذهبِ؛ كما فَعَلَ ابنُ تيميَّةَ وابنُ كَثِير.

ولذلك يقولُ ابنُ كَثيرٍ: «وقد قَرَّرَ بعضُ المتكلِّمِين الإعجازَ بطريقٍ يشمَلُ قولَ أهلِ السُّنَّةِ وقولَ المعتزلةِ في الصرفةِ، فقال: إنْ كان هذا القرآنُ معجِزًا في نَفْسِه لا يستطيعُ البشرُ الإتيانَ بمثلِه ولا في قُوَاهُم معارضَتُه، فقد حَصَلَ المُدَّعَى وهو المطلوبُ.

وإنْ كان في إمكانِهم معارضتُه بمثلِه ولم يَفْعَلُوا ذلك مع شدةِ عداوَتِهم له، كان ذلك دليلًا على أنَّه مِن عندِ الله؛ لصَرْفِه إيَّاهم عن معارضتِه مع قُدرتِهم على ذلك، وهذه الطريقةُ وإن لم تكنْ مَرْضِيَّةً لأن القرآنَ في نَفْسِه معجِزٌ لا يَستطيعُ البشرُ معارضتَه كما قرَّرْنا، إلا أنها تَصْلُحُ على سبيلِ التَّنَزُّلِ والمجادَلةِ والمُنَافَحةِ عن الحقِّ، وبهذه الطريقةِ أجابَ الرازيُّ في «تفسيرِه» عن سؤالِه في السُّوَرِ القِصَارِ كالعَصْرِ، وإنَّا أعطيناكَ الكَوْثَرَ»[1].

ثالثًا: أنَّ القولَ بالصَّرفةِ يتوافَقُ في معناهُ المقبولِ مع قولِ اللهِ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٩١) عند تفسير الآية (٢٣) مِن سورة البقرة.

بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾ [الإسراء: ٨٨] فقولُه: ﴿وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾ وقولُه: ﴿لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ﴾ قاطعانِ بأنه يستحيلُ على أحدٍ أَنْ يأتي بمِثلِ هذا القُرآنِ، وهذا صَرْفٌ قَدَرِيٌّ يؤكِّدُ إعجازَ هذا القرآنِ، مع توفُّرِ الدواعي للمعارضةِ مِن كلِّ وجهٍ. وسواءٌ كان الصَّرْفُ بسببِ بلاغةِ القرآنِ وفصاحتِه، وعدمِ القدرةِ على الإتيانِ بمِثلِه، أو كان للصَّرفِ الخارجيِّ مِن الله لمن يُرِيدُ المعارَضةَ، فإنَّه وجهٌ يمكِنُ القَبُولُ به على وجهِ التَّنَزُّلِ مع المخالِفِ وإن كان خارجًا عن محلِّ النِّزاعِ، غيرَ أنه إذا قِيلَ بذلك انتقضَ القولُ بأن السببَ في الإعجازِ: بلوغُ القرآنِ درجةً يَقْصُرُ دونَها كلُّ مَن أرادَ التحدِّيَ، وأَنَّ هذا لا يعودُ إلى طبيعةِ القرآنِ، وإنما إلى قُدرةِ الله.

والذين ذَهَبُوا إلى القولِ بالصَّرفةِ ذهَبُوا إليها مِن بابِ الاستدلالِ العقليِّ على إثباتِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ كما يقولون، وقولُهم بأن الوجهَ الرئيسَ للإعجازِ هو الصرفةُ لا يُعطِّلُ الدلالةَ العقليةَ للقرآنِ على صِحةِ نبوةِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ، بل هذه الدلالةُ قائمةٌ تامَّةٌ حتى على القولِ به؛ إذ هو ـ على هذا القول ـ آيةٌ بَيِّنَةٌ تدلُّ دلالةً حِسِّيَّةً على صدقِ الرسولِ ﷺ كغيرِها مِن معجزاتِ الأنبياءِ الحِسِّيَّة.

كما لو أنَّ اللهَ تعالى جَعَلَ معجزةَ نبيٍّ مِن الأنبياء أن يُحَرِّكَ يدَه أو رِجلَه ولا يستطيعَ ذلك غيرُه مِن الناس، دونما آفَةٍ في جوارِحِهم، لكانَتْ تلك آيةً عظيمةً دالَّةً على نبوتِه ـ إلا أنَّ القولَ بها يَنزِلُ بإعجازِ القرآن مِن مَرتبةِ الإعجازِ الذاتيِّ إلى مرتبةِ الإعجازِ الخارجيِّ، وفَرْقٌ بين المَرتبتَيْن[1].

وليس هذا فحسبُ؛ بل هذا يَجعلُ كونَ كلامِ الله له مزيةٌ على كلامِ الناسِ محلَّ شكٍّ؛ **إذ حاصلُه**: أن كلامَ الله ككلامِ غيرِه، بَيْدَ أنَّ اللهَ ـ لِعَظيمِ

(١) **انظر**: «الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد» للدكتور سعود العريفي (ص٥٣٦).

قُدرتِه ـ قد صَرَفَ الناسَ عن معارضتِه، وهذا وجهٌ قبيحٌ لا ينبغي التساهلُ به؛ ومِن هنا فإنَّ حملَ القولِ بالصَّرفةِ على الوجهِ الثاني مع بقاءِ القرآن دالًّا على نبوةِ محمدٍ ﷺ: غيرُ مستقيم. وقد جاء عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما ما يؤكِّدُ أَنَّه لولا أنَّ اللهَ يسَّرَ القرآنَ للناس لَمَا استطاعَ أحدٌ أن يقرأَ كلامَه تعالى[1].

قال الشريفُ المرتضى ـ وهو مِن أبرَزِ القائلِين بالصَّرفةِ والناصرِين لها ـ: «الحمدُ لله الذي جَعَل مذاهبَ المختلِفِين في وجهِ الإعجازِ ـ وإن تَفَرَّعَت وتنوَّعَت ـ فالقرآنُ غيرُ خارجٍ بينها مِن أن يكونَ معجزًا للبَرِيَّةِ، وعَلَمًا على النُّبوةِ، وجَعَلَ ما يَترَدَّدُ بينهم فيه مِن المسائل والجوابات ـ وإنْ قَدَحَت في صِحَّةِ مذاهبِهم في تفصيلِ الإعجازِ ـ فإنها غيرُ قادحةٍ في أصلِ الإعجازِ وجملةِ الدلالةِ؛ لأنه لا فَرْقَ بين أن يكونَ خارقًا للعادةِ بفصاحتِه دونَ طريقةِ نَظْمِه، أو بنَظْمِه دونَ فصاحتِه، أو يكونَ متضمنًا للإخبارِ عن الغُيوب، أو بأنْ يكونَ اللهُ تعالى صَرَفَ عنه العربَ وسَلَبَهم العِلمَ به، في أَنَّه على الوجوهِ كُلِّها معجِزٌ دالٌّ على النبوةِ وصِدقِ الدعوةِ، وإنِ اختَلَفَ وجهُ دلالتِه بحسبِ اختلافِ الطُّرُق»[2].

بل زادَ أنَّ هذا التنوُّعَ في أوجُهِ الإعجازِ يُعَدُّ مِن فضائلِ القرآن، فقال: «وهذا مِن فضائلِ القرآنِ الشريفة، ومَراتِبِه المُنيفة، التي ليست لِغَيْرِه مِن معجزاتِ الأنبياءِ عليهم السلام؛ لأنه لا شيءَ مِن معجزاتِهم إلا وجِهَةُ دلالَتِه واحدةٌ. وما قَدَحَ في تلك الجهةِ أخرَجَه مِن الإعجازِ. ولو أَلْحَقَ هذا مُلحِقٌ بوجوهِ إعجازِ القرآنِ لم يكن مخطِئًا، ولكان قد ذَهَبَ مَذهبًا»[3]؛ **أي**: مذهبًا مقبولًا سائغًا.

(١) **انظر**: «تفسير الطبري» (١١/ ٤٥٢).
(٢) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (ص٤٥).
(٣) «الموضح عن جهة إعجاز القرآن» (ص٤٥).

ويقولُ الحاكمُ الجُشَمِيُّ المعتزليُّ ـ وهو ممن يعارِضُ القولَ بالصَّرفةِ أَشَدَّ المعارَضةِ ـ بأنَّ الخلافَ في وجهِ الإعجازِ بين العلماءِ لا يؤثِّرُ في وجودِ هذا الإعجازِ وصِحَّةِ التحدِّي بالقرآن: «علماءُ الإسلام اتَّفَقُوا في كونِه معجزًا لا خلافَ بينهم، وإنما اختَلَفُوا في عِلَّتِه، ثم بأيِّ وجهٍ صار مُعجِزًا فالغَرَضُ يَحْصُلُ؛ لأنه إن كان معجِزًا بالفصاحةِ فالكلامُ تامٌّ، وإن كانَ للإخبار عن الغُيوبِ التي هي ناقضةٌ للعادةِ فكمِثْل، ولو كانوا يَقْدِرُون على مِثْلِه ثم مُنِعُوا فكمِثْل، وكذلك لو كان نَظْمُه مُعجِزًا حَصَلَ المقصودُ»[(١)].

وقد تَعَرَّضَ له ابنُ تَيميَّةَ، فحَكَمَ بأنه أضعفُ الأقوالِ في إعجازِ القرآنِ، فقال: «وكُلُّ ما ذَكَره الناسُ من الوجوهِ في إعجازِ القرآن هو حُجَّةٌ على إعجازِه، ولا تناقُضَ في ذلك، بل كلُّ قومٍ تَنَبَّهُوا لِمَا تَنَبَّهُوا له.

ومِن أَضعَفِ الأقوالِ: قولُ مَن يقولُ مِن أهل الكلامِ: إنَّه مُعجِزٌ بِصَرْفِ الدواعي، مع تمامِ الموجِبِ لها، أو بسَلْبِ القُدرةِ التامَّةِ، أو بسَلبِهِمُ القُدرةَ المعتادةَ في مِثلِه سلبًا عامًّا... وهو أنَّ اللهَ صَرَفَ قلوبَ الأُمَمِ عن معارضتِه مع قيامِ المقتَضِي التامِّ، فإنَّ هذا يُقالُ على سبيلِ التقديرِ والتَّنْزِيلِ، وهو أنَّه إذا قُدِّرَ أن هذا الكلامَ يَقدِرُ الناسُ على الإتيان بمِثْلِه، فامتناعُهم ـ جميعِهم ـ عن هذه المعارَضةِ مع قيامِ الدواعي العظيمةِ إلى المعارضة، مِن أَبلَغِ الآياتِ الخارقةِ للعاداتِ»[(٢)]. ثم

(١) «الحاكمُ الجشمي ومنهجه في التفسير» لعدنان زرزور (ص٤٤٦ ـ ٤٤٧)، وهو يَنقلُ عن كتابِ الجُشَمِيِّ «شرح العيون» ورقة (٦٣). والجُشَمِيُّ المعتزليُّ ممن يَرُدُّ القولَ بالصَّرفةِ، ويَذهبُ إلى أنَّ وجهَ الإعجازِ هو بلوغُ القرآنِ أعلى درجاتِ الفصاحة، ويَرُدُّ القولَ بالنظمِ ولا يوافِقُ القائلِين به.

(٢) «الجواب الصحيح، لمن بَدَّل دِينَ المسيح» (٥/٤٢٩)، و«إعجاز القرآن عند شيخ الإسلام ابن تيمية» للدكتور محمد العواجي (ص١٨٥).

استَرْسَلَ في ضربِ أمثلةٍ مِن حالِ الناس في مِثلِ هذا. ومثلُه تلميذُه ابنُ القَيِّم[(١)].

فالقولُ بهذا الوجهِ هو على غايةِ التَّنَزُّلِ مع المخالِفِين، وإلا فالصحيحُ المتَّفَقُ عليه بين العلماءِ المتقدِّمِين والمتأخِّرين مِن أهلِ السُّنَّةِ وغيرِهم: أنَّ الخَلْقَ كُلَّهم عاجزون عن معارضتِه، والآياتُ السابقةُ دالَّةٌ على استمرارِ هذا العجزِ حتى يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها، وهذا مِن حِفظِ الله للقُرآنِ، وصيانتِه له. بل إنَّ النبيَّ ﷺ عاجزٌ عن الإتيانِ بمِثلِ القرآن، وكلامُه ـ على فصاحتِه وبلاغتِه ـ مُبايِنٌ أَشَدَّ المبايَنةِ لكلامِ اللهِ ﷻ[(٢)].

ثمَّ إنَّ الإعجازَ بمعاني القرآن أعظَمُ مِن الإعجازِ بلَفْظِه ونَظْمِه، فقدِ اشتَمَلَ على أعظمِ المعاني التي لم تَخطِرْ على قَلبِ أحدٍ مِن قَبلُ، وأصدقِ الأخبارِ التي غاب مَن يَعرِفُها مِن أخبارِ الماضِين، وأَدَقِّ التشريعاتِ، وأحسَنِ القَصَصِ وأَصدَقِها، إلى غيرِ ذلك مِن أوجُهِ الإعجازِ فيه؛ وهو مِمَّا يَجعلُ عَجْزَ الخَلْقِ عن معارضتِه أمرًا متَيَقَّنًا عندَ كلِّ ذي لُبٍّ.

رابعًا: أن القائلِين بالصَّرْفَةِ على كافَّةِ وجوهِها ـ المقبولِ منها والمردودِ ـ يُحمَلُ كلامُهم ـ مِن بابِ إحسانِ الظَّنِّ بهم ـ على سَعْيِهم لحمايةِ جَنابِ القرآنِ الكريمِ، والاستدلالِ على أنَّ الله ﷻ قد حَفِظَه وصانَه عن عَبَثِ العابِثِين والمعارِضِين، فلا يُقدَحُ في عقائدِهم بما لا يَلزمُهم مِن قولِهم بالصَّرفةِ؛ إذ إنَّ كثيرًا مِن اللوازمِ الباطلةِ التي أُلْزِمَ

---

(١) **انظر**: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٤/١٥٤٩).

(٢) **انظر**: كتاب «القرآن والحديث: مقارنة أسلوبية» للدكتور إبراهيم عوض في هذا، فهو كتابٌ نافعٌ؛ إذ وازَنَ فيه بين بلاغةِ القرآنِ وبلاغةِ كلامِ النبيِّ ﷺ.

بها القائلون بالصَّرفةِ على وجهِها الباطلِ قد تَبَرَّؤوا مِنها؛ كالقولِ بأنَّ هذا يَستلزِمُ خُلُوَّ القرآنِ مِن الفصاحةِ، وعَجيبِ النَّظْمِ المبايِنِ لكلامِ البَشَرِ، وقد تبرَّأَ مِن هذه اللوازمِ الشريفُ المرتضى في كتابِه عن الصرفةِ.

ثم إنَّ القولَ بالصَّرفةِ لم يَقُلْهُ القائلون به طعنًا في القُرآن الكريم، وإلحادًا فيه؛ وردًّا وإنكارًا لإعجازِه، وإنما ـ **كما قال الدكتور عدنان زرزور** ـ: «لأنَّ هذا الرأيَ قد يكونُ آكَدَ في بابِ الإيمان والتسليم بأنَّ القرآنَ كلامُ الله... ولكنَّه مِن بابِ البُعدِ عن تَذَوُّقِ البلاغةِ والبيان»[(١)]. **وقد وَصَفَه الشيخُ محمد رَشِيد رِضَا بأنَّه** «رأيُ كَسُولٍ أَحَبَّ أن يُرِيحَ نَفْسَه مِن عناءِ البَحْثِ، وإجالةِ قَدَحِ الفِكْرِ في هذا الأمرِ»[(٢)].

ومِثلُه الدكتور محمد عبد الله دِرَاز؛ إذ قال بعدَ عَرضِه لمذهبِ الصَّرفةِ والقائلِين به: «هذا هو القولُ بالصَّرفةِ الذي اشتَهَرَ عن النَّظَّام مِن المعتزلةِ، وهو وإنْ كان اعترافًا في الجملةِ بصحةِ الإعجاز إلا أنَّه لا يَقولُ به إلا أعجميٌّ وشِبهُه ممن لم يَذُقْ للبلاغةِ طَعْمًا؛ ولذلك لم يُتابِعْه عليه تلميذُه الجاحظُ، ولا أحدٌ مِن علماءِ العربيةِ، وهو يُعَدُّ خلافَ ما عَرَفَ العربُ مِن أنفُسِهم»[(٣)].

خامسًا: أنَّ القولَ بالصَّرفةِ تَسَبَّبَ في تأخُّرِ الكتابةِ في البلاغةِ العربيةِ كما ذَهَبَ إلى ذلك بعضُ الباحِثِين، **فقال**: «كان لانحرافِ علومِ البلاغة عن علمِ الإعجازِ فيما نَرَاه سببانِ، الأوَّل: هو مذهَبُ الصَّرفةِ الذي فَشَا بين العلماءِ، واستَرْوَحَ إليه أَكثَرُهم حتى كادَ يَنحازُ إليه الجميعُ لولا أمثالُ الرُّمَّانِيِّ والخَطَّابِيِّ والقاضِيينِ الباقلانيِّ والهمذانيِّ بتآليفِهم ثم الشيخ الجُرجاني بنظريتِه في الإعجازِ»[(٤)].

(١) «علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه» للدكتور عدنان زرزور (ص٤٧٦).
(٢) «تفسير المنار» (١/ ١٩٨).
(٣) «النبأ العظيم» (ص٨٩).
(٤) «عروض نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجُرجاني ومباحثها» (ص٢٧).

فهو يرى أنَّ الأمرَ لوِ استَمَرَّ بين أهلِ العلمِ على القولِ بالصَّرفةِ لانقَطَعَتِ الوَشِيجةُ بين البلاغةِ والإعجازِ، ولولا هذا المذهبُ المتهاوِنُ في بيانِ وجهِ إعجازِ القرآن «لكان لنا اليومَ كُتُبٌ ممتعةٌ في بلاغةِ القرآن وأُسلوبِه وإعجازِه اللُّغويِّ وما إلى ذلك، ولكنَّ القومَ ـ عفا اللهُ عنهم ـ أَخْرَجُوا أنفُسَهم مِن هذا كلِّه، وكَفَوْها مُؤْنَتَه بكلمةٍ واحدةٍ تعلَّقوا عليها، فكانوا فيها جميعًا **كقولِ هذا الشاعرِ الظريفِ الذي يقولُ**:

كَأَنَّنَا وَالمَاءُ مِنْ حَوْلِنَا قَوْمٌ جُلُوسٌ حَوْلَهُمْ مَاءُ»[(١)]

سادسًا: أن القولَ بالصَّرفةِ ليس قولًا لجميعِ المعتزلةِ كما ذَهَب إليه بعضُهم، وإنما هو قولٌ لبعضِهم وقد خالَفَه الأكثَرُون، ونَقَضَه علماءُ المعتزلةِ أنفُسُهم؛ كالجاحظِ، والقاضي عبدِ الجَبَّارِ الهَمَذانيِّ، والحاكِم الجُشَمِيِّ والزَّمَخْشَرِيِّ. **فالزمخشريُّ يقولُ في ردِّه له**: «ودَعْ عنكَ حديثَ الصَّرْفةِ، فما الصَّرفةُ إلا صُفْرَةٌ مِن النَّظَّام، وفَهَّةٌ منه في الإسلام، ولقد رُدَّتْ على النَّظَّامِ صُفْرَتُه، كما رُدَّت عليه طَفْرَتُه»[(٢)]. والصُّفْرَةُ: هي ما يَعتَرِي المرءَ مِن الجُنُونِ والخَبَلِ عند العربِ[(٣)]، والفَهَّةُ هي السَّقْطَة والجَهْلَة[(٤)].

وأمَّا الطَّفْرَةُ عند النَّظَّامِ، فهي دَعواهُ أن الجسمَ قد يكونُ في المكانِ الأَوَّلِ، ثم يكونُ منه إلى المكانِ العاشرِ دُونَ أن يَمُرَّ على ما بينَ الأولِ والعاشِرِ[(٥)].

---

(١) «إعجاز القرآن» للرافعي (ص١٠٢).

(٢) «إعجاز سورة الكوثر» للزمخشري، المنشور بمجلة تراثنا (ص٢٣٧، العدد ١٣).

(٣) يُقال: إنَّه لَفِي صُفرةٍ؛ للذي يعتريه الجُنون، إذا كان في أيام يَزولُ فيها عقلُه؛ لأنهم كانوا يَمسَحُونَه بالزَّعْفَرَان. **انظر**: «الصَّحاح» (صفر) (٢/ ٧١٤).

(٤) يُقال: فَهَّ الرجلُ يَفَهُّ فَهَاهَةً وفَهَّةً، فهو فَهٌّ وفَهِيهٌ: إذا جاءتْ منه سَقْطَةٌ مِن العِيِّ وغيرِه. «النهاية» (فهه) (٣/ ٤٨٢).

(٥) **انظر**: «المِلَل والنِّحَل» للشهرستاني (١/ ٥٦).

وهذا غايةُ الردِّ مِن الزمخشريِّ على هذه المقولةِ التي لا يصحُّ نسبتُها إلى المعتزلة كافَّةً كما صَنَع بعضُهم[١].

ولذلك يُرَدُّ قولُ ابنِ حِجَّةَ الحَمَوِيِّ في «ثَمَرات الأَوْراق» عندَما عَرَّف بالمعتزلةِ فقال: «المعتزلةُ طائفةٌ مِن المسلِمِين يَرَوْنَ أن أفعالَ الخيرِ مِن الله، وأفعالَ الشرِّ مِن الإنسانِ، وأنَّ القرآنَ مخلوقٌ مُحْدَثٌ ليس بقَدِيم... وأنَّ إعجازَ القرآنِ في الصَّرفةِ لا أنه في نَفْسِه معجِزٌ، ولو لم يَصْرِفِ اللهُ العربَ عن معارضتِه لأَتَوْا بما يعارِضُه»[٢]. **ومِثلُه قولُ الإمامِ السخاويِّ** رَحِمَهُ اللَّهُ: وقال جميعُ المعتزلة: «إنَّ كلامَ الله تعالى مِثلُ كلامِ المَخْلُوقِين، وإِنَّ البَشَرَ يَقدِرُون على الإتيانِ بمِثْلِه، وبما هو أفصحُ منه، وإنما مُنِعُوا مِن ذلك في بعضِ الأوقاتِ»[٣]؛ فليس هذا قولًا لجميعِ المعتزلة، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) **انظر**: «ثمرات الأوراق» للحموي (ص١٨).
(٢) «ثمرات الأوراق» لابن حجة الحموي (ص١٨).
(٣) «جمال القراء وكمال الإقراء» (١/ ٢١٦)، **وانظر**: «البحر المحيط في أصول الفقه» للزركشي (٢/ ٧٦).

فِهْرِسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِع

١ ـ **أدب الكاتب**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة، تحقيق: محمد الدَّالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

٢ ـ **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد**، تأليف: سعود بن عبد العزيز بن محمد العريفي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣ ـ **اعتقاد الإمام المنبل، أبي عبد الله أحمد بن حنبل**؛ لأبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي (ت٤١٠هـ)، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤ ـ **إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة**، للدكتور منير سلطان، الناشر: منشأة المعارف بالإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م.

٥ ـ **إعجاز القرآن**، للباقلاني، بتحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، الطبعة الثالثة.

٦ ـ **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، لمصطفى صادق الرافعي، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر، الطبعة الثالثة، ١٣٤٦هـ.

٧ ـ **إعجاز القرآن الكريم عند شيخ الإسلام ابن تيمية، مع المقارنة بكتاب إعجاز القرآن للباقلاني**، للدكتور محمد بن عبد العزيز العواجي، ط. دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٨ ـ **الإعجاز في دراسات السابقين**، لعبد الكريم الخطيب، نشر دار المعرفة ببيروت، ١٣٩٥هـ.

٩ ـ **الإعجاز البلاغي دراسة تحليلية لتُراث أهل العلم**، للدكتور محمد أبو موسى، الناشر: مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠ ـ **أمالي المرتضى (غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد)**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

١١ ـ **الانتصار**، لأبي الحسين الخياط المعتزلي، تحقيق: المستشرق ت. د. نيبرج.

١٢ ـ **الباقلاني وكتابه إعجاز القرآن**، للدكتور عبد الرؤوف مخلوف، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧٨م.

١٣ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، تحقيق: الدكتور عبد الله التركي، بالتعاون مع دار هَجَر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤ ـ **بُغية الطلب، في تاريخ حلب**، لابن العديم، ط. دار الكتب العلمية.

١٥ ـ **بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية**، للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي.

١٦ ـ **بيان إعجاز القرآن**، لأبي سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي، ضمنَ ثلاثِ رسائلَ في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

١٧ ـ **التحرير والتنوير**، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.

١٨ ـ **التحسين والتقبيح وجذوره في ضوء عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة**، للدكتور علي بن موسى الزهراني (رسالة ماجستير بجامعة الملك سعود)، غير مطبوعة.

١٩ ـ **تحقيقُ ما للهندِ مِن مقولة، مقبولة في العقل أو مرذولة**، للبيروني أبي الريحان محمد بن أحمد المتوفى سنة (٤٤٠هـ)، قدَّم له: الدكتور محمود علي مكي، الهيئة العامة لقُصورِ الثقافة بمصر، مصوَّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بالدكن بالهند، عام ١٣٧٧هـ.

٢٠ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، نشر دار الشعب بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٢١ ـ **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن الملطي الشافعي، تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني، توزيع المؤتمن للتوزيع، عام ١٤١٤هـ.

٢٢ ـ **تهذيب اللغة**، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

٢٣ ـ **ثَمراتُ الأوراق**، لتقي الدين أبي بكر علي بن محمد بن حِجَّة الحموي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٢٤ ـ **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، نشر دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى.

٢٥ ـ **جمال القراء، وكمال الإقراء**، لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق: عبد الحق عبد الدايم سيف القاضي، دار الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٦ ـ **الجواب الصحيح، لمن بَدَّلَ دِينَ المسيح**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن ناصر وزميليه، دار العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٧ ـ **الحاكم الجُشَمِي ومنهجه في تفسير القرآن**، للدكتور عدنان زرزور، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ.

٢٨ ـ **ابن حزم وآراؤه في علوم القرآن والتفسير**، لمحمد عبد الله أبو صعيليك، دار البشير ومؤسسة الرسالة، الأردن، ٢٠٠٢م.

٢٩ ـ **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل.

٣٠ ـ **دلائل النبوة**، للبيهقي، خرَّج أحاديثَه: الدكتور عبد المعطي قلعجي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣١ ـ **الذخيرة في علم الكلام**، للشريف المرتضى، طباعة جماعة المدرسين.

٣٢ ـ **رسائل الجاحظ**، بتحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٣ ـ **الرسالة الشافية**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجُرجاني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خَلَف الله أحمد، ومحمد زَغلول سَلَّام، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

٣٤ ـ **سِر الفصاحة**، لابن سِنان الخفاجي، تحقيق: علي فوده، دار الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٥ ـ **شرح ألفية ابن مالك**، للمكودي، تحقيق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت، ١٤١٢هـ.

٣٦ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بتحقيق وشرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، لبنان.

٣٧ ـ **شرح رسالة الرُّمَّاني في إعجاز القرآن**، لعالم مجهول كأنه الإمام عبد القاهر الجرجاني، كشَفَ عنه وعلَّق عليه: الدكتور زكريا سعيد علي (وقد استَبْعَدَ الدكتور محمد أبو موسى هذه النسبةَ للجُرجاني)، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٨ ـ **شرح نُونية ابن القيم المسماة (توضيح المقاصد، وتصحيح القواعد، في شرح قصيدة الإمام ابن القيم)**، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.

٣٩ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**، المطبعة المصرية ومكتبتها.

٤٠ ـ **الصَّرفة والإعجاز بالغيب**، للدكتور حسين نَصَّار، الناشر مكتبة مصر بالفَجَّالة، دون تاريخ.

٤١ ـ **الطِّراز المتضَمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، ليحيى بن حمزة العلوي اليمني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٢ ـ **العثمانية**، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، ١٤١١هـ.

٤٣ ـ **عروض نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ومباحثها**، للدكتور أبي النور ضياء الدين فاضل الحسيني، دار أروقة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٤٤ ـ **العقيدة النِّظَامية**، لإمام الحَرَمَيْن عبدِ المَلِك الجُوَيْنِي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد الزبيدي، دار سبيل الرشاد، ودار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٥ ـ **علوم القرآن عند ابن حزم جمعًا ودراسة**، للباحث: ناصر بن محمد الدوسري، وهي رسالة ماجستير محفوظة بمكتبة الرسائل الجامعية بكلية أصول الدين بالرياض، عام ١٤٢٠هـ.

٤٦ ـ **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق.

٤٧ ـ **الفَرْقُ بين الفِرَقِ**، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر دار المعرفة.

٤٨ ـ **الفصل، في المِلَل والنِّحَل**، لابن حَزْم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمٰن عميرة، الناشر دار الجيل، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٩ ـ **فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبوية حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق**، لنعيم الحمصي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٥٠ ـ **فَوَات الوَفَيَات**، للصَّفَدِي، تحقيق: وداد القاضي وزملائها، دار الثقافة ببيروت.

٥١ ـ **كفاية الألمعي، في آيةِ يا أرضُ ابْلَعِي**، للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: نشيد حميد سعيد آل محمود، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٥٢ ـ **المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني**، للدكتور أحمد جمال العمري، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٠هـ.

٥٣ ـ **المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي، طبعة وزارة الأوقاف القطرية.

٥٤ ـ **مجلة البحوث الإسلامية**، العدد ٢٣.

٥٥ ـ **مداخل إعجاز القرآن**؛ لمحمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٥٦ ـ **مذاهب الإسلاميين**، لعبد الرحمٰن بدوي، دار العلم للملايين.

٥٧ ـ **المستدرك**، للحاكم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٥٨ ـ **مصطفى صادق الرافعي**، للدكتور محمد رجب البيومي، دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٩ ـ **معترك الأقران، في إعجاز القرآن**، للسيوطي، تحقيق: علي البجاوي.

٦٠ ـ **المُعجزة الكبرى**، للشيخ محمد أبو زهرة، الناشر: دار الفكر العربي بالقاهرة.

٦١ ـ **المعجزة الخالدة**، للدكتور حسن ضياء الدين عتر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

٦٢ ـ **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، الناشر دار المأمون بمصر، عام ١٣٥٥هـ.

٦٣ ـ **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، للقاضي عبد الجبار الهمذاني، الجزء ١٦، بتحقيق: أمين الخولي، نشر الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٦٤ ـ **مفردات ألفاظ القرآن**، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوت داوودي، ط. دار القلم، ١٤١٢هـ.

٦٥ ـ **مقالات الإسلاميين**، لأبي الحسن الأشعري، دار الكتب العلمية.

٦٦ ـ **مقاييس اللغة**؛ لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٦٧ ـ **الملل والنحل**، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ببيروت، ١٤٠٠هـ.

٦٨ ـ **مناهل العرفان، في علوم القرآن**، لعبد العظيم الزرقاني، ط. عيسى البابي الحلبي الثالثة.

٦٩ ـ **منهاج السُّنَّة النبوية**، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام.

٧٠ ـ **المُوضِحُ عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للآستانة الرضوية المقدسة بمَشْهَد ـ إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٧١ ـ **نظريات الإعجاز القرآني**، تأليف: د. جمال الدين عبد العزيز شريف، مطبوعات معهد إسلام المعرفة بجامعة الجزيرة بالسودان، بدون تاريخ.

٧٢ ـ **نظرية الإعجاز القرآني وأثرها في النقد العربي القديم**، للدكتور أحمد سيد محمد عمار، ط. دار الفكر بسوريا، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.

٧٣ ـ **النُّكَت في إعجاز القرآن**، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة.

فِهرِسُ المَوْضُوعَات

الموضوع | الصفحة